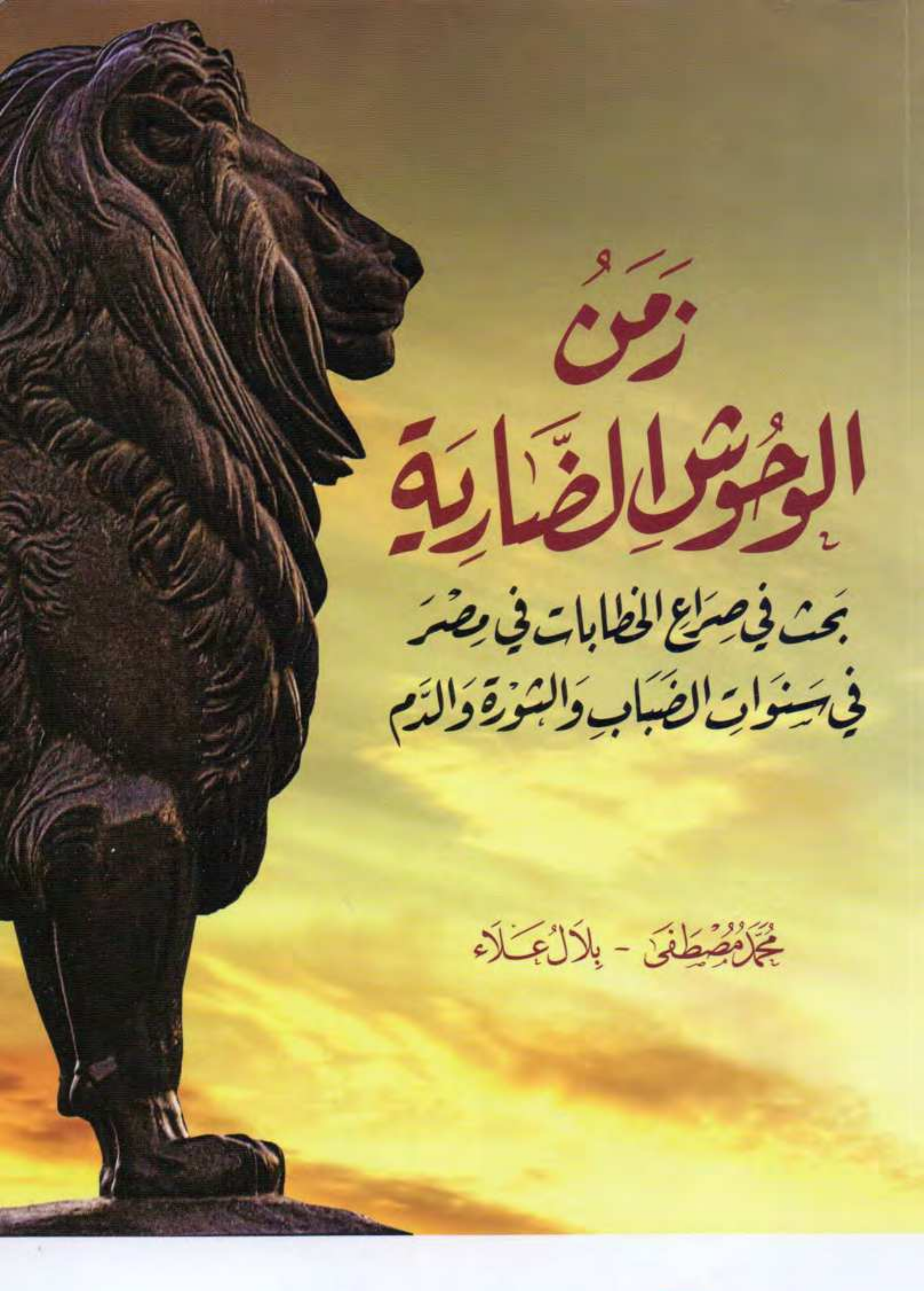


زمن الوحوش الضارية

بحث في صراع الخطابات في مصر في سنوات الضباب والثورة والدم

محمد مصطفى - بلال علاء

منتدى العلاقات العربية والدولية

زمن الوحوش الضارية

بحث في صراعات الخطابات في مصر
في سنوات الضباب والثورة والدم

محمد مصطفى - بلال علاء



عنوان الكتاب: زمن الوحوش الضارية
بحث في صراعات الخطابات في مصر
في سنوات الضباب والثورة والدم
إعداد: محمد مصطفى وبلال علاء
128 صفحة - 14,5 × 21,5 سم.
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: 302/ 2016
الرقم الدولي (ردمك): ISBN: 978-9927-103-56-8

الطبعة الأولى 2016.

المحتـــويـــات

مقدمة

إن الشكل الأكثر تطرفًا للسلطة هو ذلك الذي يعبر عنه شعار «الجميع ضد الواحد»، أما الشكل الأكثر تطرفًا للعنف فهو الذي يعبر عنه شعار «الواحد ضد الجميع».

(حنا آرندت، في العنف[1])

على خلاف المعتقد الشائع عن علاقة السلطة بالعنف بوصفهما ظاهرتين متلازمتين، يبدو أنهما، إذا ما نظرنا إلى جوهر السلطة كمفهوم وليس كنظام سياسي بعينه، يقفان على طرفي النقيض. وربما يكون الأدق أن نتعامل مع المفهومين انطلاقًا من أن كليهما يمثلان درجات مختلفة من تطور «الصراع»، الذي يصبح في شكله الأكثر بدائية عنفًا خالصًا، ويتحول في شكله الأكثر تعقيدًا إلى خطابات تتنازع سلميًا على السلطة والهيمنة والشرعية، وفي نزاعها ذلك تخلق حدود المجتمع المدني، الذي يشكل الإطار العام لهذا النزاع ويخلق له قوانينه، التي ما إن تصبح متقادمة

(1) حنا آرندت: مفكرة وفيلسوفة ولدت في ألمانيا عام 1906، وتوفيت في الولايات المتحدة عام 1975. كتبت العديد من المؤلفات حول أنماط الحكم الشمولي وأساليب مقاومته. الاقتباس المذكور مأخوذ من كتابها «في العنف»، النسخة العربية، صفحة 37، ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقي، طبعة أولى 1992.

يكـون أوان انهيار المجتمع القديم، ومحاولة النهوض بمجتمع آخر، وهي مهمـة شـديدة التعقيد، وتسـحق بلا هـوادة كل من يتشـبث بالعالم الذي مضى، دون أي قدرة على الوعي بالصراع الجديد.

في هـذا البحث، نحاول أن نرسـم الخطوط العامـة لطبيعة الصراعات السياسـية والاجتماعية التي شـهدتها مصر خلال الفترة بين مطلع الألفية الثالثـة وحتـى الآن. نسـعى إلى تقديم صورة شـاملة لمسـارات خطابات القـوى المختلفـة، وعوامـل صعودها وتراجعهـا، في محاولـة لفهم طبيعة الظـرف الذي تمـر به البـلاد حاليًا، وفتح أفـق لحل الأزمة التي تعيشـها. نعتمـد في التحليل عـلى عدد من النظريات التي حاولنـا إيجاد رابط بينها؛ لتقديم صورة شـبه شـاملة عن الأحـداث الكبرى التـي حدثت في مصر خلال الفترة المذكورة.

بالتحديـد، ينطلـق هذا البحث مـن نظريات المفكر الإيطـالي أنطونيو جرامشي[1] عن المجتمع المـدني والهيمنة الأيديولوجية، التي تعبر عن قوة عنـاصره [عناصر المجتمع المدني] في الصراع، ودراسـات المفكرة الألمانية حنا آرندت عن علاقة العنف بالنظم الشـمولية وتعريفها لمعنى «السلطة»

(1) أنطونيو جرامشي منظر ماركسي إيطالي، تولى رئاسـة الحزب الشـيوعي الإيطالي، ولد في مدينة تورين، شـمالي إيطاليـا، عـام 1891، وتـوفي عام 1937، بعـد خروجه من السـجن خلال فـترة حكم الحزب الفاشي.

خـلال الفـترة التي قضاها بالسـجن، كتب مذكرات السـجن، التي عُدت فيما بعد مـن أهم ما كُتب في التنظير السياسي الحديث وكيفية عمل الدول والأطراف المختلفة.

فيـما يتعلـق بنظريته عـن «الهيمنـة» و«المجتمع المدني»، انظـر مختارات من مذكرات السـجن، النسـخة الإنجليزية بدءًا من صفحة 506

SELECTIONS FROM THE PRISON NOTEBOOKS, edited and translated by Quentin Hoare and Geoffrey Nowell Smith, published by Lawrence & Wishart London 1971

ودلالاتها، بجانب نظرية عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو عن رأس المال الرمزي للقوى الاجتماعية والسياسية.

ويعتمد البحث كذلك في إحالته إلى القوى المختلفة على مفهوم الخطاب مثلما عرفه الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو، مع إجراء بعض التعديلات للوصول إلى رؤية قريبة من واقع التفاعلات العديدة بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية، ما دفعنا لاستخدام مصطلحات كالمجال الخطابي، والهيمنة الخطابية، والتقاطعات الخطابية، التي حرصنا على إيضاح مقصودنا منها.

ورغم أن التحليل الذي نحاول تقديمه، من الناحية المنهجية، يمكن النظر إليه كدراسة بنيوية - تعنى بإسقاط نماذج نظرية متماسكة على الواقع - لتطور الصراع في مصر خلال الخمسة عشر عامًا الفائتة، فإن من الضروري التأكيد على أن الواقع المعاش بشموليته وزخم أحداثه هو بلا شك أكثر تعقيدًا من أن تستوعبه الدراسة النظرية على نحو متطابق تمامًا. وربما نكون بسبب ذلك قد وقعنا في فخ الاختزال أحيانًا عندما ركزنا على بعض الأشياء أو أهملنا بعضها الآخر، ولكن الغرض الأساسي كان فهم أهم العوامل الأساسية التي أثرت، ولا تزال تؤثر، على مجريات الأحداث.

على مستوى الشكل، ينقسم البحث إلى قسمين:

قسم نظري: يُعنى بتعريف النظريات المستخدمة في التحليل والربط بينها، وإخراج نماذج تفسير جديدة، وإيضاح المقصود من أغلب المصطلحات المستخدمة وتحريرها.

قسم تطبيقي: يقدم عرضًا لمواقع أهم القوى الرئيسية في المجتمع، خلال الفترة المذكورة، وأسباب صعود بعضها وتراجع البعض الآخر. وتجدر

الإشـارة إلى أن البحـث لا يراعـي الترتيـب التاريخي للأحـداث بقدر ما يحاول تحليل خطاب كل طرف من أطراف الصراع على حدة، وفي صراعه مع الخطابات الأخرى.

ويجب الاعتراف أيضًا بأننا أثناء كتابة القسم التطبيقي كنا أمام خيارين لـكل واحد منهما إشـكالياته وثغراته النظرية والعملية: إما التقسـيم وفقًا للأحداث، والتعرض لخطابات وتكتيكات الفاعلين الرئيسين أثناء عرض كل حدث، ما كان من شـأنه الإغراق في التفاصيل السياسـية، والمخاطرة بضياع الفكرة الأصلية، أو التقسـيم وفقًا للخطابات والمجالات الخطابية التي تبنتها أطراف الصراع المختلفة، الأمر الذي قد يوحي بأن كل خطاب كان يتحـرك منفـردًا في فضاءات منعزلة عن الخطابـات الأخرى، وهو ما لم يكن يحدث بالطبع. وللتسـهيل، قمنا بالتقسـيم وفقًا لخطابات الفاعلين المختلفـين، باسـتثناء حدثين هما ثورة يناير ومظاهـرات 30 يونيو 2013 نظرًا لطبيعتهما التأسيسية، ولكننا حاولنا التأكيد على أن الخطابات جميعها كانت تتحرك في مجال واحد؛ تؤثر فيه [المجال] وفي بعضها بعضاً كما يؤثر هو فيها جميعًا، في علاقات تقوم بالأسـاس عـلى التقاطع والتفاعل الدائم والمسـتمر. قـد يكـون نتج عن ذلـك بعض التكـرار؛ الـذي لم يكن هناك مفـر منه في حال التقسـيم على أسـاس عنـاصر الصراع شـديدة التداخل والتقاطـع، كـما لا يمكـن قـراءة تحليـل كل خطاب عـلى حـدة، فعلاقته بالخطابات الأخرى وبتغيراتها هي جزء أساسي من فهم تغيراته هو نفسه.

وأخـيرًا، نـود الإشـارة إلى أن هذا البحـث ربما يصلح، فيـما بعد، نواة لدراسة مطولة وأكثر شمولية، من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

القسم الأول

للمفكـر الإيطالي الماركسي أنطونيو جرامشي عبارة شـهيرة، وهي أن «القديـم ينهـار، والجديـد لم يولـد بعد، وفي هـذه الأثناء تكثـر الوحوش الضاريـة»[1]. أن ينهـار عالم يعني أن تتفكك روابطـه؛ المجتمع يتحلل إلى مجموعاته الأكثر بدائية؛ طوائف متصارعة دون وجود قوانين تربط بينها، ودون وجـود أرضيـة بينهـا للتفاوض؛ تفـكك كامل للبنـى الاجتماعية، ولكـن دون أن يصاحـب ذلك نشـوء عـالم جديد. فلماذا تكثـر الوحوش الضارية إذن؟

المجتمع المدني والسلطة المهيمنة في مقابل الوحوش الضارية

في حديثه عن العوالم المنهارة وتلك الناهضة، يحيل جرامشي إلى نظريته المؤسسـة عـن «المجتمع المـدني» والهيمنة. ورغم الاختـلاف الأصيل بين النظريتين الليبرالية والماركسـية في تعاطي كل منهما لمفهوم المجتمع المدني، فإن جرامشي يقدم تحليلًا مغايرًا يهدف بالأسـاس إلى فهم أسـباب نجاح

(1) انظر مختارات من مذكرات السجن، النسخة الإنجليزية، صفحة 506
SELECTIONS FROM THE PRISON NOTEBOOKS, edited and translated by Quentin Hoare and Geoffrey Nowell Smith, published by Lawrence & Wishart London 1971

الثورة البلشـفية في روسـيا، ووصول الشـيوعيين إلى الحكم، وإخفاقها في أوروبا خلال النصف الأول من القرن العشرين.

يحاجـج جرامـشي[1] أن المجتمع المدني في روسـيا كان هشًّـا ومتفككًا لصالـح «دولة» تمارس عنفًا عاريًا من أي تبرير خطابي، الأمر الذي جعل مقاومتهـا مرهونة بقدرة خصومها السياسـيين على اكتسـاب الإمكانات الماديـة اللازمة لهزيمتها، أي من خلال ممارسـة عنـف مضاد. بتعبير آخر، كانت هشاشة المجتمع المدني الروسي تعني في الوقت نفسه هشاشة الهيمنة الأيديولوجية للسلطة القائمة؛ لارتباط الهيمنة حصرًا بوجود مجتمع مدني يصلـح أن يكـون وعاءً لاتجاهات وتيـارات مختلفة، تتنافـس خطاباتها في فرض الهيمنة على شرائح المجتمع وطبقاته، ويوفر المجتمع بذلك وسـيلة أقل فعالية للتغيير، لكن أكثر قدرة على استيعاب التيارات المختلفة. إذن، كان عـدم وجـود مجتمع مدني قوي يعني أن الأمر مرده في النهاية إلى قدرة أي طرف على ممارسة عنف كافٍ لاستلام السلطة أو للتشبث بها.

ولكـن الحالـة الأوروبيـة كانـت تختلف كثـيرًا؛ في ظل وجـود مجتمع مدني قوي ومتماسـك، يحد من سـلطة الدولة في ممارسة العنف المجرد من جانـب، ولكنـه في ذات الوقت يعـزز هيمنتها الخطابية ويجعـل مقاومتها بشكل جذري أكثر تعقيدًا. من جانبٍ آخر، لأن المجتمع المدني، مجال عام للتفـاوض والصراع بين مختلف الأطراف، من شروط وجوده وتبعياته في

(1) انظر مختارات من مذكرات السجن، النسخة الإنجليزية بدءًا من صفحة 506
SELECTIONS FROM THE PRISON NOTEBOOKS, edited and translated by Quentin Hoare and Geoffrey Nowell Smith, published by Lawrence & Wishart London 1971

نفس الوقت التأسيس لحالة من الرضا بالحلول الوسط، ووأد أي حلول جذرية أو عنيفة.

لم يرَ آباء الليبرالية المؤسسون، أمثال هوبز وروسو[1]، المجتمع المدني كمجال لممارسة أي نوع من أنواع السلطة، بل اعتبروه ثمرة للعقد الاجتماعي الضمني الذي يوافق عليه أعضاء مجتمع ما لإدارة خلافاتهم بشكل سلمي، والخروج من حالة الطبيعة البربرية، بينما لم يكن المجتمع المدني، في نظر ماركس، أكثر من تعبير مباشر عن البنية التحتية للصراع الطبقي في المجتمعات الصناعية.

في المقابل، يرى جرامشي أن المجتمع المدني هو الفضاء الذي تمارس فيه السلطة السياسية هيمنتها الأيديولوجية، التي تبقي على تأثيرها وفعاليتها كسلطة دون حاجة لممارسة عنف مباشر، ولكنه بنفس الدرجة أيضًا؛ نظرًا لطبيعته المنفتحة كشرط أساسي لوجوده، مجال حر تتحرك فيه الخطابات المختلفة بما فيها خطاب المقاومة، حيث تنتج هذه الخطابات «هيمنات» تنافس تلك التي لخطاب السلطة.

---

(1) توماس هوبز: فيلسوف إنجليزي عاش في الفترة (1588-1679)، ويعد من أهم الفلاسفة الذين نظروا للدولة الحديثة في القرن السابع عشر، لا سيا في كتابه الليفيثان، الذي تحدث فيه عن دور الدولة الحديثة وضرورتها باعتبارها أعلى مراتب تنظيم المجتمعات البشرية.

للمزيد عن آرائه حول المجتمع المدني وطبيعته، انظر كتاب الليفيثان، النسخة الإنجليزية صفحة 275

Leviathan, п. 275 XXXVIII: Of the Signification in Scripture of Eternal Life, Hell, Salvation, the World to Come, and Redemption, London, printed for Andrew Crooke, at the Green Dragon in St. Pauls Church-yard 1651.

جان جاك روسو: فيلسوف سويسري، ولد في جنيف عام 1712، ويعد أهم رموز فلسفات الحريات الليبرالية، للاطلاع على آرائه حول المجتمع المدني وطبيعته، انظر كتاب العقد الاجتماعي، النسخة الإنجليزية

THE SOCIAL CONTRACT, translated by G. D. H. Cole, public domain.

يمكن تفسير الاختلاف بين جرامشي والفلاسفة الليبراليين الأوائل أن الأخيرين ينظرون إلى العقد الاجتماعي كمحطة وصول ثابتة، ولذا يجب الإذعان له، بينما يرى جرامشي أن العقد الاجتماعي في حالة تغير مستمر نتيجة تغير موازين القوى، وتغير قدرة كل طرف على فرض قناعاته الخاصة بنسبة أكبر من الآخرين، أي يرى أن العقد الاجتماعي هو المجتمع المدني نفسه في صورة ثابتة للحظة معينة، وما عدا ذلك فهو حلبة تنافس يمكن أن يخرج منها لاعبون ويمكن أن يغير لاعبون جدد بعض قواعدها، ولكن المنافسة مستمرة إلى الأبد دون حسم نهائي.

وعندما يتحدث جرامشي هنا عن الهيمنة، فإنه لا يعني فرض السيطرة المادية من خلال ممارسة العنف، بل يقصد الهيمنة الثقافية أو «الأيديولوجيا»، التي طالما هوجمت وتم تجاهلها من قبل الماركسيين، باعتبارها وعيًا زائفًا أو بنية ثانوية على بنية الصراع الحقيقية، ولكنها كانت، في نظر الفيلسوف الإيطالي، وسيلة حداثية لتكريس السلطة، ولمقاومتها، بالدرجة ذاتها.

تأخذنا هذه النقطة لتفرقة حنا آرندت بين مفهومي «العنف» و«السلطة». ففي رأيها، يتزامن الحد الأقصى من السلطة مع الحد الأدنى من العنف، والعكس[1]. بتعبير آخر، يمكننا القول إن السلطة جوهريًّا هي اختزان مشروعية مجتمعية، تعفيها من استخدام العنف لإجبار الناس على الرضوخ لإرادتها، بينما يُمارس الحد الأقصى من العنف في الأحيان

(1) حنا آرندت، في العنف، النسخة العربية، صفحة 50، ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقي، طبعة أولى 1992.

التي تنتفي فيها أي مشروعية/ هيمنة لجهة ما عند مجتمعها، وبالتالي تنحصر إمكانية إخضاعها له في ممارسة العنف فقط.

ولا يعني ذلك بالتأكيد أن السلطة ذات المشروعية التي تمارس حدًّا أدنى من العنف، هي سلطة خيّرة أو ممثلة لمصالح الجميع، لكنها ببساطة السلطة التي تمتلك الهيمنة الخطابية الكافية، كما ذاكرة القوة/ العنف المختزن، اللتين تعفيانها من استخدام وسائل القسر المادي. أي إن المجتمع يعتقد فعلًا بقدرتها على ممارسة العنف، بشكل يعفيها من ممارسته فعلًا.

فالسلطة، في حدها الأقصى، هي عدم الحاجة لاستخدام العنف الذي لا يكون، في أحسن الأحوال، إلا مشروعًا لتكوين «ذاكرة» للقوة في الوعي الجمعي، أي اختزان المجتمع لذكريات واضحة لفترات ممارستها العنف، الذاكرة التي تكفي وحدها للتسلط عليه، وهذه الذاكرة تعمل جنبًا إلى جنب مع الهيمنة المدنية لتأسيس سلطة «راشدة»، أي سلطة نجحت في تكوين تشكيل المجتمع بالشكل الذي يعفيها من ممارسة العنف الطليق.

لذلك يعتقد جرامشي أن انهيار العالم القديم يعني بالضرورة تحلل المجتمع المدني وغياب قوانينه الحاكمة/ حلوله الوسطى، حيث تغيب الأيديولوجيا والهيمنة، لصالح تصاعد كبير في ممارسة العنف المادي، عندما تكون أطراف الصراع كافة غير قادرة على «التسلط» على خصومها؛ ومن ثم، غير قادرة على إنتاج جو مهيأ للتفاوض أو فرض شروط استسلام على أعدائها، ولا يبقى أمامها سوى العنف الخالص لإخضاعهم.

تحاول، إذن، كل مجموعة ممارسة أقصى درجة من العنف لمراكمة اعتراف بقوتها، ومن ثم توفير قاعدة لبناء «سلطة مهيمنة»، وخلال هذه

المرحلة تحديدًا، وإلى أن تستطيع مجموعة ما تحويل عنفها إلى سلطة، تكثر الوحوش الضارية.

أزمة الشرعية والهيمنات المتناحرة

«في لحظات محددة من تاريخها، تنفصل قطاعات اجتماعية عن ممثليها التقليديين؛ ومن ثم يفقد هؤلاء الممثلون، بطبيعتهم التنظيمية السالفة، كامل شرعيتهم في التمثيل. عندما تقع هكذا أزمة، يصبح الموقف حرجًا وخطيرًا، إذ ينفتح المجال أمام خيارات وأعمال عنيفة، قد تقوم بها قوى غير معتادة، يقودها [رجال القدر]» (جرامشي)[1].

وفقًا لتعريف جرامشي للمجتمع المدني، كحلبة تتصارع عليها خطابات يسعى كل واحد منها إلى فرض هيمنته، تصبح «الهيمنة» شرط التمثيل، ومن ثم السياسة. تظل الأمور في مجراها الطبيعي، طالما استطاعت خطابات القوى المختلفة، أو بعضها بما فيها السلطة السياسية، الاحتفاظ بالحد الأدنى من الهيمنة التي تسمح لها بالتحدث باسم طبقات أو شرائح في المجتمع، والقدرة على التفاوض فيما بينها في مطالب تلك الشرائح وتطلعاتها؛ فجزء من ثبات أي عقد اجتماعي هو ثبات المجتمع وتياراته نفسها، وبتغير خطابات بعض تياراته وأفول هيمنتها، يكون هناك عالم جديد يتكون ويحتاج إلى عقد اجتماعي جديد.

(1) انظر مختارات من مذكرات السجن، النسخة الإنجليزية، صفحة 450
SELECTIONS FROM THE PRISON NOTEBOOKS, edited and translated by Quentin Hoare and Geoffrey Nowell Smith, published by Lawrence & Wishart London 1971

وبالتـالي، فـإن لحظات التحـول الاجتماعي الحقيقية من عـالم قديم إلى آخـر جديد هي بالضبط لحظات تحـول الصراع، من خلال تآكل هيمنات القـوى القديمـة لصالح خطابات ما زالت في طور النشـوء، ونتيجة ذلك وجـود شرائـح اجتماعية متعددة خارج قـدرة المجتمع المـدني القديم على الضبط.

لكـن انهيـار القديـم وتبلـور الجديد عـلى الأغلب لا يحدثـان في نفس اللحظـة، إذ تفصل بين العالمين فترة انتقاليـة، تنفتح خلالها كل احتمالات العنف غير المشروط بأي أطر سياسية، كما أسلفنا.

ولكن ما هي الكيفية التي يفقد بها خطاب ما هيمنته على قطاع اجتماعي ما، وبالتالي شرعية تمثيله؟

بالطبـع هنـاك العديـد مـن الأسـباب التي تفـسر لحظـات التحول في الـصراع، وتتنوع هذه الأسـباب بـين التاريخيـة والسياسـية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك، لكن المؤكد أن الهيمنة الأيديولوجية ليسـت رقمًا جامـدًا يتم الفوز به أو خسـارته؛ الهيمنة تعبر بالأسـاس عـن قيمة رمزية للسـلطة والتأثير والسـيطرة، ومن ثـم لا يمكن الحكم عـلى وجودها من عدمه بتجاهل طبيعتها النوعية.

لا ينفـي ذلـك إمكانيـة مـرور المجتمعـات عـبر تاريخهـا بلحظـات دراماتيكيـة أو اسـتثنائية، تصعد فيهـا قوى بسرعة بينـما تنهار أخرى على نحو مفاجئ، ولكن أسباب الصعود والهبوط قد تتجاوز لحظات تحققهما،

أي لا يعني وجود تيار ما في حالة صعود تاريخي أنه سيتمكن في لحظة صعوده من اقتناص مشهد انتصار ملحمي، بل يحتمل أن يظل يحصد انتصاراته في شكل هيمنة مجتمعية دون أن ينجح في تحويل هذه الهيمنة إلى سلطة سياسية.

كما أن تيارًا في حالة تآكل لصالح تيارات أخرى لا يعني أنه سينهار بشكل دراماتيكي في بدايات لحظات انهياره، بل يمكنه الاستمرار في الساحة، وحتى حصدُ الانتصارات المتتالية، إلى أن يأتي تيار صاعد يقرر منافسته في هيمنته، فيهزمه بضربات سريعة، ليكتشف الجميع أن هذه الانتصارات المتتالية لم تكن سوى رقصة البجع الأخيرة.

يمكننا، إذن، تقسيم الهيمنات التي تحظى بها الخطابات بحسب طبيعتها النوعية إلى:

- هيمنة أيديولوجية صاعدة: تتوافر كل مقوماتها، بما فيها إمكانية التحقق الفعلي أو السياسي في المجتمع، ولكنها تحتاج إلى فترة زمنية لمراكمة رأسمالها الرمزي، وبالتالي قد تبدو طرفًا غير مؤثر.. الحركات الشبابية الثورية، القوى العلمانية عمومًا، مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية والتنموية، الكيانات الإعلامية، الجيش (في أوقات مختلفة).

- هيمنة أيديولوجية متآكلة: لم تعد الظروف والسياقات الخارجية في صالحها، أو تكون القوى المستفيدة منها قد ارتكبت من الأخطاء الإجرائية والسياسية ما أفقدها كل ما تتمتع به من رأسمال رمزي.

وربما لا يؤدي تآكل هيمنة خطاب ما إلى سقوطه الفوري وغيابه عن الساحة، فمن الممكن أن تطول فترة الانهيار ويحدث السقوط بشكل بطيء وتدريجي، وفي هذه الحالة، قد يصبح بقاء هذا الخطاب الذي يلفظ أنفاسه، عقبة كؤودًا في طريق صعود خطابات أخرى، من المفترض أن تأخذ مكانه وترث ما تبقى له من هيمنة. بتعبير آخر، تصبح القوى القديمة التي يتآكل خطابها وهيمنتها وهي في طريقها للانهيار، سببًا في انغلاق الأفق السياسي أمام قوى شابة صاعدة، بما يحول دون انعكاس قوة الأخيرة على الأرض في صورة هيمنة مؤثرة، لا سيما وإن كانت هناك نقاط تقاطع خطابية بين القوتين على نحو قد يربك المعادلة بالكامل، إذ إن الحدود بين القوتين قد تكون باهتة بما لا يسمح بتمييز إحداهما عن الأخرى.. الإخوان (قبل وبعد الثورة مباشرة وحتى لحظة الإعلان الدستوري)، السلفيون، الحزب الوطني، القوى الثورية (بعد انتخابات 2012 الرئاسية).

- هيمنة أيديولوجية كامنة: تتوافر مقومات وجودها الخارجية، الثقافية والاقتصادية الاجتماعية والتاريخية، ولكن مع انغلاق أفق التعبير السياسي، الذي في حال انفتاحه قد تبرز قوى ممثلة لهذه الهيمنة كفرس رهان أتى من خارج الحلبة تمامًا، تستطيع شغل موقع خطابي، من شأنه الاستفادة منها كمخزون رمزي موجود بالفعل، ولكنها لطبيعتها تلك تصبح عصية على التوقع، غرفة مظلمة يمكنك أن تقول إنك تسمع حركة ما بها، دون أن تخمّن أن وحشًا يتحين الهجوم.. الحركات

الشبابية الاحتجاجية، الألتراس[1]، أبو إسماعيل (اللحظة الفارقة) - بالنسبة للأخير، لم يكن ممكنًا أن تصبح لخطابه هيمنة صاعدة، فقط هيمنة كامنة تقامر على كل شيء أو لا شيء على الإطلاق - الجيش (لحظة الانقلاب).

- ذكرى هيمنة تاريخية: ابنة عالم قديم انتهى بالكامل، مع بقاء ذاكرة الخطاب التاريخية؛ تكمن الأهمية الوحيدة للخطابات المنهارة، والمحتفظة بذكرى هيمنتها على الواقع، في أنها من الممكن أن تعرقل مسار الخطابات الأخرى لفترة قد تغيب فيها الفعالية السياسية والاجتماعية لكل الأطراف الحقيقيين، بما قد يخاطر بتوهم غياب السياسة، لتفتح الأبواب أمام عنف «رجال القدر»، وبالتبعية إلغاء السياسة والمجتمع المدني. وتختلف هذه الخطابات عن تلك التي ما زالت في مرحلة تآكل أنها قد تآكلت بالفعل، ولم تعد لديها أي قدرة على ترويج خطابها خارج شرائحها، وهذا لن يعيق فقط بروز خطابات متصاعدة متقاطعة معها، ولكن انهيارها يكون طاغيًا بحيث إنها تكون قادرة على الانهيار بكل من يحاول مساعدتها.. الإخوان (بعد الإعلان الدستوري)، أبو إسماعيل (بعد استبعاده من الانتخابات)، الجميع عدا الجيش سواء بالتماهي أو الانسحاب أو اتخاذ موقف الحياد (لحظة فض رابعة، ولحظة التفويض، وبعدها ترشح السيسي،...)

---

(1) الألتراس: روابط مشجعي الفرق الرياضية، وسيقصد بهم في البحث بالأساس رابطة مشجعي النادي الأهلي «ألتراس أهلاوي»، ورابطة مشجعي نادي الزمالك «ألتراس وايت نايتس».

الهيمنة والمجالات ورأس المال الرمزي

يرتبط مفهوم الهيمنة بمصطلح آخر هو رأس المال الرمزي، وهو مصطلح يعود لعالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو[1] وإن كان استخدامه هنا منزاحًا قليلًا عن استخدامه الأصلي، ونقصد به قدر المشروعية المختزنة لمشروع أو فكرة أو تيار ما في المجتمع، المشروعية التي قد تكون ناتجة عن قيامهم بدور تاريخي أو أعمال خيرية، أو عن ادعاء مصدق لتيار أو جماعة ما عن تمثيلها لفكرة أو مشروعية أكبر (الدين، أو الثورة مثلًا). المشروعية التي تمكن المشروع أو التيار من ممارسة عنف رمزي على خصومه، بحيث يجبرهم بعد الاعتراف بمشروعيته على طريقة معينة في استخدام الكلمات والمصطلحات (الشريعة، أو الشهداء مثلًا) واحترامها. وكلما امتلك فصيل ما رصيد رأسمال رمزي يسمح له بفرض ثقافته ازدادت هيمنته، ولكن تلك الهيمنة تكون في إطار صراعات داخل مجال الهيمنة نفسه (تمثيل الدين مثلًا)، وفي صراع آخر في رأسمال الرمزي للمجال كله (الدين) مع مشروعات مهيمنة أخرى لمجالات أخرى (الثورة، الدولة).

فمثلًا كان الإخوان لفترة طويلة مهيمنين داخل مجالهم (تمثيل الدين)، وقادرين على فرض اختياراتهم الفقهية مثلًا كاختيارات يحددها الدين نفسه فعلًا، ولكنهم في ذلك كانوا في صراع مع آخرين داخل نفس المجال (السلفيين، أو الأزهر) على تمثيله، وهو صراع معقد؛ فهو من جهة من داخل الخطاب نفسه، أي صراع تأصيل استنادًا للعلوم الشرعية، ومن جهة أخرى صراع فعلي على الامتلاك المادي للمنابر داخل المساجد،

---

(1) انظر بيير بورديو – الرمز والسلطة، النسخة العربية، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر، الطبعة الثالثة 2007، صفحة 47.

وكل طرف يستخدم قوته فيه، سواء كانت قوته تلك الناس أو الدولة أو أنصاره أو رأسماله المادي ببناء مساجد تخصه، والإخوان هنا (ومعهم السلفيون والأزهر) كممثلين لمجال الدين في صراع آخر مع العلمانيين والدولة، على الوزن النسبي للمجال الذي يدعون تمثيله وهو الدين، في الفضاء العام للمجتمع والسلطة ككل.

وبالتالي يمكن تقسيم الهيمنة مرة أخرى بناء على المجالات نفسها، أو الخطابات الكلية، ومدى مشروعيتها وتأثيرها في الفضاء العام، فيمكن أن نقول مثلًا إن خطاب الدولة كان يتنافس فيه الجيش ورجال الأعمال والحكومة، وهو التنافس الذي انتصر فيه رجال الأعمال والحكومة قبل الثورة، ثم تحول لانتصار الجيش ورجال الأعمال بعدها، لكن الخطاب نفسه، الذي يستند لمشروعية الإنجاز، يتنافس مع هيمنات مجالات أخرى مثل الدين والديمقراطية، واللذين انضم إليهما بعد الثورة مجال جديد، هو الثورة نفسها التي تصبح مجالًا للتنافس والهيمنة والصراع على تمثيلها.

واللافت هنا أن كل مجال جديد يدخل الساحة (الثورة مثلًا) فإنه بشكل تلقائي ينتقص من حصص سيطرة المجالات الأخرى، فبمجرد دخول مجال الثورة، تم الانتقاص من هيمنة خطاب الدين ككل، بغض النظر عن الصراعات الداخلية داخل الخطاب، وبغض النظر عن انتصاراته السابقة على خطابات الدولة والديمقراطية.

كذلك فإن الصراع بين المجالات يتداخل، وإن كان كل تيار يظل منطلقًا من مجال أصيل، فالحركات الشبابية تنطلق بالأساس من خطاب الاحتجاج الذي هو جزء من خطاب ضعيف هو خطاب الديمقراطية،

الـذي يصبح بعـد ذلك خطابًـا كليًّا هو الثـورة، ولكنها في الوقت نفسـه يمكنهـا أن تتنافس على الهيمنة في خطاب الدين، وتحاول زعزعة سـيطرة المهيمنين فيه كالسلفيين مثلًا، بطرح تفسيرات أخرى له، ويمكنها كذلك أن تتنـازع داخـل خطـاب الدولة، بتبنـي أطروحات مختلفـة عن خطاب الأطراف المهيمنة داخل مجال الدولة (الحكومة أو القضاء)، وتحاول إقناع الناس بها لتفرض هيمنتها في مجال مختلف عن مجالها الذي انطلقت منه.

دلائل الهيمنة ومعاييرها

يكـون لكل عالم جديد أبناؤه الأصليون، القادرون على إنتاج خطاباته الأصيلة، سـواء كانت مـن موقع الهيمنة أو من موقـع المقاومة. كما يكون لـه أيضًا ديناصوراته، بقايا العوالم القديمة، هؤلاء الذين ضاعت لحظتهم الأصيلـة، دون قـدرة على التماهي مع العـالم الجديد، ولو حتـى كمقاومة أصيلـة له، وهـم غـير قادرين على الهيمنة عليه لعـدم قدرتهم على الإنتاج، لكنهم قادرون كديناصورات شبحية على إرباك الجميع بالشكل الذي قد يخلق فوضى تدمر العالم كله.

صحيـح أن الهيمنـة لا يمكن قياسـها بشـكل دقيق، لكـن يمكن اتخاذ عـدد من المعايير للاقتراب من تحديد وجودها، فالهيمنة تتبدى بالأسـاس عـن طريق قدرة أي تيار أو حركة على نشر منتجاته الأيديولوجية (أغانٍ، أدب، مصطلحات سياسـية، هتافات، نمط حياة يومي، مظهر جسـدي) بشكل يتجاوز دوائره وجماهيره الأصلية، ليخترق حدود جماعات أخرى؛ هـذا من حيث وجود الهيمنة نفسـها. أما من حيـث اتجاهها، كونها هيمنة صاعـدة أو هيمنة متآكلة، فيمكن التفكير لتحديد ذلك في كمية المنتجات

الأيديولوجية الأصيلة التي أنتجتها مجموعة ما في فترة معينة من التاريخ، وتعتبر هذه المنتجات الطازجة جزءًا أساسيًّا من تاريخ معرفتها بذاتها، فأي تيار ما زال في مرحلة صعوده يكون في مرحلة خلق شعاراته ومصطلحاته الخاصة، وتكون تلك الشعارات مرتبطة بفترة إنشائها الحالية، كما يكون أفراد هذا التيار وجماهيره قادرين على إبداع وسائل خطابية جديدة تمامًا تجبر الآخرين على محاولة تقليدها، أي إن التيار يكون في مرحلة خلق أصالته وعصره الذهبي، وما زال محافظًا على «إمكان القول»، أي إمكان أن يضيف الناس أقوالهم أنفسهم إلى ذاكرتهم.

بينما في تيار منحدر تاريخيًّا تتضاءل لديه القدرة على خلق منتجات أيديولوجية أصيلة وجديدة؛ لأنه يكون متشبعًا بمنتجاته السابقة بالفعل، ولذلك يتعامل مع أي حدث جديد على أنه مناسبة أخرى لإعادة رفع نفس شعاراته، وخوض نفس معاركه بنفس النمط القديم دون تغيير.

بل يمكن تحديد اللحظة التي يتراجع فيها تيار ما عن هيمنته، حين يكف عن إنتاج أي منتجات خطابية أصيلة مبدعة مؤسسة، ليعيش بالكامل على منتجاته السابقة وتاريخها وأثرها في الناس ومكانتها عندهم، دون أن يلحظ أن هذا التأثير سيتضاءل تدريجيًّا كلما ابتعد الزمن الذي أنتجت فيه هذه الخطابات، وبالتالي كفت بالوقت عن أن تكون ذات ارتباط حقيقي بالحاضر وصراعاته، دون أن يلحظ منتجوها ذلك، وانتفت القدرة على القول الجديد.

الخطابات الكلية

يمكن تقسيم الخطابات بشكل عام إلى خطابات كلية وخطابات جزئية. ويقصد بالخطابات الكلية، الخطابات التي لا تحتاج إلى تبرير ذاتها، أي إنها لا تتوخى سوى تحقيق نفسها من البداية، وأي تشكيك في أصالتها وكليتها تلك هو في الحقيقة مشروع لإعادة هيكلة المجتمع المدني كله، بينما تحدث داخل هذه الخطابات الكلية صراعات دائمة بين خطاباتها الجزئية على تمثيل الخطاب الكلي، وصراعات مع الخطابات الأخرى حول مدى نفوذ الخطاب الكلي نفسه.

فمثلاً يعتبر الدين خطابًا كليًّا لأنه مرجعية ذاته، ولا يحتاج إلى الإحالة إلى ما هو خارجه لتبرير تدخله في المجال العام، بينما يحدث الصراع بين خطاباته الجزئية حول من يمثله، وحول مدى قدرته على اختراق خطابات كلية أخرى مثل الدولة أو الثورة، وهما خطابان كليان آخران، لا يحتاجان إلى تبرير متجاوز لهما. في المقابل، يحتاج كل خطاب جزئي الإحالة إلى الخطاب الكلي؛ كي يستطيع تبرير نفسه. ومع ذلك، فبعض الخطابات الجزئية قد تمثل نقاط تقاطع بين خطابات كلية بإمكانية الإحالة إلى أكثر من خطاب كلي؛ فخطاب الديمقراطية، مثلًا، يمكن أن يكون خطابًا جزئيًّا يحيل إلى خطاب الحريات الليبرالية الكلي، الذي يعد مكونًا رئيسًا من خطاب الثورة، ويمكنه في الوقت نفسه أن يكون خطابًا جزئيًّا يحيل إلى الخطاب الدولتي الكلي، في حال الاعتقاد بأن النظام الديمقراطي هو الحل الوحيد لإصلاح الدولة وإعادة تقويتها مرة أخرى.

بطبيعة الحال، من الصعب الزعم بوجود حد ما يفصل بين الخطاب الجزئي والكلي، ولكن للتسهيل ما يراد قوله إن فصيلًا ثوريًا ما يتبنى خطابًا بعينه، ولنقل قائمًا على رفض التعذيب، من الممكن أن يدعي أحقيته بتمثيل الثورة، بالقول إنها قامت بالأساس «رفضًا للتعذيب»، في خضم صراعه مع خطابات الثورة الجزئية الأخرى، التي تركز على الحقوق الاجتماعية أو رفض تداخل الدين والسياسة، دون أن يرى أحدهم حاجة لتبرير أهمية تمثيل الثورة من البداية، حينها نطلق على الثورة «خطابًا كليًا».

تقاطع الخطابات

يشير الخطاب، حسبما يراه الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو، إلى أنماط تأسيس المعرفة والممارسات الاجتماعية وأشكال الوعي بالذات والمحيط وعلاقات السلطة، بما ينسجم مع الطريقة التي يتم من خلالها تبني أنماط معرفية دون غيرها[1].

انطلاقًا من ذلك، لا يقتصر تعريف «الخطاب» هنا على المعنى المباشر للأيديولوجيا أو تحديد طبيعة التيار السياسي أو الاجتماعي، أي لا يقصد به شكل مباشر من «الكلام» المسيس مثل برنامج حزبي أو وثيقة عقائدية، بقدر ما يُقصد به الإشارة إلى المنظومة المعرفية العامة التي يعي الفاعلون في المجتمع المدني من خلالها ذواتهم ومواقعهم ومواقع حلفائهم وخصومهم في الصراع على الهيمنة.

---

(1) انظر النسخة الإنجليزية من الفعل النسوي ونظرية ما بعد البنيوية لكريس ويدون، صفحة 108.
Feminist practice and poststructuralist theory. 1987, Oxford: Basil Blackwell.

ولذلك، نظرًا لتلك الطبيعة المعقدة للخطاب، يكون من الصعب القول إن خطابًا ما، ككلٍ واحد، يمر بمرحلة صعود أو هبوط أو انهيار؛ لأنه منظومة مركبة، تتنوع وتتشابك وأحيانًا تتناقض مكوناتها وعناصرها وتختلف حتى من حيث الطبقات التي تصعد بها، ومن ثم يمكن أن تمر بعض عناصر خطاب ما (العلماني أو الإسلامي مثلاً) بمرحلة صعود محققة هيمنةً على مستويات متعددة، وفي الوقت ذاته، تتراجع عناصره الأخرى (يمكن أن تتصاعد الهيمنة السلفية، في الوقت الذي ينحدر فيه الإخوان مثلاً، ولكن تؤثر كل حركة من طرف منها على الطرف الآخر). وبالتالي، فإن الحديث عن هيمنة الخطابات الصاعدة والمتآكلة هدفه هو التقريب من خلال التعامل مع النتيجة النهائية لتبني خطاب بعينه.

يمكننا القول إذن إن المجتمع المدني ليس فضاءً أجوف، تتحرك فيه الخطابات ككيانات متحدة داخليًا ومنعزلة عن بعضها بعضًا، بل هو وسط ديناميكي تؤثر ظروفه وشروطه الخارجية في الخطابات، وتؤثر هي بدورها في بعضها بعضًا لتندمج وتتنافر أو يعزز بعضها الآخر؛ وهو ما ينطبق بدرجة كبيرة على التفاعلات بين الخطابات المختلفة في مصر قبل ثورة 25 يناير وبعدها. فمثلًا نجد أن الخطاب الحقوقي الخالص يتداخل مع خطاب الثورة السياسي، الذي يمكن بدوره التعامل معه كمنتج عن عدة خطابات سابقة عليه، مثل الخطاب السياسي الاحتجاجي للحركات الشبابية، والخطاب الاقتصادي لبعض المجموعات اليسارية. وتنسحب الفكرة ذاتها على تأثر الخطابات الإسلامية ببعضها بعضًا، رغم التنافر والعداء الظاهري شبه المعلن، وتأثر معظمها بخطاب الثورة وغيره من الخطابات الليبرالية واليسارية والحقوقية.

وهنا يمكن أن نضيف أنه لا وجود لـ «خطاب خالص» على الإطلاق، الخطابات كلها عبارة عن تقاطعات لخطابات أخرى، فـ «الخطاب الإسلامي» كما يمثله الإخوان مثلًا، هو بالأساس تقاطعات لخطابات جماعات محافظة ذات رأي معين في الشريعة، مع خطابات تجديد الخطاب الديني التي صيغت على يد الأفغاني ومحمد عبده، والتي كانت هي نفسها (خطاب الأفغاني وعبده) تقاطعات لخطابات أخرى سلفية وتحديثية، وردودًا على الاحتلال ومفكريه.

الهيمنة السلبية: التحييد الإيجابي واستخدام العنف

تحاجج حنا آرندت، في مثال لها عن الهيمنة، أن المجموعات الاحتجاجية قليلة العدد، التي تقوم مثلًا باحتلال جامعة أو إغلاق مبنى ما، بدون استخدام أدوات عنف، تعتمد بالأساس على حيادية أو سلبية كتلة كبيرة من أولئك الذين سيكتفون بالمشاهدة، وترى أن هذه السلبية تلعب دورًا في تعزيز قوة المجموعات الاحتجاجية وفعاليتها. يمكننا أن نضيف أن تلك الكتل الصامتة من الممكن أن تغادر سلبيتها، إذا حاولت قوى أمنية ما منع المجموعات المحتجة من ممارسة نشاطها، عبر ممارسة عنف مضاد عليهم.

يمكن هنا أن نضيء جانبًا آخر من ممارسة السلطة للعنف، حين يضطر نظام سياسي ما إلى ممارسة العنف ضد طرف بعينه مع الاحتفاظ بسلطته، يصبح عليه العمل على تحويل ميل الكتل الصامتة لتكون أقرب إليه، وتساعده على قمع المجموعات الصغيرة المتمردة. في المقابل، يكون غرض المجموعات المحتجة، إن لم تستطع ضم الجموع إليها، أن تسعى

إلى تحييدها على الأقل؛ لأن السلطة، في التحليل الأخير، لا تستطيع أن تمارس عنفًا طليقًا وهي لا تجد أي حماسة من الناس لعنفها ذلك؛ أي إن النزاع هنا يصبح مناطه العمل على التحييد الإيجابي للكتل الأوسع.

بتعبير آخر، عندما تريد المجموعات المعارضة استخدام العنف (الجماعة الإسلامية في الثمانينيات على سبيل المثال)، فعنفها ذلك يعتمد على أن يقابله تواطؤ جماهيري لكي ينجح في تحقيق هدفه بتغيير المعادلة السياسية. في المقابل، فقد ساعد نجاح السلطة في تحييد معظم الكتل الصامتة، تحييدًا إيجابيًّا لصالحها في الصراع، على تحويل ذلك العنف الإسلامي من عنف مسيس يرجو الاستيلاء على السلطة إلى مجرد عنف طليق لا يتحمس أحد له، ولا يستطيع أن يبرر نفسه أمام الناس.

بنفس المنطق، يمكن تعريف الهيمنة السلبية بأنها قدرة طرف ما على تنفير الجماهير من خصومه بشكل حماسي، حتى وإن لم يتمكن من ضمهم كجزء فاعل في كتلته الصلبة. ويبدو أن واحدًا من أبرز الأمثلة على الهيمنة السلبية تمثل في نظام حسني مبارك، الذي استطاع لسنوات طويلة أن ينفر الجماهير من جميع خصومه، دون أن يستطيع الخطاب الأيديولوجي الخاص به أن يهيمن إيجابيًّا عليهم. وتبدت تلك الهيمنة «السلبية» في عزلة المعارضة وتضاؤل قدراتها على القيام باحتجاجات واسعة عليه، حتى في الفترة القصيرة التي سبقت الثورة.

وبالفعل تتمكن خطابات كثيرة، في أوقات مختلفة، من أن تمتلك أدوات لتدمير أو زعزعة الخطابات المضادة لها في نظر الناس، إن لم تتمكن من إقناع الناس برأيها بشكل كامل. يمكن أن نصف ذلك بكون الجماعة

تمتلك أدوات تشـويش فعالة عـلى كلام الآخرين، بينما لا تمتلك هي منبرًا جيدًا للتحدث به، لكن هذا التشويش نفسه يكون في صالحها؛ إذ يتيح لها في الأوقـات الحرجة، أن تقوم بأفعـال راديكالية (القيام بالثورة هو الفعل الراديكالي الأبرز)، دون أن يتحمس من لا يؤمنون بها للنزول ضدها.

لكـن وعلى العمـوم، يمكن القول إن أي هيمنـة أيديولوجية صاعدة، تكـون قادرة على الهيمنة السـلبية بشـكل موازٍ، وعلى تحييـد الناس إيجابيًّا لصالحها. أي، وبشكل مجازي مختزل، يمكن تصور أن الهيمنة تقل سطوتها كلـما ابتعدت تدريجيًّـا عن نطاق جماعتها الأصيلة، ثـم تتحول تدريجيًّا إلى هيمنة سـلبية، تظل تخفت أيضًا بالابتعاد حتى يتلاشى أي وجود للهيمنة بأي شكل.

الهيمنة بوصفها شرطًا للسياسة

كلاوزفيتز: الحرب هي امتداد للسياسة ولكن بوسائل أخرى.

فوكو: السياسة هي امتداد للحرب ولكن بوسائل أخرى.

في كتابه الإنسـان المقدس، الذي عمد إلى نقد الأسـس الفلسفية التي قام عليها مفهوما السـيادة والدولة الحديثة، يسجل المفكر الإيطالي جيورجيو أجامبن ملاحظة بأن تعريف الفيلسـوف الألماني كارل شميت للسيادة أو السـلطة العليـا (بأن السـلطان، شـخصًا حقيقيًّـا كان أو اعتباريًّا، هو من بمقدوره أن يقرر على من تسري حالة الاستثناء) كان تعريفًا دقيقًا لشكل

«السلطة» المتفق عليه بين البشر، والذي يفهمون من خلاله معناها، حتى قبل وضع الأسس النظرية لفلسفة القانون والدولة الحديثة»[1].

في موضع آخر، يُعرّف أجامبن «حالة الاستثناء» تلك بأنها الحالة التي يتم خلالها استبعاد أعضاء مجتمع ما، ماديًّا أو معنويًّا، من العقد الاجتماعي والقوانين الحاكمة لهذا المجتمع؛ وبالتالي يصبح هؤلاء البشر أجسادًا عاريةً أمام عنف السلطة المطلق؛ الذي طالما كان مقبولًا وطبيعيًّا في نظر أغلبية أعضاء المجتمع الآخرين.

ورغم التعارض الظاهري بين هذا التعريف للسلطة والأسس التي بمقتضاها يمكن شرعنة أفعالها، لا سيما في ممارسة العنف على خصومها أو الخارجين على القانون الذي تضعه، من جانب، ونظرية جرامشي عن المجتمع المدني والهيمنة الأيديولوجية وتحليل آرندت لتناسب العنف عكسيًّا مع السلطة، من جانب آخر، فإن هناك نقاط تقاطع مهمة؛ فتعريف شميت للسلطة، كما يشرحه أجامبن، لا ينفي وجود خطابات مختلفة تحظى بدرجات متفاوتة من الهيمنات الأيديولوجية في نطاق حدود الدولة السياسية، أو ما يمكن تسميته المجتمع المدني. ولكن التعريف يقترح فكرة إضافية ما يمنح خطاب السلطة الهيمنة التي تجعلها قادرة على وصف نفسها «سلطة شرعية»، وليس مجرد طرف يمارس هيمنةً أيديولوجية على قطاعات في المجتمع، هو قدرة هذا الخطاب المهيمن أو خطاب السلطة على تحديد قواعد اللعبة. بتعبير آخر، ما

(1) انظر النسخة الإنجليزية من الإنسان المقدس صفحة 13.
Giorgio Agamben, *Homo Sacer* (Sovereign Power and Bare Life), translated by Daniel Heller-Roazen, Stanford University Press Stanford California 1998

يحدث أن «المجتمع المدني»، كمجال مفتوح لممارسة الخطابات المتنافسة هيمناتها، يتزامن مع «العنف الخالص»، الذي يجرد باستخدامه بعض أطراف الصراع من القدرة على الوجود كأعضاء في المجتمع، وبالتبعية، من القدرة على الهيمنة. ويتجلى الدور الذي تلعبه السلطة، ليس فقط في ممارسة الهيمنة، وإنما أيضًا في القدرة على رسم حدود المجتمع المدني ذاته؛ برضا أطراف الصراع الأخرى، سواء كان ذلك ضمنيًّا أو تصريحيًّا.

يمكننا تعريف السياسة، إذن، وفقًا لنقاط التقاطع بين التحليلات الثلاثة، بأنها المجال الذي تتصارع فيه وعليه خطابات مختلفة، تتمتع بهيمنات أيديولوجية على قطاعات بشرية فيه؛ بحيث يظل هذا المجال متماسكًا، طالما استطاع أحد ممثلي هذه الخطابات اكتساب الشرعية اللازمة لرسم الحدود بين كل من «المجتمع المدني» و«منطقة استثناء للعنف الخالص»، اللذين يكون مجموعهما مجمل المجال السياسي، مع رضا الأطراف الأخرى، وممارسة أقل قدر ممكن من العنف، سواء خلال رسم الحدود أو في منطقة الاستثناء، ليصبح بالتالي الطرف القادر على ذلك هو السلطة الشرعية في المجتمع. وبالتبعية، تنهار السياسة، وينهار معها المجتمع المدني، في حال تآكل هيمنات مختلف الأطراف بدرجة لا تسمح لأي منها باكتساب الشرعية اللازمة حتى تعلن نفسها «سلطة»؛ عندها يزداد العنف العشوائي على نحو غير مسبوق، وتبدأ مرحلة الوحوش الضارية.

يمكن القول إن مرحلة الوحوش الضارية هي المرحلة التي يقرر فيها أحد أطراف المجتمع المدني، الذي تشكل عبر صراعات سابقة للخطابات

والعنـف، أن يزيـح أحد أطرافه الأخرى الأكثر أصالـة فيه، وبالتالي، وفي هذه اللحظة، لا يكون هناك مجتمع مدني، على هامشه تكون ممارسة العنف الخالـص على مـن هم خارجه، بل يكـون العنف الخالص نفسـه موجودًا داخـل صلب المجتمـع المدني، لإزاحة هذا الطرف الذي قرر طرف ما، أو تحالف عدة أطراف على إزاحته.

وتكـون غايـة هـذا العنف التمكـن من بنـاء مجتمع جديـد تخضع كل أطرافـه لـ «حالة الاسـتثناء» تلك، وتعتبرها أصيلـة ولا تكون قادرة على مساءلتها؛ لأن ذلك سيعني انهيار المجتمع المدني من جديد.

القسم الثاني

1.0 - خطاب الإسلاميين السياسي (من هيمنة متآكلة إلى ذاكرة تاريخية)

ربما كان حظ الإسلاميين هو الأسوأ في الثورات العربية، ومن بين الإسلاميين كان الإخوان أقلهم حظًّا؛ إذ ساهمت تناقضات موقعهم وخطابهم في إرباك جميع الأطراف.

فالثورات، التي بالرغم من قيامها بعد زمن طويل من هيمنتهم الأيديولوجية والثقافية على المجتمعات العربية، يبدو أنها قامت في لحظة خاطئة، بقدر ما كانت مخادعة بالنسبة لهم.

مر الإسلاميون تاريخيًا بمرحلتين متناقضتين: الأولى تبدأ عند لحظة انطلاق الصحوة الإسلامية، بنهايات سبعينيات القرن الماضي، وتستمر حتى فترة قصيرة سبقت اندلاع الثورة. كان الإسلاميون خلال تلك المرحلة يعانون من قمع السلطة الأمنية، ولكنهم في نفس الوقت، ينشئون سلطتهم الفكرية والمعنوية (هيمنتهم) على المجتمع؛ سلطة معنوية ظهرت في وضعهم لحدود النقاش العام، وقدرتهم على ممارسة العنف المادي أو المعنوي لأي شخص يتخطى هذه الحدود.

فيما تبدأ المرحلة الثانية قبل أعوام قليلة من انطلاق الثورة، حيث ينزل أطراف آخرون إلى حلبة الصراع، معلنين كسر المعادلة السياسية ثنائية الأطراف (معارضة إسلامية، أنظمة سلطوية علمانية)، التي ظلت راسخة لعقود طويلة. برز، خلال الأعوام القليلة التي سبقت الثورة، خطاب احتجاجي شبه علماني شبه محافظ، لا يمكن وصفه بالإسلامي، وشديد الراديكالية في معاداته لنظام مبارك، بيد أن هذا الخطاب لم يستطع على الأرجح حسم هيمنته الأيديولوجية على حساب هيمنة الإسلاميين، الذين لم يكونوا خصمًا رئيسًا له مثل النظام، ولكن بروز الخطاب الاحتجاجي، الخارج بالكامل عن مظلة المعارضة الإسلامية، كان في حد ذاته مؤشرًا على تآكل الهيمنة الإسلامية على المجتمع. بعد الثورة، سعى الإسلاميون بقوة إلى ترجمة هيمنتهم التاريخية (السلطة الفكرية) إلى إنجازات سياسية حقيقية، لكنهم وهم يفعلون ذلك، كانوا بالفعل يخسرون رأسمالهم الرمزي بالسرعة ذاتها التي يجنون بها حصاده.

1.1 - الإخوان وخطاب الطائفة «كلمة الرب»

كان للخطاب الإخواني منذ البداية نمط شديد الغرابة؛ وهو أنه حتى في أوج انتصاره، لم يكن مهيمنًا بالأصالة عن نفسه، بل كان بالأساس يكرس هيمنة مجاله العام أو خطابه الكلي: «الدين»، وليس أطروحاته الخاصة. وحتى منتجاته الأيديولوجية لم تكن تنتشر في صورتها الأصلية، ولكن بعد تحريفها في صورة منتجات جديدة لمنتجين آخرين من نفس المجال الديني.

فمثلًا الحجاب، أحد أهم انعكاسات هيمنة الخطاب الإسلامي الصاعد في الثمانينيات والتسعينيات، كان قادرًا على التسلل إلى معظم شرائح الطبقة الوسطى، لكنه في انتشاره لم يكن ينتشر في صورته الإخوانية نفسها، ولكن بعد تحوير نفسه، بشكل يجعله مختلفًا عن نمط الحجاب الإخواني: الخمار الواسع أو النقاب المفتوح عند العينين، الذي ظل يدل على الهوية الإخوانية.

يمكن مقارنة ذلك بنمط انتشار النقاب في حالة صعود الخطاب السلفي. قبل الثورة انتشر النقاب سريعًا، بنفس النمط الذي أراده منتجو خطابه الأصليون، نفس المظهر الأسمر والإسدال، دون تحريف. في واقع الأمر، حدثت تحريفات كثيرة للنقاب السلفي، كالنقاب الملون أو العباءة الضيقة، لكن أغلبها حدث بعد الثورة وفي ظل تراجع هيمنة الخطاب وليس صعوده، بينما كان الحجاب منذ البداية، وفي ذروة صعود الخطاب الإخواني، ينتشر بنمط مختلف تمامًا عن النمط الذي اتخذوه لأنفسهم.

بالتأكيد لا يمكن القول إن الإخوان طائفة تمامًا، وإلا لما استطاعوا من البداية تجاوز مجالهم الأصلي، ولما استطاع التنظيم أن يتوسع بتجنيد آلاف الأعضاء الجدد؛ ينفي ذلك أن ينطبق عليهم مفهوم الطائفة على نحو دقيق، ولكن الحالة شبه الطائفية انعكست على مجمل منتجاتهم الأيديولوجية والثقافية، وظلوا عاجزين عن الانتشار كتيار، حتى في أوقات هيمنة خطاب الدين على المجتمع، وهيمنتهم على خطاب الدين.

ربما ترجع أسباب ذلك جزئيًا إلى مرحلة التأسيس الثاني للجماعة، فقد كان التنظيم الصارم، الذي أدخل الإخوان فيه جل طلاب الجماعة

الإسـلامية، تنظيمًا حركيًا صلبًا وعصيًا عـلى الاختراق، وبالتالي أقدر على الاسـتمرار كتنظيم متماسـك، ولكنه للسـبب ذاته، أصبح خطًا فاصلًا، لم يعزل فقط العيون الأمنية عن الجماعة، ولكنه في ذات الوقت شكل خندقًا بـين الجماعة والمجتمع، ومنـع الجماعة من توجيه منتجاتهـا الخطابية، التي تعبر عنها مباشرة، إلى المجتمع في صورتها الأصلية.

وبنهايـة المطـاف، صـار الوعـي الداخـلي الإخـواني ابنًـا لهـذه الروح الطائفيـة، بالشـكل الذي منعـه، وهو يصل إلى السـلطة برئيس ويشـكل حكومـات ويعـين محافظـين ويسـيطر عـلى الصحف، مـن تفهـم الرغبة المجتمعية في مناقشة التفاصيل «الداخلية» للتنظيم، ورأى في ذلك تدخلًا في خصوصياتـه، كأن المسـلمين يناقشـون كيفية انتخابـات البابا مثلًا. بل بعـد خروجهـم من السـلطة، بقي الإخـوان، وهـم ينـادون بعودتهم إلى حكـم الجميـع، يتذمرون مـن أي تدخل مجتمعـي في نقاشـاتهم التنظيمية وخياراتهم، ويرونه معبرًا عن نزعة تلصصية لا يمكن قبولها.

وللمفارقة، غدت تلك الطبيعة شـبه الطائفيـة للإخوان أحد المداخل الأساسية لخطابات الدولة والثورة، في الهجوم على الجماعة وقت حكمها، بالقـول إنهـا طائفـة صغيرة تسـيطر على الحكـم لصالح أفرادهـا فقط، في محاولـة لـ «أخونـة الدولـة»؛ الهجـوم الـذي كان بإمكان أي تيـار ليس ذا طبيعة طائفية أن يتفاداه وينكره بسهولة.

1.2 - أسـباب تراجع الخطاب الإسـلامي قبل الثورة (الأسد الذي أكل نفسه)

بنظـرة سريعـة، يمكن لمن يتابـع الأوضـاع السياسـية والاجتماعية في مـصر التأكيد على أن منحنى الإسـلاميين السـياسي، بمختلف مشاربهم من السـلفية المتشـددة مـرورًا بالإخوان المسـلمين وحتى الدعـاة الجدد، كان في صعـود مطّـرد خـلال السـنوات التسـع أو الثـماني التـي سـبقت الثـورة في 2011. وربـما كان الاسـتثناء الوحيـد على القاعـدة متمثلًا في الجهاديين، الذين وجهت لهم ضربات موجعة خلال عقدي التسـعينيات والثمانينيـات، وبالرغـم من ذلك، أو ربما بسـببه، أصبحـوا أكثر التيارات الإسلامية جاذبيةً بعد الثورة.

ولكـن إذا ما نظرنا إلى الأمر من زاوية أخـرى، يمكننا الزعم بأن هذا الصعود كانت له دلالات مختلفة، عن كونهم تيارًا فتيًّا يمثل أحد مكونات حراك جديد. الإسـلاميون كانوا يحققون في تلك الفترة لحظاتهم المشهدية عـلى المسـتوى المجتمعي، أي أقصى قـدرة على انتشـار خطاباتهم، وهو ما يعنـي أنهم بإحرازهم لهذه الانتصارات كانوا يغرسـون أنفسـهم في قلب المجتمع القديم الذي يوشك نجمه على الأفول. بتعبير أدق، كانوا في تلك اللحظة أنجح عناصر المعادلة الآفلة.

قـد يكمن سـبب التناقـض هنا في أنهـم اسـتفادوا من انفتـاح كبير في المجـال العام، بدأ في النصف الثاني من العقد الماضي، معتمدين على رأس مال رمزي راكموه على مدار أكثر من عقدين: استطاع الإخوان المسلمون الفـوز بعـدد معتبر مـن مقاعد برلمـان 2005، بعد انتخابات نزيهة نسـبيًّا

مقارنة بسابقاتها، وأعلنوا عن أنفسهم صراحة في النقابات والجامعات، وانتشرت منصات السلفيين الإعلامية بشكل غير مسبوق، وتمتعوا بحرية كبيرة في شغل فضاء واسع من مجال فُتح للتو.

في ذات الوقت، بدا الإخوان، رغم صعودهم الشكلي، فاقدين لأي قدرة على إنتاج خطاب أيديولوجي جذري، يدعي أي انفصال عن المجتمع الذي يرفضونه والسلطة التي يعارضونها، بل أصلًا كانوا هم الصيغة التوافقية التي تولدت بعد سحق الدولة للجماعة الإسلامية.

كان الخطاب الإخواني بالأساس، كما هيمن على المجتمع في فترة ما، هو خطاب التوفيق بين الحداثة والإسلام، ينتشرون في المجتمع برأسمالهم الرمزي كمهندسين وأطباء ومحامين ومدرسين ورجال أعمال ناجحين، وفي الوقت نفسه متدينين ومحافظين بشكل ظاهر. كانوا أبناءً للصحوة الإسلامية، استفادوا من الهيمنة الإسلامية العامة التي فرضتها الصحوة بكل مكوناتها، واستفادوا أيضًا من ضرب بقية مكوناتها (الجماعة الإسلامية مثلًا) التي اصطدمت بشكل عنيف بالدولة.

كان الإخوان، بصفتهم الأقل عنفًا والأكثر قابلية للاندماج، أكثر من حصد ثمار الهيمنة الإسلامية. والدولة، من جانبها، غضت الطرف عن انتصارات الإخوان؛ ظنًّا منها أن هيمنة خطابهم داخل مجال تمثيل الدين من شأنها أن تساعد في اقتلاع جذور المكونات الأكثر عنفًا، وهو الأمر الذي حرص الإخوان أنفسهم على تأكيده بهدف الترويج لخطابهم.

لكن كان لذلك ثمن يجب أن يدفعه الإخوان لاكتساب هذه المساحات، إذ كان عليهم أن يخففوا من حدة الجانب الإسلامي في خطابهم لصالح

مكونـه الآخر الحداثـي، وبالتالي تضاءلت مع الوقـت قدرة الإخوان على تثويـر خطابهـم الخانق الأصـلي، لصالح خطابـات مراوغة بـين الخطاب الإسـلامي من جهة والديمقراطية والحرية من جهة أخرى. ظل الإخوان يتحدثـون لعقـد كامل عـن الديمقراطية كهـدف وحيد منشـود، وهو ما منحهم اعترافًا مجتمعيًّا أكبر، لكنه في الوقت نفسه خفف من هيمنة رأسمال المجـال «الدينـي» بـأسره في الفضـاء العام للمجتمـع، لصالـح هيمنات لمجالات أخرى كالديمقراطية، كما خفف من هيمنتهم هم أنفسهم داخل الخطـاب الـكلي (الدين). ومن ثم، أتاح فرصة صعـود خطابات جديدة، لتنافـس في المجال الكلي القديم والجديد (الديـن، الديمقراطية، الخطاب الاحتجاجي).

يمكن القول إن الصعود السياسي للإخوان في سنوات مبارك الأخيرة رافقه انكسـار نسبي لهيمنة خطاب الدين، وإن ظلوا مهيمنين نسبيًّا داخل هذا الخطاب؛ الانكسـار الذي كانوا هم أنفسـهم سـببًا له، ولم يسـتطيعوا إذن إنتـاج خطاب أصيل يسـتطيع أن يعبر مسـاحات جماعتهم الأصلية، ليختـرق حـدود الجماعات الأخرى فيفـرض عليها هيمنتـه؛ كانوا بالكاد يعـبرون عن «هيمنـة ثقافية» موجـودة بالفعل، ولكن لم يكن يُسـمح لهم جني ثمارها على الصعيدين السياسي والاجتماعي بالحجم المناسب لها.

1.3 - الانتصارات المرة: الإسلاميون بعد الثورة

مـن الناحية النوعية، لم يختلف الأمر كثـيرًا بعد 25 يناير 2011، فقط تضاعفـت الثمار، مشـهد التمكـين يتحقق كاملًا؛ اسـتطاع الإسـلاميون اكتسـاح معظـم المحافـل التصويتيـة بعـد رحيل مبـارك وغيـاب الحزب

الوطنـي، ولكـن مع انفصال شـبه تام، ومعـاداة أحيانًا، للحـراك وممثليه الرئيسـيين؛ وبالطبـع ضعـف شـديد في المنتـج الخطـابي والأيديولوجي. فحدث بضخامة الثورة لم يحفز الإخوان على تقديم أي شيء؛ لا أفلام ولا كتب ولا أغانٍ ولا مقالات، ولا رموز سياسية مؤثرة ولا مفاهيم جديدة مرتبطة بالواقع الجديد.

يبـدو الأمـر أشـد غرابـة حـين نضيـف أن الإسـلاميين حظـوا بفترة انتصار ملحمية في الأعـوام الأولى للثورات، كانت تتطلب منطقيًّا إنتاجًا أيديولوجيًّـا احتفائيًّـا بهـذا الانتصـار، الـذي أتى بعـد عقـود طويلة من المظلوميات المتراكمة، لكن لم يحدث أي من ذلك.

لم ينتج الإخوان أي أغنية أو نشـيد أو شعار أو هتاف أو برنامج حزبي أو كتاب ما أو رمز فكري ما في مرحلة بعد الثورة، يكون قادرًا على تجاوز أطرهم التقليدية؛ بل العكس حدث، تمكنت جماعات وحركات شـبابية، ذات مـزاج علـماني وبدائيـة التنظيـم، من فـرض خطابهـا الأيديولوجي ورؤيتهـا كـ «خطـاب الثـورة»، وبـدا دور الإخـوان منحـصرًا في تقديم إمـا ردود فعل أو حلول وسـط بـين «خطاب الثورة» هـذا وبين «خطاب الدولة والاستقرار»، ممثلًا في الجيش، دون أي نجاح في فرض أي خطاب خاص بهم ينطلق من الثورة، كحدث مؤسس، أي خطاب يحيل إلى الثورة كخطاب كلي، يكون هو أحد خطاباته الجزئية.

ظـل الإخوان غارقين في محفوظات من الشـعارات التي لم يتم تحديثها منذ التسعينيات، دون أي قدرة على الارتباط بواقع ما بعد الثورة، والتأثير فيـه أو الهيمنـة عليه. وحتى «الأناشـيد»، التـي كانت من أهـم المنتجات

الخطابيـة التـي يقدمها الإخـوان؛ لم ينتجوا أي أناشـيد ناجحـة ومرتبطة بالثـورة كحدث؛ لأنهم رغـم توفر كل الموارد الماديـة والبشرية لم يتمكنوا من الارتباط بها بشكل كامل.

يبـدو الأمر أوضح حين نقـارن الإنتاج الإخواني من الأناشـيد طوال سـنتين ونصف من الثـورة، بإنتاجهم منها في الشـهور القليلة التي تبعت إزاحتهـم من السـلطة، اعتصام رابعة والفـترة الزمنية القليلـة بعد فضه، أي فـترة ذروة الحـراك الإخـواني ضد انقـلاب الجيش عليهـم. في النهاية كان الإخـوان يخوضـون صراعهم مع الجيش (الانقـلاب) بالأصالة عن أنفسـهم، وبتـماهٍ كامـل مـع الحدث، وبشـكل الثـورة والاعتصـام الذي يمثلهـم ويلهمهم، بحيـث كانوا قادرين على إنتـاج منتجات أيديولوجية مرتبطة به، بينما لم ينتج وجودهم في الثورة أي منتجات مرتبطة بها وقادرة على فرض إيقاعها على بقية الناس.

كان انعـدام أي إنتـاج إخواني أيديولوجي متعلق بالثـورة مرتبطًا بأمرين: الأول، أن الجماعـة لم تتـماهَ مع خطاب الثـورة والميدان كحالة مؤسسـة، بل كفترة لطيفة في تاريخ طويل به محطات أكثر وجدانية. كما لم يكن الميدان بشـكله وهتافاتـه هـو النمـوذج اليوتوبي (الأسـطوري) لما تخيلـوه فعـلًا هوياتيًّا معارضًا يعبر عنهم؛ على العكس تمامًا من حالة رابعة، التي كانت بنمطها وسـعتها الخطابية ونمط المشـاركين فيهـا، وصلوات التراويـح والتهجد والأخمرة المنتشرة، هي الحالة الأكثر وجدانية وأصالة لهم مما كان في ميدان التحرير، ولهذا كانت أكثر إلهامًا لهم من الثورة نفسها.

الثـاني، أن الجماعة كانت بالفعل تمـر بمرحلة انهيار أيديولوجي من قبل الثـورات، انهيـار لم تنجح الأخيرة في علاج أسـبابه، وهو مـا تبدى في أن الجماعـة، في الفـترة القصـيرة التي تلـت الثورة، كانت تسـير في مسـارين يبدوان متضادين:

الأول: كانـت الجماعـة تحـرز بشـكل سريـع انتصـارات مبهـرة في أي انتخابات تخوضها، أو في أي مناورات سياسية قصيرة تقوم بها. كما كانت قادرة خـلال تلك الفترة القصـيرة، على فرض أولوياتهـا ورؤيتها لكيفية سـير الأمـور، والاتفاق مع الجيـش على تلك الخريطة، مـن موقع الجماعة الكبرى، الحاكمة القادمة، التي لا يمكن إنجاز شيء دون رضاها.

الثـاني: كان كل انتصـار سريـع تحققـه الجماعـة يـأتي مصحوبًـا بابتعاد شرائـح متزايـدة عنهـا، وانكشـاف فقرهـا الأيديولوجـي، وانشـقاقات متتاليـة لأعضـاء نوعيين بها؛ أعضـاء كانوا في أغلبهم مـن الذين يقومون بمهام التواصل وبناء الجسور مع القوى الأخرى. وكانت الجماعة تتعامل مـع هذه المؤشرات على الانحسـار بعدم اكتراث وسـخرية من قلة أعداد الخصـوم القدامى والجدد، مقارنة بأعـداد أعضائها، دون أن تنتبه أن فردًا واحـدًا يقوم بمهمـة حيوية لمجموعة ما ولا يمكـن أن يقوم بها غيره، هو أهم في تأسيس سلطتها المجتمعية من ألف فرد آخر.

وبمعايـير الهيمنة أيضًا نلاحظ أن الإخـوان كانوا قد خسروا، من قبل الثـورة، هيمنتهـم داخل المجـال الديني لصالح السـلفيين، وهـو ما ظهر بشـكل خافت قبل الثورة في شكل «تأسلف الإخوان»، ثم ظهر بوضوح بعدها برضوخ الإخوان للمزايدات السـلفية كافة، واضطروا لتبنيها دون

أي قدرة على الدفاع عن تمايز خطابهم. وعلى نطاق أوسـع، كان من الجلي أن هيمنـة الخطابات الدينية، على نحـو عام، كانت تتضاءل أمام خطابات صاعدة أخـرى مثل خطابات الدولة والجيش والثـورة. وفي هكذا حالة، يكون أسـوأ ما يمكنه الحدوث هو أن يتصدر المعركة طرف مهزوم داخل مجاله الخاص، المهزوم بدوره في الفضاء العام، ويدعي تمثيل خطابين كليين (الدين والثورة) دون قدرة على ربط وجوده بخطابات أخرى صاعدة.

وبشـكل عـام، كان الإخـوان يتجـذرون فكريًـا بالخضـوع لهيمنـة السـلفيين، في وقت تضعف فيه هيمنتهم، ويذهبون لاسـتقطاب حاد مع العلمانيين، لشـعور برجماتي أن ورقة الشريعة سـتحرز انتصاراتها المعهودة بسـحق أي اعتراض علماني، وأن التحالف الإسـلامي العام كفيل بتذليل أي عقبـات أمامـه، دون أن يتوقعوا أن خيار تجذير الاسـتقطاب، أملًا في حسـم المعركة بسـهولة، بعد الاحتماء بخطاب الدين، خيار قد فقد قيمته بعد خسـارة خطاب الدين الكلي هيمنته القديمة، وصعود خطابات كلية قادرة عـلى التصدي بوضوح وعنف رمزي لخطاب الدين، مثل خطابات الثورة والدولة أو الجيش.

1.4 - الدعاة الجدد

شـهدت بدايـة العقـد الأخير مـن حكـم مبـارك انتصارات إسـلامية واسـعة بشـكل مجتمعي، كان أحد مشـاهدها الشـعبية الكبـيرة تلك التي حققهـا الدعاة الجـدد، الذين توجهوا بالأسـاس لقطاعـات كانت الأبعد عـن نيل الخطاب الإسـلامي منهـا، الطبقـات العليا والشرائح المتوسـطة والعليا من الطبقة المتوسطة. ومثّل عمرو خالد، وحملاته وبرامجه العديدة،

ذروة صعـود هـذا الخطاب. تراوحـت المنتجـات الخطابية للدعـاة الجدد بين إصدارات سـطحية من التنمية البشرية، ونسـخة مبتسمة من الإسلام المتسامح. ويظهر المؤشر الأهم على هيمنة هذا الخطاب في الانتشار السريع للحجـاب بين طبقـات كان أبعد ما يكـون عنها تاريخيًّا. يلاحـظ أيضًا أن آخر القطاعات التي تأثرت بهذا الخطاب، والتزمت بالحجاب كمؤشر على انهيار آخر الحصون أمام سـطوة الخطاب الديني الأوسع، ستكون فيما بعد أول القطاعات في التملص من الخطاب ونبذ منتجاته الثقافية.

1.5 - الخطاب السلفي

بعـد نجاح الدولـة المصرية في هزيمة السـلفية الجهادية الأكثر شـعبية (الجماعـة الإسـلامية) عـلى المسـتويين العسـكري والفكري، ظـل الفكر السـلفي كامنًا ومنطويًا على نفسـه وغير قادر على الانتشـار، ومحصورًا في عدد قليل من المساجد التابعة للجمعية الشرعية أو التابعة لمشايخ سلفيين ذوي شـعبية محليـة. وكان المجـال العـام مصممًا بشـكل عام عـلى معاداة الجماعة الإسـلامية وما يشـبهها، وكانت حالة الاستثناء التي فرضت على الجماعـة الإسـلامية من الصلابـة بحيث لم تعـد موضعًا للتسـاؤل. وكان النمط السـلفي بشـكل عـام نمطًا شـديد الخطورة على مـن يعتنقه، إلا لو نسق كل تحركاته بشكل مباشر من الأجهزة الأمنية، حتى سمحت الدولة المصرية بشـكل مفاجئ بحرية حركة واسـعة لشـيوخه، وبظهور إعلامي واضـح بـدأ على نطـاق محدود حتـى إطـلاق «قناة النـاس»، بدايـة العام 2007، لتفتـح الأخـيرة الباب على مصراعيه أمام رموز السـلفية، أمثال: أبو إسحاق الحويني ومحمد حسان ومحمود المصري ومحمد حسين يعقوب

وصفوت حجازي وحازم أبو إسماعيل، الذين كان ظهورهم قبل ذلك مقتصرًا على حلقات المساجد وشرائط الكاسيت محدودة الانتشار.

كانت النسخة الجديدة من الخطاب السلفي منفصلة عن السياسية تمامًا؛ بسبب أشباح الجماعة الإسلامية تلك، وكان تركيزها الخطابي دعويًّا على الطقوس والمظاهر التعبدية.

ساعد ذلك في اختراق شديد السرعة والتوغل للفكر السلفي، بنسخته الشعبوية ذات الجذور الوهابية، في شرائح اجتماعية متنوعة. تضاعفت أعداد النساء المتنقبات بشكل ملحوظ، وتضاعفت معها أعداد الملتحين، كما زاد التعاطف الشعبي العام مع الفكر السلفي، حتى وإن لم تتطابق الممارسات مع القناعات الجديدة. كل ذلك أكسب الخطاب السلفي وممثليه هيمنة أيديولوجية وثقافية تتجاوز قواعد التيار التقليدية.

كان خطاب السلفيين جديدًا وطازجًا بالنسبة لشرائح واسعة من الناس، كما أنه انتشر في مجال كان مكتسحًا بالكامل من قبل الخطاب الديني العام. صحيح أن الإخوان لم يستطيعوا - بسبب طبيعتهم شبه الطائفية - الهيمنة على الشارع بالأصالة عن أنفسهم، ولكن دورهم - ومعهم الدعاة الجدد - في التكريس لسطوة الخطاب الكلي للدين على الحياة الاجتماعية كان محوريًا، وكان تحولهم لاستخدام خطاب شبه ديمقراطي للحصول على قبول مجتمعي ودولي، قد خلق فراغًا في المجال الديني بانتظار من يهيمن عليه.

ويبدو أن الخطاب السلفي الشعبوي، شديد الجاذبية وسهل الاستيعاب - يكفي لاعتناقه ارتداء النقاب وإطلاق اللحية، دون الحاجة

إلى كل التعقيدات الإخوانية – وجد في هكذا سياق بيئة ملائمة تمامًا للانتشار. وتنوعت منتجات هذا الخطاب بين المظهر المميز والبرامج الدينية التي تركز على عنصر الأسطورة أو المعجزة وتفسير الأحلام والفتاوى التفصيلية، وكلها أمور تلعب على وتر المتعة الذهنية والتفاصيل التي لا تنتهي.

بالتأكيد، يمكن إرجاع نجاح الخطاب السلفي، في الانفصال تمامًا عن السياسة، والذي كان شرطًا بنيويًّا للسماح له بالصعود ثانية، إلى قدرته على الاستفادة من الصيغة الوهابية التي نأت بالدين عن السياسة، باعتبارها سؤال السلطة والشرعية. لكن على الجهة الأخرى، أفقده ذلك الابتعاد، وقت مبارك، القدرة على الهيمنة السياسية، أي خلق خطاب سياسي ينافس الخطابات الأخرى على السلطة، لكنه رسخ هيمنته، بالدرجة ذاتها، على مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية. ونظرًا لطبيعته الأسطورية وبساطة منطلقاته، انتشر الخطاب بالأساس بين شرائح الطبقات الدنيا والوسطى الدنيا؛ ولكن يبدو أن الانتشار كان على درجة من الهشاشة، لم تمكنه من الصمود طويلًا أمام طوفان المتغيرات الذي سيكتسح البلاد بعد فترة قصيرة.

لم يكن الخطاب السلفي، والإسلامي عامة، حاضرًا بشكل خطابي فاعل في الثورة على مبارك، أي لم يستطع خلق أي شعارات ثورية خاصة به، رغم وجود أفراده داخل الثورة، ولم يكن الخطاب الإسلامي ككل حاضرًا في الميدان بالأصالة عن نفسه. تلك الثغرة وفرت فيما بعد ميزة للتيارات الخطابية الأخرى، مكنتها من أن تمتلك فرصة في نسب الثورة

إلى أفكارهـا، وبالتـالي من أن تهيمن هي على الخطاب الكلي الذي سـيولد منها: خطاب الثورة.

وبالتـالي، فإن الاندفاع السـلفي الكبير قبل الثورة، الذي ترجم نفسـه سريعًا سياسـيًّا بعدها في شـكل أحـزاب (حزب النور بالأسـاس؛ الممثل السـياسي للدعوة السـلفية بالإسـكندرية)، سرعـان ما تم وقفـه من قبل خطابـات علمانية وثورية، اسـتفادت مـن صعود خطاب الثـورة، لتكون قادرة على مواجهة سـطوة خطاب الدين الكلي نفسه، خصوصًا مكونات ذلك الخطاب الأبعد عن الثورة، مثل المكون السلفي، وبالتالي عملت على معاداته والسـخرية من شـيوخه ومن مواقفهم ومن آرائهم في مناسـبات متعـددة، لا تبـدأ مـن تصريح «قالـت الصناديـق للدين نعـم» ولا تنتهي عنـد معركة «عبد المنعم الشـحات» في انتخابات مجلس الشـعب 2011، أو أداء نوابهـم في مجلـس الشـعب بعدهـا. وبشـكل كبـير، يمكـن اعتبار معركـة «قالت الصناديق للدين نعـم» دالة على مرحلة معينة في صراعات الخطابات، فالجملة التي قيلت في سـياق انتصار الإسـلاميين والجيش في اسـتفتاء مارس 2011، مصحوبة بدعوة «معارضي الشريعة» للسـفر إلى كنـدا، كانت تعني بالنسـبة لمروجيهـا أن زمن حصد مكاسـب الهيمنة قد أتى، ولكن بالنسبة لخطاب الثورة الوليد لم تكن تعني سوى بداية المعركة.

كذلك فإن اندماج السـلفيين السريع وغير الناضج في الحياة السياسية بعد الثورة، وانكشـاف فقر خطـاب «قالت الصناديق للديـن نعم»، أمام الخطابـات الصاعدة الأخرى، كان له دور كبير في انحسـار المد السـلفي، حتى بين الشرائح الأكثر حماسة له، حتى وإن كان ذلك قد حدث لصالح

خطاب أكثر جدة وراديكالية، كذلك الذي سيتبناه حازم صلاح أبو إسماعيل فيما بعد.

كان الاندفاع السلفي شديد السرعة في سنوات ما قبل الثورة، ولكن الأمر لم يختلف كثيرًا في انحداره بعدها، وهو ما أربك حسابات الإخوان المسلمين، الذين كانوا يرجون من تحالفهم مع السلفيين، بالأساس، أن يقوم السلفيون بضم قطاعات شعبية واسعة، تختلف عن الفئات التي تؤيد الإخوان، تحت مظلتهم.

1.6 - اللحظة الفارقة التي لم يدركها حازمون

بعيدًا عن الإخوان والسلفيين، كان هناك طرف إسلامي آخر، قادر على القيام بالمهمة التي لم يتمكن التياران الكبيران من القيام بها: فرض هيمنة أيديولوجية ذات ارتباط حقيقي بالثورة: حازمون.

تزعم حازم صلاح أبو إسماعيل تيارًا فتيًّا ذا ميول سلفية جهادية مخلوطة بخلفية إخوانية، وذا ارتباط وجداني بالثورة. وينظر هذا التيار- رغم سلفيته - إلى الثورة كحدث مؤسس لعالم جديد، له قيمة في ذاته، وليس مجرد انعطافة لطيفة للتاريخ أتت متأخرة، كما نظر الإخوان إلى الثورة.

كان هذا التيار الذي وجد في حازم صلاح نقطة تجمعه، دون أن يكون الرجل ممثلًا خالصًا له، هو التيار الإسلامي الوحيد الذي تمكن من منافسة التيارات الثورية الأخرى على «خطاب الثورة»، واستطاع بشكل كبير أن يتجاوز جماهير الإسلاميين التقليدية إلى شرائح أوسع،

مستخدمًا خطابًا ثوريًّا، شبه جهادي شبه إخواني، كان له بريقه في لحظة افتقار الإسلاميين لأي خطاب راديكالي مرتبط بالثورة، وفي ظل هزيمة الخطابات الإسلامية الأخرى أمام «خطاب الثورة» الذي كان أكثر فتوة وقدرة على الإلهام والحشد.

خطاب حازمون، الذي كانت مقوماته موجودة بالفعل، أي شرائح مجتمعية مرتبطة بخطابات الدين والثورة معًا، تمكن من فرض هيمنة أيديولوجية سريعة على قطاعات واسعة، واستطاع أن يخرج منتجات ثقافية صالحة للاستخدام خارج حدود قواعده الأصلية. وفي التحليل الأخير، يعد شعاره المؤسس «أدركوا اللحظة الفارقة»، ابنًا شرعيًّا للعالم الجديد (عالم ما بعد الثورة) وآماله ومخاوفه، وليس مجرد أحد محفوظات الإسلاميين من السبعينيات أو الثمانينيات.

تمكن حازم الذي استطاع شغل موقع خطابي في لحظة شديدة الحساسية، كادت تصبح فارقة في مسار الصراع بعد الثورة بالفعل، من تأسيس حملة انتخابية مكونة في غالبيتها من حديثي التدين أو الثوريين المحافظين الذين استهواهم خطاب الثورة الإسلامية، دون أن تكون لهم سوابق تنظيمية مع الإسلاميين، وهو ما يظهر في قدرة التيار على اختراق تنظيمات شبابية كبيرة، ذات ارتباط بالثورة، مثل روابط الألتراس.

يمكن القول إن خطاب حازم، الذي نافس في الهيمنة داخل خطاب كلي صاعد (الثورة)، وخطاب كلي متآكل (الدين)، كان هو فرصة الإسلاميين بشكل عام لمراوغة تآكل خطاب الدين، بدمجه في خطاب صاعد آخر. لكن النجاح الذي حققه سرعان ما تبخر مع عدم تمكنه من

الترشح للرئاسة، ومع عدم تمكنه من كسر التماهي مع جماعة الإخوان، التي كانت تخسر شعبيتها بسرعة هائلة، ويخسر معها كل مؤيد لها هيبته في المجتمع. ولأنها كانت بالفعل «لحظة فارقة»، فقد كانت خسارتها تعني خسارة كل شيء.

1.7 - الحصان الأعرج: تقاطع خطابات الإخوان والسلفيين

بعد وصول مرسي إلى السلطة، سعى الإخوان إلى احتواء أغلب الخطابات الإسلامية تحت رايتهم، وهو ما بدا منطقيًا بشكل مخادع؛ لكون الإخوان - على الأقل من الناحية السياسية - هم أقدر الإسلاميين تاريخيًا على تجاوز حدود جماعاتهم والتفاوض مع بقية الكتل العلمانية أو الدولتية، أو بتعبير آخر، كان الإخوان هم المنوط بهم القيام بمهمة التواصل مع بقية الخطابات في عهد مبارك، لكونهم الأكثر رسوخًا في المجال العام والنقابات، والأكثر قدرة على صياغة خطابات ترضي الحد الأدنى من تطلعات كل من الإسلاميين والعلمانيين، وإذن أكثر الإسلاميين قدرة على تخطي حدودهم الخاصة، وبالتالي أكثرهم قدرة على تحقيق هيمنة ما على الجميع، لكن في الحقيقة واجه الرهان هذا مأزقًا مركبًا:

- كان المجال الخطابي بأسره (خطاب الدين) يفقد جزءًا مهمًا من هيمنته منذ بروز «خطاب الثورة» الذي خلق شرعية جديدة لنفسه، وبالتالي لم يعد لتكتل الإسلاميين في تيار واحد نفس الأثر المتخيل لدى من اتخذوا قرار الاستقطاب، الذي تخيل أنه بذلك يجمع أكثر التيارات شعبية في تيار واحد، وهو ما لم يعد صحيحًا. لكن المأزق كان أعقد حتى من

ذلـك؛ لأن الإخوان كانـوا يفقدون بوضـوح هيمنتهـم الداخلية على مجال الخطاب الديني الأوسع لصالح الخطابات السلفية والجهادية.

بالتـالي وبمعايير الهيمنـة، كان الخطاب الإخواني أكـبر الخاسرين أمام جميـع منافسـيه، وكان الرهان عليهـم يعني أن تضع التيارات الإسـلامية الأخـرى، التي قـد توفر لبعضها في وقت ما (حازمـون كمثال) إمكانات الصعـود الخطـابي، كل ما تملـك في حوزة تيـار هو بالفعـل في حالة تآكل وعدم قدرة على الهيمنة، سـواء داخل مجاله الخطابي الأوسـع (الدين)، أو أمام الخطاب الأكثر بريقًا في تلك اللحظة (الثورة).

وفي الحقيقـة، فـإن رهان عموم الإسـلاميين على الإخـوان، كان يعني بالأسـاس أنهـم يغامرون بوراثة تـآكل الهيمنة الإخوانيـة، لا تعزيزها من خـلال هيمنـة خطاباتهـم الصاعدة. الأمر الـذي ربما تمثل في أشـد صيغه مأسـاوية مع «حازمون»، حيث تحول التيـار الصاعد، بسرعة جنونية، إلى مجموعـة من المعزولـين، الذي يحاولـون حصار مدينة الإنتـاج الإعلامي ولا يجنـون من ذلك سـوى سـخرية مـن الجميـع. وبالمثل، تحول شـيوخ التيار السـلفي التقليـدي، الذي دعم مرسي من البدايـة، إلى مجرد مقدمي اسـتعراضات موسـمية في فعاليـات الإخوان، بعد أن خـسروا قواعدهم الشعبية شديدة الصلابة والاتساع.

الحقيقـة أيضًـا أنـه بعـد فـترة من وجـود الإخـوان في الحكـم، لاحظ بعض الإسـلاميين أثر دعمهم لخطاب متآكل، على خطاباتهم نفسها التي بـدأت تتـآكل هيمنتهـا بالتبعيـة، فحاولوا بطـرق عديدة أخذ مسـافة من حكـم الإخوان، لمحاولة التأثير وكسـب مصداقية أمام الخطاب المعارض

للإخوان، والمهيمن شعبيًا، غير أن ذلك كان متأخرًا؛ فهم وبحكم خطاباتهم نفسها كانوا يأخذون تلك المسافة باستخدام مزايدات أكثر يمينية، أي أكثر استدعاءً لخطاب الدين المتآكل بدوره، ودون قدرة على استدعاء جاد لخطاب الثورة؛ لأن الخطاب الإسلامي ككل كان واقعًا في شراك خطاب الدولة، فلم يكن يستطيع الثورة على شيء يعتبر نفسه مخطئًا جزءًا منه، لذلك لم يكن مكتوبًا لهذه المزايدات اليمينية أن تخرج من مساحاتها الأصلية لتهيمن على المزاج المعارض للإخوان الذي انطلق من تقاطع خطابات الثورة والدولة بالأساس دون أن تكون للمجال الديني مساحة واسعة فيه، وهذا مفهوم طبعًا بالنسبة لكون الإخوان أصلًا قد ورطوا الخطاب الديني كله في مغامرتهم السلطوية الصفرية.

2.0 - من الخطاب الاحتجاجي إلى خطاب الثورة

2.1 - كفاية، المدونون، 6 أبريل (الخطاب الاحتجاجي قبل الثورة)

من الصعب تحديد اللحظة التي تبلور فيها الخطاب الاحتجاجي، وممثلوه من الحركات السياسية والاجتماعية، في مصر خلال الفترة الأخيرة لحكم مبارك، ولكن يمكن الادعاء بأن انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الحديثة في مطلع الألفية كان له دور محوري في صياغة أفكار الحراك وآلياته بين طيف واسع من الشباب غير المسيس سلفًا من ناحية، وبث الروح في حركات ورموز سياسية قديمة من ناحية أخرى.

يمكـن النظـر إلى الحركـة المصرية مـن أجل التغيـير (كفايـة)، التي تم تأسيسها في العام 2004 كنقطة التقاء بين مثقفين وسياسيين قدامى، بثت فيهم الروح مجددًا بعد سنوات طويلة من الركود، ومجموعات محدودة من الشـباب غير المسـيس الذين كونوا أفكارهم المبدئية عن التغيير من خلال نقاشـات طويلة على المنتديـات والمدونات على شـبكة الإنترنت، وبعض النشـطاء الذين خرجوا من رحم الحركة الطلابية المتضامنة مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية والغاضبة من احتلال العراق في 2003.

صـادف ذلك الحـراك الوليـد انفتاح نسـبي في المجال العـام قامت به الحكومـة الجديدة، كجزء من اسـتراتيجيتها الاقتصاديـة في إطلاق حرية السوق وتشجيع الاستثمار، مما هيأ مناخًا جيدًا لتطور الحراك على مستوييه الخطابي والسياسي. تفرعت وتمايزت التنظيمات السياسية وشبه السياسية بسرعـة كبـيرة، لتخرج إلى النـور مجموعـات شـبابية كان أبرزها مجموعة «شـباب من أجل التغيير» المنضوية تحت حركة كفاية، وشـباب الأحزاب الجديـدة، مثـل شـباب حـزب الغـد وشـباب حـزب الجبهـة وغيرهمـا، وكلهـا كيانـات ضعفت مع خفـوت حركة كفاية نفسـها، وإن بقيت هذه المجموعات ودوائرها كمخزون غاضب ولديه القدرة على الحركة، لتبرز في فعاليات مثل مظاهرات التضامن مع تيار استقلال القضاء عام 2006.

في العـام 2008، أعيـدت الـروح مرة أخرى لهذا الحراك مع تأسـيس حركـة 6 أبريل، بعـد دعوة على الإنترنـت للإضراب العـام والتظاهر في اليـوم نفسـه تضامنًا مع عمال غـزل المحلة. لاقت الدعوة اسـتجابةً كبيرة لم تقتـصر على مدينة المحلـة الصناعية، التي خرجت مظاهراتها هاتفةً ضد

رأس النظام، حسني مبارك، وممثلةً أكبر تهديد فعلي له لأول مرة منذ سنوات.

فيما بعد، بدأت السلطة تدرك طبيعة وحجم الخطر المحدق بها وبهيمنتها الرمزية على المجتمع. حاول النظام التراجع في قرارات الانفتاح النسبي، ولكن كرة الثلج كانت قد تحركت بالفعل. فبعد أقل من عامين على مظاهرات المحلة، تأسست الجمعية الوطنية للتغيير، في فبراير 2010، حيث التف عدد من الرموز السياسية الناشطة منذ 2004، مع العديد من الحركات الشبابية الأخرى، حول شخص محمد البرادعي، العائد إلى مصر بعد فوزه بنوبل.

عند هذه اللحظة، يمكن القول إن الحراك وصل خطابيًّا إلى ذروة نضجه ووعيه الذاتي. الخطاب ليس إصلاحيًّا؛ نظرًا إلى أن مطلبه الأساسي كان إسقاط نظام مبارك، وليس إسلاميًّا؛ لأن أغلب رموزه، بمن فيهم البرادعي نفسه، معروفون بتبنيهم أيديولوجيات ليبرالية وعلمانية؛ ولكنه، بالرغم من ذلك وبالوضع في الاعتبار أن كتلة كبيرة من الحركات الشبابية خرجت من رحم الإسلاميين، بصفتهم محتكري المجال العام خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، فقد ظل الحراك يحافظ على مساحات تلاقٍ مع ممثلي الحركات الإسلامية، وعلى رأسهم الإخوان.

كان المنتج الخطابي الأبرز للحركات الاحتجاجية منذ مولد حركة كفاية نفسها، أنها أنهت زمنًا طويلًا من محاولات المعارضة المصرية القفز فوق انتقاد مبارك نفسه، والاكتفاء بنقد الحكومة. كفاية والحركات التي تفرعت عنها خرجت مظاهراتها تهتف صراحة ضد مبارك نفسه، وهو ما

تـوازى مع تزايد حركة التدوين الإلكـتروني، التي أعلنت كذلك عداءها لمبـارك وسـخريتها منـه، كما اسـتخدمت أنماطًا مـن اللغة أكثر تحـررًا من القيود المجتمعية في مناقشة الدين والحريات والجنس.

ولم يكن التوجه بالمعارضة لمبارك نفسـه وتحرير اللغة هو المنتج الوحيد للحركـة الاحتجاجيـة؛ فقد سـاهم الحـراك الاحتجاجي بشـكل عام في الدفـع بقضية، سـوف تمثـل فيما بعد نقطـة التقاء الخطابات كلهـا للثورة، وهـي قضيـة التعذيـب. حملـت مجموعـات مـن المدونـين، والمؤسسـات الحقوقية، على عاتقها فضح ممارسـات التعذيب في أقسام الشرطة وأماكن الاحتجـاز. إحدى أبـرز تلك القضايا كانـت «قضية عـماد الكبير»، التي كشف اللثام عنها المدون وائل عباس، بتسريب مقطع فيديو يظهر تعذيب سـائق يتعرض لهتـك عرض من قبـل أحد أفـراد الشرطـة، ليحكم عليه لاحقًا بالسجن ثلاث سنوات على خلفية هذه القضية.

أخيرًا، فجر كلّ من الحراك وحالة الانفتاح النسبي والقدرة على التعبير الحر في المدونات نقاشـات متصاعدة بين مجموعات من شـباب الإخوان، القريبـين مـن هذه الحـراك، وهو ما انعكـس في ما بات يُعرف بـ «شـباب الإخوان» للدلالة على هذه المجموعات، التي ناقشت للمرة الأولى أزمات الجماعـة الداخليـة علانية، وخرجـوا بنقدهـم الذاتي للجماعـة من داخل التنظيـم إلى صفحات المدونات والجرائد، لتشـكل هذه المجموعات، بعد انشـقاق قطاعات واسـعة منها عن الجماعة، نواة عدة أحزاب وحركات، برزت في فترة ما بعد الثورة.

رافقت كل هـذه الموجـات نوعيـة جديـدة مـن الصحافـة والبرامج الحواريـة، التـوك شـو، التـي سرعـان مـا أزاحـت الصحافـة والقنوات الحكومية عن سـاحة المنافسـة. ووفرت هذه الموجة من الصحافة الجديدة (الدسـتور مثلًا) ملاذًا لجيل شـاب مـن الصحفيين المنتمين بشـكل موازٍ أيضًا للحركة الاحتجاجية الشـابة نفسـها، لتتمكـن هذه المجموعات من فرض سقف أعلى للتعبير، وغطاءً صحفيًّا كافيًا لمضاعفة زخم التحركات الميدانية ومساندتها.

بقيت ثغرة وحيدة: عجز هذا الخطاب عن فرض هيمنته السياسية على حسـاب هيمنتي الإسلاميين والسلطة المتآكلتين. بشـكل عام، كان هناك عزوف شـعبي عام عن السياسـة وإحسـاس بانعدام الثقة بها وبرموزها، لذلـك كان لا بد من إيجاد حلقة وصل؛ خطاب وسـيط، وهو بالضبط ما فعلته صفحة «كلنا خالد سعيد»؛ التأسيس لخطاب الثورة المهيمن.

2.2 - كلنا خالد سعيد: خطاب معلق في الهواء

إحساس عام بالضجر..

مؤشرات على تضييق الخناق على مجال عام لم يمضِ على انفتاحه الجزئي أكثر من سنوات معدودة..

مسـاحات آمنة لممارسـة السياسـة على نحـو متزايد، مع انتشـار مواقع التواصل الاجتماعي وازدياد شعبيتها بين الشباب..

تصاعد وتيرة الحراك الراديكالي، ممثلًا في حركات شبابية مثل 6 أبريل والاشتراكيين الثوريين وحملة دعم البرادعي رئيسًا..

استمرار ممارسات الأمن المتغطرسة من تعذيب، وأحيانًا قتل، المواطنين بشكل عشوائي..

ارتفاع غير مسبوق في الأسعار ومعدلات التضخم الاقتصادي، وتهديد مستمر من الدولة بإلغاء الدعم الحكومي..

تراجع هيمنة الخطابات الإسلامية الأيديولوجية وعجز ممثليها عن تقديم أي جديد، أو مواجهة بطش الدولة في أشد مراحلها ضعفًا وترهلًا..

في ظل كل هذه الملابسات، وخلال العام السابق على انطلاق ثورة 25 يناير المصرية في 2011، تم إنشاء صفحة «كلنا خالد سعيد» على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، بتاريخ 10 يونيو 2010، بعد أربعة أيام من مقتل الشاب المصري خالد سعيد على أيدي عناصر من الأمن المصري.

لم يعرف مؤسس الصفحة، ولا مديروها، كما لم تتبنّ الصفحة أي توجه سياسي، يمكن من خلاله نسبتها لأي من القوى أو الخطابات السياسية القائمة بالفعل. عمدت الصفحة على التركيز على ممارسات الأمن، وتعذيب المواطنين، كما ناقشت عددًا من الموضوعات الأخرى التي شغلت الجميع، ودعت إلى فعاليات، اختلفت طبيعتها من الناحية الشكلية والجوهرية عن نظيراتها التي تدعو لها القوى والحركات السياسية الأخرى. لم تدعُ الصفحة مثلًا إلى تظاهرات أو مسيرات أو مؤتمرات أو وقفات احتجاجية؛ أغلب الفعاليات كانت سلاسل بشرية أو دعوة للوقوف المنفرد على أحد الجسور، مع حمل لافتة أو الدعاء لأحد ضحايا

التعذيب، أو حمل شموع في أماكن لم يكن معتادًا أن يُنظر إليها كجزء من فضاء سياسي. كانت الصفحة أيضًا تنشر من حين لآخر أغنيات وطنية جديدة ومقاطع فيديو ذات طبيعة غير سياسية مباشرة.

بعد حوالي ستة أشهر، تحديدًا في 14 يناير 2011، اليوم الذي تنحى فيه بن علي، الديكتاتور التونسي، تحت ضغط التظاهرات، دعت الصفحة صراحة إلى التظاهر بعد 11 يومًا، بمناسبة عيد الشرطة المصرية: «النهاردة يوم 15.. يوم 25 يناير هو عيد الشرطة يوم أجازة رسمية.. لو نزلنا 100 ألف واحد في القاهرة محدش هيقف قصادنا.. يا ترى نقدر؟».

وبعد ذلك تغيرت الصيغة لتصبح دعوةً صريحةً للثورة على نظام حسني مبارك، الذي سيسقط بعد أقل من شهر واحد فقط.

«كلنا خالد سعيد» مثلت خطابًا متميزًا بشكل واضح. بالطبع كان خطابها متقاطعًا مع خطابات أخرى، مثل خطاب الحركات الاحتجاجية الشبابية، ولكنه كان مغايرًا من ناحية الأدوات والمضمون. لم تتبن الصفحة توجهًا سياسيًّا مباشرًا على الإطلاق، ربما باستثناء الدعوة إلى الثورة ذاتها.

ربما يمكن القول إن خطابها وقف على حدود السياسي والاجتماعي والإنساني والحقوقي والاقتصادي، دون التورط في أي منهم بشكل كامل. ساعدها هذا التموقع على الاستفادة من مواطن القوة في الخطابات المختلفة، لتنتج خطابًا جديدًا شديد النضج والقوة، حتى وإن لم يبدُ شديد التماسك من الناحية الأيديولوجية. استطاعت «كلنا خالد سعيد» إيجاد صيغة تمثل شرائح وقطاعات مختلفة في المجتمع على نحو مثالي. حقق خطابها انتشارًا واسعًا وسريعًا، ربما لأن بذور الخطاب غير المصاغ كانت

موجـودة، كهيمنـة ثقافيـة كامنة عـلى هذه الشرائـح قبل إنشـاء الصفحة بأعـوام (كراهية النظام، والإحسـاس بعدم جدوى السياسـة، والنظر إلى القوى السياسية الموجودة كمتصارعين على السلطة، والضجر الشديد من كل شيء).

كان المنتـج الخطـابي الخـاص بـ«كلنا خالد سـعيد» هـو طريقة صياغة الخطاب نفسـه، طريقة تعالي الخطاب على التصنيف والانطلاق من موقع متكلـم للجميع، بدون انحياز، وهي الطريقة التي أثبتت جدواها بتجمع النـاس حولها بسرعة، ومنحهـا ثقتهم، ليس فقط رغـم مجهولية من يقف خلف الصفحة، ولكن في الحقيقة سـاهمت هذه المجهولية في إضفاء طابع التعالي هذا نفسـه، والتقليل من شخصنة المعركة، وهو ما ساهم في انتشار الخطاب بالفعل.

نجـح خطاب «كلنا خالد سـعيد» في إطـلاق الـشرارة الأولى للثورة، لكنه توقف عند هذا الحد. لم تُستثمر الهيمنة الأيديولوجية لتنتج أي شكل من أشكال التمثيل السياسي أو حتى الاجتماعي. لماذا؟

لأن الخطـاب وُلد، عـلى عكس الخطابـات الأخرى التـي تعارضه أو تنافسـه أو تعـزز وجوده، بلا ممثلين. ولد معلقًـا في الهواء، وربما كان ذلك سببًا في نجاحه في القيام بالمهمة الأولى: إيجاد الصيغة وتحريك الجموع؛ إذ لم يتعرض، كما تعرضت الخطابات الأخرى، لتشويه ممثليه أو التشكيك في نواياهم. لم يعرفهم أحد.

بعد الثورة، تحركت الصفحة لفترة زمنية مستغِلة الرأسمال الرمزي لها ولدورهـا في الثـورة، وحاولت أن تحافظ على خطاب غير منحاز بشـكل

فج، لكن الظرف نفسه، مع اشتداد الاستقطاب بين الجميع، لم يعد مهيأً لأن يستثمر أحدهم في السياسة كطرف متعالٍ على الجميع. كان وقتًا ينحاز فيه الجميع، وكان ذلك يعني، آجلًا أم عاجلًا، أن تفقد الصفحة صفاتها التي انتشرت بالأساس عليها. ولم يكن غريبًا أن يحاول الإسلاميون مثلًا، الذين رأوا أن الصفحة في وقت ما أصبحت معبرة عن التيارات العلمانية الثورية أكثر، أن ينشئوا صفحات شبيهة بنفس الاسم «كلنا خالد سعيد- النسخة الإسلامية» و«كلنا خالد سعيد_صفحة كل المصريين»، وبالتأكيد فشلت كلتا الصفحتين الأخيرتين في أن تظهرا نفسيهما أكثر تعاليًا على الصغائر والعمل لـ «مصلحة الوطن»؛ لأن الصفحة الأصلية نفسها لم تعد تستطيع فعل ذلك، فكيف سينجح فيه مجموعة من الإسلاميين الراديكاليين هم بالأساس جزء من تيار ينهزم فكريًّا؟!

2.3 - 25 يناير: اللحظة المؤسسة لخطاب الثورة - لحظة الحقيقة

بمعايير الأصالة الأيديولوجية، تمثل «الثورة» اللحظة الأكثر أصالة لتبلور الخطابات، حيث كل فعل هو فعل تاريخي، وكل قول هو قول مؤسس، وكل هتاف هو هتاف ملحمي، وكل تجمع صناعة للمستقبل، وكل اشتباك ذكرى ملحمية.

ومع ضخامة الجماهير المشاركة في الثورة، سواء جماهير الخطاب الاحتجاجي التقليدية، أو غيرها ممن خرجوا إلى الشوارع للمرة الأولى، فقد فجرت هذه الجماهير في حركتها التاريخية فضاءً عامًّا عملاقًا، أشد تنوعًا عشرات المرات من الفضاء الذي انطلقت منه. وبالتالي، كانت القدرة على الهيمنة على هذا الفضاء، أو الوصول مع أطرافه إلى حلول

وسـط، مسـألة شـديدة الصعوبة، وبحاجة لكثير من الـذكاء والتنازلات والهيمنة الصاعدة والمشروعية اللازمة لتجنب إثارة غضب شاغليه.

ولذلـك رغم المحـاولات المضنية التـي بذلها كل من مبـارك والجيش لاحتـواء الأمـر عبر تقديـم تنازلات حقيقيـة فعلًا، مثل تغيـير الحكومة، وحل مجلسي الشـعب والشـورى، وحـل لجنة السياسـات، والوعد بعدم الترشـح مـرة أخـرى، ثـم تعيـين نائـب للرئيس؛ فـإن الأمـر كان خارج سيطرتهما تمامًا، وبنفس الدرجة، خارج سيطرة الجماعات والأحزاب التي حاول التفاوض معها.

كانت الثورة حدثًا مؤسسًا، وكأي حدث مؤسس، فقد أصبحت هدفًا في حد ذاتها، مرجعية لنفسـها ولمجالها الأوسـع، أي إنها رغم تحركها بناءً على خطابات سابقة، فإنه بمجرد حدوثها قد أسست خطابًا كليًّا يذيب ما سبقه من خطابات، لتصبح هي نفسها مصدر الأصالة ومنبع المشروعية.

ومن هنا مثلًا يفهم لماذا كان مبارك يحاكم بالأسـاس على قتل شـهداء الثورة، دون مآخذ كثيرة على فترة حكمه الطويلة؛ لأن لحظة الثورة تحديدًا مثلت بداية الزمن الجديد، لذلك فإن التمركز حولها، والتركيز على رفع أي غطاء أخلاقي أو قانوني أو سـياسي عن كل من حاول محاربتها بالتحديد، كان الشيء الوحيد الذي يمكنه أن يهدئ غضب الناس.

الثـورة أيضًـا، كخطـاب متفجـر، لهـا كـم لا يحـصى مـن المنتجـات الأيديولوجية، بداية من الهتافات الكبرى «الشـعب يريد إسقاط النظام»، مـرورًا بـكل اللافتـات التـي رفعـت، وليـس انتهـاءً بمشـاهد المعـارك والاشـتباكات الملحمية التـي خاضها المتظاهرون مع قـوات الأمن، التي

أصبح كل مشـهد منها مشهدًا مؤسسًا لهذا الخطاب (مشهد الوقوف أمام المدرعة، ومشـهد معركة قصر النيل مثـلًا)، وطبعًا قبل كل ذلك، منتجها الأكثـر أصالة وتفردًا ونجاحًا وقدرة على الإلهـام وعصيانًا على التجاوز، الذي وصل أحيانًا لأن يكون عقبة أمام السياسة: «الميدان».

«الميدان» هو منتج الثورة الخطابي الأول، الاعتصام الكبير ذو الأعداد الضخمـة، المتنـوع، الملون، المرح، الذي يحـوي كل شيء وأي شيء، حالة التعايش الفرح، اللافتات الكثيرة، والأعلام، وبائعو المسـليات، كان كل ذلك قادرًا على خلق خطاب متمحور حول نفسه، ويطرح نفسه كمثال لما يجب أن يكون، ويجبر كل من يأتي بعده على محاولة استنساخه مرة أخرى.

2.4 - خطاب الاحتجاج الثوري

خطـاب الثورة ليـس هو بالضبـط الخطاب الاحتجاجي قبـل الثورة، وإن كان قـد ورثه. هنـاك منطق جذري مختلف جدًّا في الاثنين، ليس فقط أن الأول خطـاب منتصر، والثاني مجرد صاعـد، لكن أيضًا خطاب الثورة هو خطاب كلي، لا يبرر ذاته، والخطاب الاحتجاجي الذي تلا الثورة، في شـكل حركات شبابية متعددة، كان جزءًا من خطاب الثورة ويحيل إليها، وهو أوسع بمراحل مما كان بعد الثورة، استغلالها لزخمها وحجم الحشود الضخمة التي دخلت السياسة من بوابتها.

وجديـر بالملاحظـة أن الخطاب الاحتجاجـي قبل الثـورة، الذي تميز بلغة حادة وسـاخرة ومتجاوزة لما تعتبره الطبقة الوسـطى حدود الخطاب المهذب، تمكن من توريث صفاته تلك للخطاب الاحتجاجي بعد الثورة، واسـتفاد أكثـر من انتصـاره الذي جعلـه هجوميًّـا وقادرًا عـلى التصدي

لأشـياء لم يكن للخطاب الاحتجاجي ما قبل الثـورة أن يتصدى لها، مثل التصدي الصريح لرموز الخطاب الإسـلامي السياسي وشيوخه، الذين لم يكن ممكنًا بأي شكل التعرض لهم قبل ذلك.

كـما كان الخطـاب الاحتجاجـي بعـد الثـورة موجهًـا بطبيعـة الحـال للجيش كمؤسسـة حاكمة (شـعار يسقط حكم العسـكر، وحملات مثل: لا للمحاكمات العسكرية، وعسكر كاذبون)، ثم للإخوان كأقوى حلفائه في تلك المرحلة. وكانت استراتيجية المجلس العسكري في محاربته تفكيكُه لشرائـح كثيرة، وضرب الأكثر جذرية، وخصوصًا أن المزاج العام للطبقة الوسـطى وممثليها ظل على مسـافة ما من هذا الخطاب لاصطدامه المباشر بالجيش، الذي كان هو الآخر قد نجح في فرض هيمنة خطابية على شرائح واسـعة من الناس، حتى من هؤلاء الذين أيدوه اعتمادًا على إزاحته لمبارك (مثـلًا ظلـت التحية العسـكرية التـي وجهها أحـد أفـراد المجلس وقت التنحـي، للجماهير، ترفع كدليل على وحدة (الجيش والشـعب)، كما كان مدعومًـا في هجومـه عـلى الحركات الشـبابية مثـل 6 أبريل مـن قطاعات واسـعة من الإسـلاميين، تماهت مع اتهام الجيش لهذه الحركات بالتدريب والعمالة للخارج، قبل أن تطولها هي الأخرى نفس الاتهامات.

احتـوى الخطـاب الاحتجاجـي الثـوري مجموعـات شـبابية كثيرة، لم تكـن مسيسـة قبل الثـورة، ودخلت بعدهـا وشـاركت في الاحتجاجات السياسـية بعدهـا تحت هيمنة من خطـاب الثورة، لكن مـن ناحية أخرى كانت تلك المجموعات تتعرف إلى نفسـها في خضم تلك الاحتجاجات، وتبـدأ في تبنـي أنماط حيـاة واختيـارات قيمية معينة، هـي في الأغلب ابنة

الخطـاب الاحتجاجي العلماني قبل الثـورة، ولذلك تزايد تأثير مجموعات من المدونين والنشـطاء اليسـاريين بمـرور الوقت، وأصبحـوا رموزًا لهذا الخطـاب الجديد؛ لأنهم كانوا أقدر على تعريف أنفسـهم بشـكل واضح، كـما كانت أنـماط اختياراتهم الأخلاقيـة مختلفة وجديدة عـن المجموعات الوافدة الكثيرة، والعطشى إلى هويات جديدة تليق بالحدث الضخم.

2.5 -خطاب الاستقرار: الخطاب العمالي المجهض

يعتـبر الخطـاب العـمالي الاحتجاجـي حالـة فريـدة مـن خطابـات الاحتجـاج، فرغـم أن الخطـاب الاحتجاجي ما قبل الثـورة كان ذا ميول يسـارية عامة، ورغم أنه تقاطع ودعم بشـكل نظـري إضرابات ومطالب عماليـة، كان أشـهرها إضراب عمال غزل المحلـة في 6 أبريل 2008، التي التقطت فيها الصورة الشـهيرة لإسـقاط الجماهير لصورة مبارك والدهس عليها بالأقدام، فإن ذلك الخطاب ظل في تياره خطابًا سياسـيًّا صرفًا، أي يتوخى مطالب سياسية واضحة، ويمكنه أن يستخدم الإضرابات العمالية كدليل على أهميتها. وفي العموم، ظل يعتبر الإضرابات جزءًا من خطاباته عن الفساد والظلم، مع محاولات من بعض اليساريين لبلورة مطلب محدد ما يتم وضع الاحتجاجات كلها في سـياقه، وكان المطلب هو الحد الأدنى من الأجور.

بعد الثورة، شهدت البلد موجة عارمة من الإضرابات والاعتصامات الفئويـة، المطالبة إما برحيل قيادات فاسـدة منها، أو بمطالب تخصها مثل التثبيـت أو رفع البـدَلات أو زيـادة الأجور. لكن الملفـت في هذه الموجة العارمـة أنها حفـزت القوى المعارضة لها بصك خطاب الاسـتقرار، وهو

خطاب يتمحور حول ضرورة أن يترك الموظفون والعمال مطالبهم الحياتية الآن؛ لأن البلد لا تحتمل، ولأن الجميع يجب أن يعمل. وفي مواجهة هذا الخطاب، كان هذا الحراك العمالي يتحرك على الأرض بقوة وقدرة على إحراز الانتصارات، لكن دون أن ينجح في خلق خطاب خاص به. بالطبع استخدمت الاحتجاجات العمالية خطابات مختلفة مستقاة من الخطاب الاحتجاجي على مبارك، مثل محاربة الفساد والخصخصة والحد الأدنى من الأجور، إلا أن فشلها في خلق خطابها الخاص ساهم في تجزؤ قضيتها إلى عدد لا نهائي من القضايا الجزئية، وهو ما يبدو من العنوان الذي وضعته الخطابات الأخرى لتصنيفها «المطالب الفئوية»، وهو المصطلح الذي يحمل بداخله تحيزًا سلبيًا يتهم المطالب بالأنانية، وبالتالي ساهم هذا التجزؤ في منع الاحتجاجات من التضامن مع بعضها بعضًا لصياغة مطالب موحدة واضحة.

لكن في مواجهة هذا التجزؤ الخطابي، كان الخطاب المضاد (خطاب الاستقرار) شديد الوضوح، وتشترك فيه خطابات أخرى وتلقي فيه بكل ثقلها، فقد كان كل من الخطاب الإسلامي وخطاب الدولة أو الجيش والأجنحة الليبرالية والبرجوازية في الخطاب الاحتجاجي، كلها تعارض بشكل صريح الحراك العمالي، وترى فيه في أحسن الأحوال معركة هامشية ليس هذا وقتها، وفي أسوئها محاولة من العمال والموظفين للتكالب على جثة الدولة.

بالطبع، حاولت القوى الشبابية والحركات السياسية ذات المزاج السياسي التضامن مع المطالب العمالية، لكن دون أن تجعلها إحدى

قضاياها الأساسية التي ظلت بالأساس قضايا سياسية خالصة، مثل الدستور والانتخابات. ورغم أن هذه الحركات كانت ترفض وتنتقد وتتهكم على خطاب الاستقرار، فإنها كانت تجعل معارضتها له مبنية بالأساس على أنه خطاب يرفض أيضًا الاعتصامات الميدانية والمظاهرات السياسية.

بالأساس، افتقدت الحركة العمالية لتراث خطابي يساري شعبي، ينجح في إنتاج مثقفين عضويين بالشكل الكافي لتكوين وعي عمالي وفئوي قادر على التضامن العام مع بعضه بعضًا، وفرض مطالبه وشعاراته على الحراك السياسي، كأحد أعمدته الرئيسية وليس كحدث يحاول الجميع خنقه وأحيانًا التواطؤ ضده.

كانت معضلة الحراك العمالي فريدة؛ إذ إنه لم يكن مجرد فكرة يسارية لا تستطيع إيجاد حركة، مثل الخطابات اليسارية في أوقات أخرى، ولكنه كان حراكًا ضخمًا لا يستطيع إيجاد خطاب، وإذن حكم عليه أن يظل محصورًا بين صراعات الخطابات الأخرى واستخداماتها له، وبدا الجهد اليساري في إيجاد موطن قدم للخطاب العمالي في الصراع أقل قدرة على تمثيل حركة بهذا الزخم والتنوع لأسباب كثيرة، بعضها طبقي وبعضها حركي، كما كان مشتتًا في الوقت نفسه في معاركه السياسية الأخرى مع الإخوان والمجلس العسكري.

وبشكل عام، شكلت الهزيمة الساحقة التي مني بها الحراك العمالي الفرصة لصعود الاستقطاب الإسلامي العلماني، كمجال تجمع وحيد لصراعات واستقطابات ما بعد الثورة، وبالتالي ساهمت، بشكل تدريجي،

في تغلب المكونات العلمانية داخل الحركات الثورية، على المكونات الأخرى اليسارية منها والشبابية.

2.6 - الألتراس

ربما بالمعايير السياسية لم تكن روابط الألتراس مهيمنة أو قادرة، بسبب طبيعتها، على تحويل جماهيريتها إلى انتصارات سياسية، لكن بمعايير الهيمنة الأيديولوجية، كانت روابط الألتراس من أكثر الحركات القادرة في فترة ما بعد الثورة على تحويل منتجاتها الأيديولوجية إلى منتجات جماهيرية قادرة على إلهام كثير من الشباب، وعلى تحويل نفسها إلى «ثقافة» شعبية.

يظهر هذا بداية من أسلوب التظاهر نفسه، وإشعال الألعاب النارية (الشماريخ)، وطريقة الهتافات المصحوبة برفع الأيادي، وطريقة سيطرة من يقوم بالهتاف على الجمهور، وهي كلها أشياء ابتدعها الألتراس، ثم بدأت حركات شبابية وسياسية أخرى بتقليد هذا الأسلوب. ويمكن رؤية عظَم ذلك التأثير في تعداد كمية الحركات السياسية التي حاولت انتهاج أسلوب الألتراس، حتى في استخدام اسم الألتراس نفسه، مثل ألتراس حازم صلاح، وألتراس بردعاوي، وألتراس نهضاوي، وغيرهم.

لكن لم يكن أسلوب التظاهر وحده ما أنتجه الألتراس في الثورة، فقد أنتج كل أغاني الثورة وهتافاتها الأكثر انتشارًا وجودة، وكل الأغاني التي أنتجها حظيت بانتشار واسع خارج الروابط نفسها، وكانت من الجودة والارتباط مع ميول شرائح واسعة من مؤيدي الثورة وقابضة على روح اللحظة الجديدة، بحيث تم التعامل معها كأغانٍ وهتافات رمزية للثورة،

مثل أغاني ألتراس أهلاوي «قلناها زمان للمستبد» و«آه يا ابن مجلس يابن الحـرام»، وأغاني ألتراس وايت نايتس «مش ناسـيين التحرير» و«شـمس الحريـة». كانـت كل المنتجـات الخطابية للألـتراس وليدة خالصـة للعالم الجديـد، صراعات وأفـكار ما بعد الثـورة، وهي كذلك أناشـيدهم التي تُغنى للمرة الأولى، لتصبح فيما بعد أناشـيدهم المؤسسـة لوعيهم بذواتهم وتاريخهم.

2.7 - باسم يوسف

منذ الحلقة الأولى من برنامجه اليوتيوبي «باسم يوسف شو» الذي سخر فيه من تناقضات الإعلام المؤيد لمبارك وقت حكمه، نجح باسـم يوسـف في الصعـود إلى المسرح، كواحـد مـن أهـم منتجـي الخطابـات في الثورة، وكبداية نمط معين من أسـلوب النقاش، وطريقة معينة في تناول السياسة والمجتمـع، طريقـة سرعان مـا فرضت نفسـها، حتى عـلى أعدائها الذين حاولوا منافستها بتقليدها، دون أن ينجحوا تمامًا في ذلك.

استفاد باسـم بالتأكيد من الموقع الخطابي الذي انطلق منه كمدافع عن الثـورة ضـد الإعلاميـين المتآمرين عليها، لكنـه خلق لنفسـه أيضًا موقعه الخاص، كمنتج لخطاب قادر على الانتشـار والتأثير والهيمنة، وعلى فرض نمطـه على منتقديه. وظل باسـم في تنقلاته بعد ذلك في القنوات الفضائية قادرًا على المحافظة على نمط خطابه الساخر، بل مضاعفة تأثيره وهيمنته، وهـو النجاح الـذي كان يمنحـه بالوقـت مشروعية أكـبر؛ لكونه ظل في تنقلاتـه مدافعًا عن تصورات تيارات علمانية وثورية وشـبابية اسـتثمرت فيـه، حتى وصل إلى أعلى مراحـل الهيمنة الأيديولوجيـة وقت الإخوان،

حينما كان موعد برنامجه «البرنامج» لا يختلف عن وقت مباريات المنتخب المصري، من حيث تفرغ الجميع لمشاهدته والحديث عنه واقتباس نكاته. وكان باسم حينها، كما سيأتي، أحد الأعراض الرئيسية لتقاطع خطابات الثورة مع خطاب الدولة، الذي أنتج بعد ذلك خطاب 3 يوليو، أو خطاب الدولة المنتصر.

حاول باسم الاستمرار في إنتاج خطابه بعد 3 يوليو، إلا أن الجيش كان قادرًا على ما لم يكن الإخوان قادرين عليه، وهو ممارسة العنف حيث لا تنفع السلطة، فتم إغلاق البرنامج بعد عدة مناورات، وترك باسم مصر، وبدأ في التجول في العالم كنجم مصري كبير، وهو كذلك بالتأكيد، إلا أنه الآن يستفيد من رأسمال رمزي كان قد كونه في وقت سابق (2011/ 2012/ 2013)، دون أن يضيف إليه أي منتجات حيوية جديدة مرتبطة بالحاضر، ودون أن يشعر أنه يتحول بالوقت إلى ذكرى باهتة لما كان عليه، وأن رأسماله الرمزي وهيمنته مهما كانت كبيرة وحقيقية ومستندة إلى نجاح مؤكد لمنتجاته في وقت ما، فإن كل ذلك سيتضاءل بالوقت ما لم يكن قادرًا على خلق منتجات أخرى تعيد له جزءًا من هيمنته القديمة.

3.0 - خطابات الدولة

3.1 - خطاب الدولة، الحزب الوطني، حزب الكنبة

كان لخطاب الدولة في عهد مبارك ميزة أساسية، وهي أنه لم يكن يطمح لأن يكون خطابًا أيديولوجيًا هادرًا يلهم الناس، يكفيه إيجاد الحد الأدنى من الشرعية لنفسه.

كان النظام مُصمِّمًا على فض الناس عن السياسة، وكانت حالة الحد الأدنى من التسييس هي هدفه الأساسي في النهاية. ولا يعني ذلك أن خطاب الدولة المباركية كان ينقصه الاتجاه الأيديولوجي. صحيح أنه لم يكن هناك معنى مباشراً لأن تكون «مباركيًا» مثلما يمكن لشخص أن يكون «ناصريًا»، أو «سيساويًا» فيما بعد، فقد كانت هناك مجموعة من الاعتقادات بخصوص وضع مصر وعلاقاتها الدولية وحجم قوتها، واعتقادات معينة حول الإخوان والإسلام والأزهر والكنيسة والمعارضة والديمقراطية، ومقولات مثل «بلد الأمن والأمان» و«الإسلام الوسطي»، وأغنيات عامة عن مصر وحب الوطن. كما أوجِدت صيغ معينة لتبرير تدخل الأمن في السياسية دون ممارسة عنف واسع. ويمكن اعتبار هذه الأشياء ومثيلاتها بمثابة منتجات أيديولوجية للدولة المباركية في مراحلها المتعددة.

لكن كل هذه المنتجات أوجِدت في إطار تسيير الحياة بالحد الأدنى من السياسة مع الحفاظ على تركيبة الطبقة الحاكمة، والحصول على رضا شرائح واسعة من الجمهور، الرضا السلبي غير المتحمس، وإقناعهم بآراء السلطة، لكن دون الوصول بهم إلى مرحلة الحماسة الأيديولوجية، التي

من شـأنها أن توجب على النظـام احتواءهم تنظيميًّا في كيـان حزبي ما، لم يكن موجودًا عنده؛ إذ لم يكن الحزب الوطني سوى شبكة علاقات لذوي النفوذ من العائلات ورجال الأمن والمخابرات والأعمال، شبكة لا يمكن اختراقها بالحماسة الأيديولوجية أو بمجرد إعلان الولاء لها.

وربـما كانت الطبيعة «العصابية» للنظام المباركي، وعدم وجود ثغرات واسـعة للدخول فيه لأبناء الطبقة الوسـطى المتعلمين دون وسـائط، هي ما دفعت بأعداد مهولة من هؤلاء للدخول إلى شـبكة العلاقات الواسـعة الأخرى «الإخوان»، وأعداد أقل إلى غيرها من حركات المعارضة. كانت المعارضة في وقت مبارك تواجه النظام أو رجاله بشكل مباشر دومًا، دون شبكة أنصار متحمسين عاديين له. كان النظام المباركي بالتأكيد ذا شرعية، ولكن ليـس للدرجة التي تدفع أحد الأشـخاص العاديـين البعيدين عن الاسـتفادة منـه للدفاع عنه بحماسـة، وهو ما جعل المعارضـة تحرز هيمنة أيديولوجية سهلة وبسيطة، فمثلًا لم يكن أحد يجادل وقت حكم مبارك أن الحكومة، أي حكومة، حكومة فاسدة، وأن رجال الأعمال القريبين منها، أي رجـال أعـمال قريبين، فاسـدين كذلـك. كانت تلك مسـلمة، لدرجة أن النظـام حاول اسـتثمار هيمنة خطاب الفسـاد ذلـك في تصدير خطاب أن الرئيـس ليـس هو الحكومـة، وأنه يمكن أن يتدخل مـن وقت إلى آخر لإصلاح ما يرتكبه «الفاسدون».

لكن يمكن القول إن حالة السـبات الأيديولوجي للدولة وقت مبارك انتهت منذ الانفتاح السـياسي عام 2004، إذ كان من أعراض التسـييس الواسـع لشرائـح جديدة على يـد المعارضـة، أن يضطر النظـام هو الآخر

لإيجـاد خطابـات للـرد عليهم، واحتـواء أي تجذيـر لهذه الحالـة، وقامت لجنة السياسـات في الحزب الوطني بزعامة جمال مبارك (الوريث المحتمل وقتهـا) بتحمل العبء الأكبر من خلق الخطاب الجديد. حاول التلفزيون المصري مواكبة التطورات للمرة الأولى، وأصبحت هناك برامج توك شو تـذاع عليـه، ربما كان أبرزها في البداية برنامـج حالة حوار ثم البيت بيتك بعـد ذلك، بالتوازي مع مجموعة من أسـاتذة العلوم السياسـية المتحدثين باسـم النظـام كان أمهرهـم محمـد كـمال، ثـم محاولـة إحيـاء موميـاوات صحفيـة مثل روزاليوسـف، مع محـاولات احتواء بعض شـباب الجامعة في جمعيـات شـباب المسـتقبل التابعة لجمال مبـارك كذلـك، وأيضًا محاولة إخراج المؤتمرات السنوية للحزب الوطني بشكل أكثر جدية من مضمون الحدث، ومحاولة صنع مشـهد حـزبي جاد، أمام الشاشـات فقط، ووضع شـعارات متجددة لكل مؤتمر، الشعارات نفسها التي كانت تحمل اعترافًا ضمنيًّا بهزيمة سردية النظام، وتعد بخلق شيء جديد، فكانت الشـعارات كلهـا مثل: «الفكر الجديد ومحاولات الإصلاح»، «الفكر الجديد والعبور للمسـتقبل»، «فكـر جديد وانطلاقـة ثانية نحو المسـتقبل»، «مصر بتتقدم بينـا»، «مـن أجلك أنـت». وفي العمـوم لم تتجاوز هذه الشـعارات نطاق القاعات التي رفعت فيها، فضلًا عن إقناع أي أحد بها.

هـذه الحالة مـن محاولة الأدلجـة الدولتيـة كان محكومًا عليها بالفشـل لسـبب يسـير جـدًّا، هو أنهـا لا تريـد أن تنجـح بالفعـل في مهمتهـا، أي لا تريـد أن تخـرج أنصـارًا متحمسـين لها، هي فقـط تريد تقويـض هيمنة خطـاب المعارضـة، لكنهـا تفتقـد لأي رغبة حقيقيـة في توسـيع قاعدتها الجماهيريـة بشـكل حيوي، هي تريـد أن تعود إلى حالة السـبات القديمة،

خطابات ملولة وكسل جماهيري. ومع توسع التسييس، وتوسع المعارضة والفضائيات والإنترنت والحركات الشبابية، كانت محاولاتها كلها تذهب أدراج الرياح.

لا يوجد مشهد أكثر مناسبة لوصف خليط الفشل ومحاولة الأدلجة وبث الحيوية في الجهاد في وقت واحد، من مشاهدة رجل الأعمال والزعيم الحزبي أحمد عز، وهو يحاول أن يوحي خلال انتخابات برلمان 2010 أن الحزب يشهد حراكًا حيويًّا، لدرجة أن الخطة العبقرية التي وضعها اقتضت أن يتم ترشيح ثلاثة من الحزب ضد بعضهم بعضًا. وكانت الانتخابات الأكثر تزويرًا في تاريخ مصر، وتبعتها بشهور الثورة المصرية لتطيح بخطاب الدولة هذا إلى الأبد، دون أن يتمكن أبدًا من الصعود مرة أخرى.

3.2 - (خليهم يتسلوا): العنف الملجَم

الجدير بالملاحظة أن استخدام نظام مبارك للعنف في سنواته الأخيرة كان ملجمًا جدًّا، رغم قدرة الخطاب على التضخيم من هذا العنف، وربما بسببه، كان النظام قد قضى بالفعل على خصومه الإسلاميين المسلحين الذين مثلوا «حالة الاستثناء» في التسعينيات، وبقي المجال العام شبه مفتوح لمبادرات مرتجلة متعددة لقوى ومزاجات علمانية وديمقراطية، لكن النظام وإن حاول احتواءها عدة مرات، إلا أن عينه الأمنية كانت مشدودة بالكامل إلى الإخوان المسلمين. كان يعلم أن هناك حركة ما تتصاعد في الشارع، وكانت قراءته غير الدقيقة لها أنها نابعة من الإخوان.

الإخوان كانوا قد فازوا بالفعل بعدد معتبر في مجلس الشعب 2005، وإليهم توجهت الضربة القوية بإحالة عشرات القادة منهم إلى محاكم عسكرية، لم تفلح بأي درجة في القضاء على حراك الشارع، ولا حتى في تحجيم تنظيم الإخوان بأي درجة، وبدت كأنها تحدث خارج المسار الزمني آنذاك بالفعل.

لكن انعدام قدرة مبارك على ممارسة العنف، الناتجة عن اعتقاده الصحيح بأن الجماهير المحايدة، هي محايدة بشكل إيجابي لصالح معارضته، وبالتالي كان يرى أن ممارسته للعنف سينتج عنها انضمام شرائح متزايدة للمعارضة وليس له، وهو ما جعله عاجزًا عن تعويض فقدانه لأي هيمنة أيديولوجية في سنواته الأخيرة، بإرضاخ المعارضة عن طريق العنف الصافي، وهو ما يظهر بوضوح إذا نظرنا إلى دلالات انتخابات مجلس الشعب 2010.

كانت الانتخابات في عز عنفوان الخطاب الاحتجاجي الذي زادته صفحات مثل صفحة رصد التابعة للإخوان، وصفحة «كلنا خالد سعيد»، مضافًا إليها حراك سياسي بقيادة محمد البرادعي العائد إلى مصر في نفس السنة، وإنشاء الجمعية الوطنية للتغيير ومطالبها وتوقيعاتها. في هذه الانتخابات نفسها، قرر النظام المباركي أن يقدم على فعلة لم يقدم عليها من قبل، وهي التزوير الكامل والتام لكل مقاعد المجلس، وعدم إنجاح أي وجه معارض حقيقي على الإطلاق، بمن فيهم الإخوان المسلمين، وهو شيء لم يحدث منذ انتخابات 90 التي قاطعها الجميع أصلًا. وكان ذلك التخلي عن أسلوب التفاوض والاحتواء المباركي دليلًا على أنه من

جهـة يستشـعر حجـم المعارضة، ويخاف مـن فكرة أن منحهـا انتصارات رمزية مثل فوزها بعدد معتبر من الكراسي في مجلس الشعب مثلًا، سينتج عنـه تضاعفها مـرة أخرى. ومن جهة أخرى كان قد أصبح مقتنعًا أنه غير قادر على ممارسـة سـلطته والتفاوض معهم على حـدود معينة؛ لذا لجأ إلى الحل الأسهل، وأنجح نواب الوطني وأنصاره في كل المقاعد.

الملفـت في تلـك الخطوة الجذريـة، والمختلفة عـن طبيعة نظـام مبارك التفاوضيـة، هـو أنهـا لم يتبعهـا أي إجراءات تحجيـم للمعارضـة، أو أي ضربـات لهـا، بل ظلت المعارضـة تتمتع بنفس مسـاحات الحركة الميدانية والإعلامية، التي كانت متاحة لها من قبل، وهو ما يفسر التصريح الشهير «خليهم يتسلوا».

كان التزويـر الكامل لانتخابات مجلس الشـعب 2010، وكذا انتصار الدولة في معركة نقابة الصحفيين بفوز مرشحها مكرم محمد أحمد، وكذلك هزيمة تيار الاستقلال (بزعامة هشام جنينة) على يد التيار الأقرب للدولة (بزعامـة أحمد الزند) في انتخابات نـادي القضاة عام 2010 أيضًا، بمثابة إعلان رغبة النظام في حسم المعركة، بطرد جميع خصومه من المجال العام، لكنهـا الرغبـة التـي جـاءت في اللحظة التي كانـت يد الأجهـزة المباركية ملجمـة عـن ممارسـة أي عنـف حقيقـي لـضرب المعارضة، سـواء بفعل جهود المعارضة الإعلامية بشكل محلي ودولي، أو بسبب خوف النظام من انتقادات الحكومات الغربية، أو حتى بسـبب سوء تقدير النظام لمدى قوة معارضيه وشعبيتهم، وبالتالي لظنه أن المساحة التي يتمكنون من انتزاعها لن يمكنهم الاستفادة منها بشكل يغير موازين القوى.

3.3 - خطاب الدولة، الجيش

بعـد الثورة انتهى الخطاب المباركي، ولم يجد أنصاره السـابقون سـوى التشبث بأشباح خطاب يحاولون الجري وراءه، ولهذا لم يتمكنوا حتى من جمع أنفسـهم في شـكل واضح من الكلام، بل مجرد هيستريا مستمرة، ربما كان صعود شخص مثل أحمد سبايدر له دلالة على مدى انسحاق الخطاب الفلولي وعجزه.

لكـن خطـاب الدولة كما أسـلفنا خطـاب كلي، والدولة غاية نفسـها، ولهذا تشكل خطاب دولتي جديد، لكن بموازين قوى جديدة غيرت كل شيء، وأعيدت هيكلته ليصبح تبعًا لمكونه الوحيد الذي خرج منتصرًا من يناير: الجيش.

خطاب الجيش/ الدولة الجديد كان يختلف عن خطاب دولة مبارك في صفة أساسية، كان خطاب الجيش خطابًا موجهًا للجموع الغفيرة ومحاولة للتأثير فيها، وكان يرجو أن يعبئ شرائح واسعة لتكون متحمسة لمقولاته، وليس مجرد تحييدها بشكل إيجابي لمصلحته.

كان الخطـاب الجديـد هو خطـاب الجيش الذي يضـم الدولة، وليس الدولـة التـي تضـم الجيـش، أو يمكن القـول إن الجيش كمكـون منتصر داخل الدولة احتوى بقية مكوناتها المدنية داخل خطابه.

تمكن المجلس العسـكري بالفعل من امتلاك شرعية واسـعة للحكم، انتزعها من قلب ميدان التحرير نفسه، وسحبها على البلد كلها. كان انحياز الجيـش المتأخر للثورة وانقلابه على مبارك كافيًـا في نظر التيار العام المؤيد للثورة للثقة به. وكان الجيش نفسه، كجيش، كافيًا لدى أنصار الاستقرار

والدولة وعموم البيروقراطية لينال الشرعية، وبالتالي كان خطابه حريصًا على التقاطع مع الرافدين الأساسيين: خطاب الدولة المهزوم، لكن المبتعد عن الدفاع مباشرة عن مبارك، وخطاب الثورة المنتصر.

من البداية، كان الوضع مربكًا، على المستوى الخطابي للجيش، فهو من جهة منتصر وحاكم، وهو من جهة يعتبر نفسه، بصفته جزءًا من النظام السابق، مهزومًا خطابيًّا أمام «الثورة»، بل يقوم بسجن رفاقه السابقين في النظام ومحاكمتهم، ولهذا كان خطابه خليطًا من مواءمات لمراضاة الثورة، ومن غضب تجاه أنصارها، يظهر في شن معارك صغيرة ضدهم من حين لآخر، مثل اتهام الحركات الشبابية بتلقي تمويلات خارجية، وهي اتهامات انطلقت مبكرًا بعد شهور قليلة من انقلابه على مبارك، وإن ظلت محصورة على الحركات الشبابية. وشجع الإسلاميون هذه الاتهامات قبل أن تأتي حكومة الجنزوري، وهي الحكومة الأولى بعد الثورة التي يمكن تصنيفها كحكومة معادية للثورة بشكل صريح، وتبدأ معها تلك الاتهامات تطولهم أيضًا، بعد أن كانوا قد سيطروا على مجلس الشعب، وأرادوا تشكيل حكومتهم. هذه الفترة نفسها التي ظهر فيها اتهامهم بموقعة الجمل، واتهامهم بالهروب من السجون، وهي الاتهامات التي لاحقتهم فيما بعد حين أزاحهم الجيش من السلطة فعلًا.

كان خطاب الدولة المباركية كما أسلفنا مهزومًا لدرجة أن تعلق أي أحد به سيعني انهياره هو الآخر. وعى الجيش ذلك؛ ففصل نفسه من البداية وحتى هذه اللحظة عن أي خطابات تعيد الاعتبار لمبارك كزعيم أو حتى للمجموعة الضيقة القريبة منه، فسواء أراد ذلك أم لا، كان الجيش يحكم

باسم الشرعية الجديدة، وكان وقوفه بشكل صريح بجانب الكتلة الصلبة لمبارك يعني أنه ينتقص من شرعية نفسه دون أي داعٍ لذلك.

لكن شرعية الحكم التي اكتسبها من الميدان، ومن إزاحته لمبارك، سرعان ما بدأت في التناقص حينما اصطدم بشرائح ثورية، وبدأت تلك الشرائح في توجيه خطاب للثورة يكون بالأساس ضد المجلس العسكري وحكمه، وصاغت شعار «يسقط حكم العسكر» كعنوان لتحركاتها، الشعار الذي اكتسب أيضًا تأييد بعض العلمانيين لما رأوه حينها اتفاقًا بين الإخوان والجيش، وكان دعمهم للشعار هو بالأساس دعم لخطاب ضد هذا التحالف، وإن لم يكن على نفس الدرجة ضد حكم العسكر نفسه.

في فترة الحكم المباشر للمجلس العسكري (بزعامة المشير حسين طنطاوي)، كان الجيش يمارس العنف مدعومًا برضا واسع من أنصار الدولة التقليديين، و أنصار خطاب الإسلاميين السياسي. وطوال تلك الفترة كان العنف موجهًا لشرائح من العلمانيين الثوريين، الذين أخذوا على عاتقهم مقاومة تجاوزات المجلس، ومحاولة تجذير مطالب الثورة، في الوقت الذي كان الإسلاميون يحضرون أنفسهم كحكام مستقبليين للبلاد، بتجنب أي صدام مباشر بينهم وبين مؤسسات الدولة، وحتى حين كانوا يحاولون الضغط على المجلس، كان الضغط نابعًا من الخطاب الديني وليس الثوري، عدا أبو إسماعيل، فرفض المبادئ فوق الدستورية ورفض وثيقة السلمي وكذا قبلهما «جمعة قندهار»[1]، كانت كلها في إطار رغبة

(1) جمعة قندهار، هو المصطلح الذي أطلقه خصوم الإسلاميين على مظاهرات «جمعة الهوية والاستقرار» يوم 29 يوليو 2011، والتي كانت لمعارضة وضع مبادئ فوق دستورية يتفق عليها الجميع، وتلزم من سيكتب الدستور فيما بعد، وهو مطلب كان محمد البرادعي هو أبرز المتحمسين له.

الإسـلاميين في تحجيم قـدرة العلمانيين على الاسـتعانة بالجيش، لتفاوض مع الإسـلاميين حـول أدنى ما يتـم الاتفاق عليه. لكـن الرغبة في تحجيم «سـلطة الجيـش» عند الإسـلاميين في هذه المرحلة لم تتخـط هذه الخطوة. وفي المقابـل، وفروا غطاءً شـعبيًّا للتجـاوزات والاعتقـالات التي قام بها الجيـش ضـد الآخرين، وتقاطـع خطابهم مع خطـاب الدولة/ الجيش في تلك المرحلة، بإحالة كل تجاوزات الشرطة والجيش في حق المتظاهرين إلى خطاب تآمري حول طرف ثالث يحاول أن يفسـد الأمور، أو حتى التبرير المباشر لقمع الثوريين العلمانيين، مثل التبرير الشهير لتجاوزات الجيش في فـض اعتصام مجلس الوزراء، الـذي كان اعتراضًا على حكومة الجنزوري التـي أتت بعد اسـتقالة حكومة عصـام شرف إثرَ أحـداث محمد محمود، التبرير الذي اجتمع عليه خطابا الدولة وخطاب الإسـلاميين السـياسي، بالتساؤل المتخابث عن غباء «ايه وداهم هناك؟».

سـاهمت المسـاندة الخطابية من الإسـلاميين للجيـش في تمكن خطاب الدولـة/ الجيـش مـن التعـافي مـن الجـرح النرجسي، الـذي أصابـه بعد انسـحاق نسـخته السـابقة (خطـاب دولة مبـارك) على يد الثـورة. وكان المجلس العسـكري، بعد تمكنه من عبور المرحلـة الأكثر حرجًا، يتخلص مـن اضطـراره الرضـوخ لخطابات كل مـن الثورة وخطاب الإسـلاميين السـياسي لصالـح نهـج أكثـر هجوميـة، بـدأ يظهـر بعـد تعيينـه لحكومة الجنزوري إثر أحداث مجلس الوزراء. وفي تلك الفترة تحديدًا كان خطاب الجيش/ الدولة ينقسـم إلى شـقين: الشـق الحاكم، والشـق الذي يأمل أن يحكم (أحمد شـفيق ومعه مسـاندة إعلاميـي الأمن مثل توفيق عكاشـة)، وبدا الجيش تواقًا لأن ينجح الشـق الآخر في اقتناص الشرعية الانتخابية،

وقام باستعراض عضلاته في عدة مناسبات، مثل سحق حركة حازمون واعتصامها في العباسية بدعم شعبي وصمت إخواني، وحل مجلس الشعب المهيمن عليه من الإخوان، دون اعتراضات واسعة، ثم أخيرًا، وفي محاولة لتحجيم الهيمنة الإخوانية المقبلة، إصدار «الإعلان الدستوري المكمل» للحد من صلاحيات الرئيس المقبل، قبل أن يخسر خطاب الدولة/ الجيش الجولة بنجاح محمد مرسي في الصعود إلى الرئاسة، وهو ما كان يعني تبدل كل التحالفات مرة أخرى.

4.0 - عالم جديد آخر: 30 يونيو وما تلاها

4.1 - فرانكنشتاين: تقاطع خطابات الدولة والثورة (يسقط حكم المرشد)

منذ تمكن الإخوان من الحكم بدأت التقاطعات بين خطابات الدولة والثورة في الظهور، إلا أنها أعلنت عن نفسها بوضوح بعد تمرير الإخوان دستور 2012، رغم أنف كل معارضيهم، وبدون أي تحالف إلا مع السلفيين حصرًا، وتمكنهم من انتزاع موافقة الجيش عليه على مضض. رأى الإخوان أنهم بذلك حققوا انتصارًا كبيرًا على خصومهم، وكانت معركة الدستور هي العلامة الأبرز في التكتيك الإخواني بعد الثورة، المعتمد على عض الأصابع حتى اللحظة الأخيرة، والمقامرة بكل شيء لإحراز انتصار تام، دون تقديم أي تنازلات حقيقية لخصومهم، استنادًا إلى أن دفع الناس للاختيار بينهم وبين الدولة القديمة سيؤدي دومًا إلى

اختيار الإخوان، كحل أقرب للثورة من الدولة القديمة. ورغم أن ذلك التكتيك قد نجح عدة مرات بالفعل، فإنه لم يكن بإمكانه أن ينجح إلى الأبد.

كان انتصار الدستور ككل انتصاراتهم بعد الثورة يأتي مصاحبًا لتراجع في قدرتهم على الهيمنة الأيديولوجية، وتراجع في هيبتهم الميدانية[1]، وإذن تجذير الخطابات المعادية لخطابهم لكن دون قدرة على القضاء عليها[2].

نظرت القوى الدولتية إلى نفسها على أنها في حالة انهزام كامل، وكذلك نظرت القوى الثورية إلى نفسها. إذن، نشأ تحالف المهزومين بين قطاعات من الثورة والدولة؛ اقتربت خطابات كلا الطرفين، وبدأ يحدث التواطؤ، فالمذيعون المحسوبون على ما يسمى وقتها بـ «الفلول»، والتي ظلت كتل ثورية تنفر من أي محاولة للاقتراب منهم أو التسامح معهم، أصبحوا فجأة رموزًا إعلامية يحترمها الجميع ويقدرون آراءها؛ والعكس، فباسم يوسف، المعبر الأوضح عن هذا التقاطع، أصبح بشكل مفاجئ محبوبًا من قبل جماهير طالما عملت على النيل منه خلال فترة حكم المجلس العسكري.

---

(1) اشتبك الإسلاميون وخصومهم عدة مرات في عهد محمد مرسي، كان أبرزها «أحداث الاتحادية»، التي بدأت باعتصام معارضي الإعلان الدستوري الذي أصدره محمد مرسي، أمام القصر الرئاسي، فاتجه الإخوان لفض الاعتصام بأنفسهم، وهو ما نتج عنه اندلاع اشتباكات واسعة بين الطرفين، وأسفرت عن سقوط قتلى وجرحى منهم، وحاول الإخوان حينها القبض على بعض المتظاهرين واستجوابهم بأنفسهم قبل تسليمهم للشرطة، وانتهت الأحداث بانسحاب الإخوان من أمام القصر الرئاسي، لتجنب توسع الاشتباكات أكثر من ذلك.

(2) لعل أبرز مثال لذلك، هو محاصرة الإخوان أثناء أحداث الإعلان الدستوري، لمقر المحكمة الدستورية العليا، للضغط عليها لعدم حل مجلس الشورى، المحاصرة التي نتج عنها تعميق الفجوة بين الإخوان ومجموعات من القضاة، دون أن يقوم الإخوان بأي فعل حقيقي لسحب السلطة من يد هؤلاء، والذين سيؤيدون بعد ذلك بفترة وجيزة انقلاب الجيش عليهم.

كما تقاطعت الشعارات المستخدمة من قبل الفريقين، فمنتجات الحركة الاحتجاجية الشبابية من الشعارات مثل «يسقط حكم المرشد» أصبحت شعارات عامة. كما لاقت بعض المقولات الدولتية قبولًا عند بعض أطراف الثوار العلمانيين، فمقولات لم تكن تُصدّق بأي شكل فيما قبل، مثل «الإخوان هم من قتلوا المتظاهرين في موقعة الجمل»، وهي إشاعة يمكن بسهولة توقع من يقف خلفها، أصبحت محل نظر من قبل البعض، وحدث تواطؤ في مناسبات كثيرة من قبل الشرطة المصرية لترك المقار الإخوانية فريسة أمام مظاهرات أعدائهم، والتي كانت أيضًا خليطًا بين متظاهرين ثوريين وبين أنصار بعض أقطاب الحزب الوطني السابقين.

كذلك بدأ إعلاميون محسوبون بشكل كامل على «الفلول» في تبني خطاب «ركوب الإخوان للثورة»، وتحريض الشباب على التظاهر ضد الإخوان وعدم ترك الثورة فريسة سهلة لهم، وهو خطاب بالتأكيد لم ينل مصداقية كبرى، ولكنه حظي بما يكفي لاستمراره من التواطؤ، لدرجة جعلت منتجيه أنفسهم، ولو لوهلة قصيرة من الزمن، يصدقونه.

كان فقدان الإخوان سيطرتهم على أجهزة الدولة، خصوصًا الداخلية، واضحًا، لكن فقدان السلطة صاحبته، في نفس الوقت، محاولات استجدائية لمغازلة الشرطة والجيش؛ حب من طرف واحد، أي إن الإخوان لم يحاولوا رتق شرعيتهم الثورية باتخاذ مواقف إصلاحية، فضلًا عن أي إجراءات جذرية تجاه الداخلية، وهو ما كان يُعد أحد المطالب الصلبة للثورة، لكنهم بدلًا من ذلك أفقدوا أنفسهم أي مظاهر ضمنية لأي شرعية ثورية، بالتبرير اللانهائي لجهاز الشرطة في مواقفه ضد

المتظاهرين. وبدت أي إجراءات إصلاحية في نظر الإخوان متهمة في نظر كل خصومهم بأنها إجراءات للأخونة، وهو تخوف كان طبيعيًّا في ظل فقدانهم لأي هيمنة على الآخرين، تجعلهم قادرين على تسويق قراراتهم، فضلًا عن أنهم فضلوا التحرك منفردين، متصورين أن الجماعات الإسلامية خلفهم توفر حماية شعبية متينة، لم تكن موجودة إلا في أوهامهم.

لكل ذلك، لم تكن الحملة على الإخوان لإسقاطهم من السلطة فقط، بل بدت وكأنها تدشين لإعلان الموافقة على دخول فصيل كامل في «حالة الاستثناء» التي أوضِحت في البداية. ورغم أن هذا الفصيل الكامل كان في أعتى مراحل تمكنه السلطوي بشكل مشهدي، المشهد الذي كان مخادعًا تمامًا، فإنه، في نفس الوقت، كان يمر بأضعف حالاته الخطابية والشعبية، ويقرر أن يواجه الجميع، فيقرر الجميع استثناءه من المجتمع المدني، عبر التعامل مع أفراده جميعًا كـ «خرفان»، وهو المصطلح الذي انتشر في استعمالات مؤيدي الدولة والفلول والثورة، وكان مقدمة لإهدار وجودهم كما سيحدث فيما بعد.

بشكل عام، لم يكن تقاطع خطابات الدولة والثورة مسيسًا، أي إن هذا التلاقي كان يرفض كل الحلول السياسية؛ اخترق خطاب الثورة خطاب الدولة مما أسفر عن تثوير الأخير؛ تعليمه كيفية التواصل مع الناس، وكيفية الاهتمام بالإعلام والتحكم فيه بشكل فعال. وفي المقابل، اخترق خطاب الدولة خطاب الثورة، بتوريثه قناعاته عن الإخوان والإسلاميين وأهمية المؤسسات الدولتية غير المنتخبة، وهو ما يظهر في بعض اللافتات التي رفعت في 30 يونيو ضد الإخوان: «إلى السجون».

ويمكن النظر أيضًا إلى تركيبة حركة تمرد كمثال لهذا التقاطع، فالحركة المكونة بشكل فوقي من مجموعات ضيقة متصلة بالأجهزة الأمنية، وبشكل تحتي من مجموعات شبابية ثورية، وتتبنى كلا المجموعتين خطابات ثورية مخلوطة بميل دولتي للاحتماء بالجيش، وتتلقى تمويلات من الفلول ومن الأحزاب السياسية القريبة من الثورة في نفس الوقت، وتصدر خطابات مضادة للإخوان، مع ترك كامل لأي انتقادات للجيش.

بشكل كبير كانت حركة تمرد هي نقطة التقاء خطابي الثورة والدولة، بتواطؤ بين الاثنين على المهمة المطلوب إنجازها: سقوط حكم المرشد.

منذ عهد السادات، كانت مهمة الإخوان في المجتمع المدني لعب دور الوسيط بين جماعات إسلامية متطرفة، وبين الطبقة الوسطى والدولة. وكان تصدرها للإسلاميين جميعًا، في وقت سقوط هيمنتها الخطابية، وانجرارها ورغبتها في صدام واسع مع الدولة والعلمانيين الثوريين، يعني في الحقيقة أنها قد تخلت عن مهمتها البنيوية في المجتمع، وبقي إما أن تغيره هي لصالحها، وهو خيار بدا صعبًا على فصيل فقد هيمنته بالفعل، وإما أن يتخلى عنها المجتمع، وهو ما كان على وشك الحدوث. لكن أيضًا كانت المكانة الاجتماعية لفئات الطبقة الوسطى، وطليعتها الثورية وأحزابها السياسية، ابنة المجتمع المدني وتوازناته، والذي يشكل الإخوان أحد أعمدته، وكان الاستعداد لإبعاد الإخوان منه يعني المغامرة بخسارتهم هم أيضًا كل مكانتهم القديمة.

لكن التقاطع بين خطابي الثورة والدولة لم يكن تقاطعًا لطرفين متساويين. رضيت الدولة بالتحالف النسبي مع خطاب الثورة؛ لأنها

اعتبرت نفسها مهزومة تمامًا، ونظرت إلى العلمانيين الثوريين كحصان طروادة الذي سيمكنهم من العودة، وتبنت توفيقات خطابية عن الثورة لا تؤمن بها أبدًا؛ لأنها بالأساس ناقدة لخطاب الدولة الذي تمثل الشرطة والجيش ضلعين رئيسيين فيه، فمثلًا تبنت أجنحة من الدولة خطاب «الإخوان سرقوا الثورة»، الثورة الموجهة بالأساس ضد هذه الأجنحة، أي يمكن القول إن خطاب الدولة/ الجيش كان واعيًا بشكل كامل أنه يقدم تنازلات برجماتية تفرضها هزيمته، لكن لم يكن هذا حال العلمانيين.

كان تقاطع الخطاب العلماني الثوري مع خطاب الدولة أكثر أصالة، أي إن خطاب الدولة اخترق خطاب الثورة بالفعل. وكانت استعانة العلمانيين بالجيش بعد ذلك للتدخل أكثر من مجرد تصرف برجماتي، بل إيمان بأهمية الجيش ودوره في العملية السياسية. كما كان الخطاب العلماني الثوري مخترقًا تمامًا بالخطابات السلطوية للدولة، عن مؤامرات الإخوان وتجسسهم وبيعهم البلد لدولة خارجية وتحالفهم مع الإرهابيين، وكذا عن ضرورة إقصائهم بشكل سلطوي. أصالة اختراق خطاب الدولة لخطاب الثورة، ستظهر بعد ذلك في قدرة الدولة بعد 30 يونيو في ضم جل الأجنحة العلمانية الثورية تحت مظلتها، فيما سيقف خطاب الثورة حينها عاجزًا عن الكلام أو الدفاع عن نفسه، فضلًا عن طرح أي خارطة طريق مختلفة عن التي يطرحها الجيش.

4.2 - كيف وصل خطاب الثورة إلى لحظة 30 يونيو (صراع الهيمنات المتآكلة)

من الناحية البنيوية لم يكن خطاب الثورة متماسكًا تمامًا، ولا ترجع أسباب ذلك فقط إلى ضعف الخبرة السياسية لممثلي الخطاب، أو قصر فترة الهيمنة الأيديولوجية وتذبذبها ودخولها في منحنيات صعود وهبوط سريعة خلال فترة عام ونصف منذ اندلاع الثورة، وحتى حسم الجولة الأولى من المعركة السياسية لصالح الإخوان بقدوم محمد مرسي إلى السلطة. لا شك أن هذه العوامل كانت مؤثرة في ضعف تماسك خطاب الثورة، ولكن هناك أيضًا عامل مهم منذ اللحظة الأولى لتأسيس الخطاب، ومزاحمته الخطابات الأخرى على الهيمنة. من الناحية العملية، يعد خطاب الثورة امتدادًا تاريخيًّا للخطاب الاحتجاجي، الذي وُلد مع الانفتاح النسبي خلال الفترة الأخيرة من حكم مبارك، مع انتشار المدونات والحركات الشبابية والراديكالية في مواجهة نظام مبارك ومشروع التوريث. لا شك أن منطلقات الخطابين الرئيسة تختلف بشكل واضح؛ وهو ما انعكس على رؤية وطموح كليهما؛ فقد كان خطاب الثورة، في التحليل الأخير، خطابًا إيجابيًّا تعرض بشكل مباشر لأسئلة من نوعية طبيعة نظام الحكم وشكل السلطة، ودور الجهات الأمنية والإمكانات السياسية لتقويض الفساد ومحاربته، وحتى وإن لم يستطع الإجابة عن العديد من هذه التساؤلات، فقد كان الأمر مطروحًا بشدة، فيما كان الخطاب الاحتجاجي، في المقابل، خطابًا سلبيًّا منذ لحظته الأولى، بمعنى أنه لم يكن مطلوبًا منه أن يقدم إجابات على هكذا تساؤلات، بالقدر الذي كان يرجى منه إيقاف مسارات سياسية واقتصادية بعينها. ولكن رغم نقاط الاختلاف تلك،

التـي تجعل من «الثورة» خطابًا متمايزًا عن سـلفه الاحتجاجي، فقد ورث الأول عن الثاني طبيعته البنيوية.

هناك عمليًّا مكونان رئيسان للخطاب الاحتجاجي: 1 - مكون شبابي تشكل عبر احتكاك قطاعات واسعة نسبيًّا من الشباب بالمجال العام، الذين كان انخراطهم فيه قائمًا بالأساس على معاداة نظام مبارك والرغبة في الخلاص منه، مع حس علماني محافظ لم يتم اختبار إمكاناته الأيديولوجية على الصعيد السـياسي من قبل. 2 - مكون علماني سـياسي تشـكل من خـلال انضواء مجموعـة من الرموز والنخب السياسـية المعارضـة، أو تلك التي اختبرت مسـار الإصلاح مـن الداخل وتوصلـت إلى عدم جـدواه، داخل الحراك المعارض العام ضد مبارك. ويبدو أنه لا يمكن فصل المكونين أحدهما عن الآخـر. بتعبير أدق، مـن الصعب أن نعزي الخطـاب الاحتجاجي بكليته إلى أحـد المكونـين بدرجة أكبر مـن الآخر، كما أن الفصل المتعسـف بينهما يبـدو جائزًا من الناحية النظرية فقط؛ لأن ذروة الحراك المتمثلة في الجمعية الوطنيـة من أجل التغيير، التي دعمت شـخصية البرادعـي لتصبح بديلًا مطروحًـا عن مبـارك، كانـت تجمع بين كل مـن المكونين بنفـس الدرجة تقريبًا.

بعـد قيام الثـورة، انضوت مختلـف عناصر الحـراك الاحتجاجي تحت المظلة الواسـعة لخطـاب الثورة، الذي انتقلـت له بالتبعيـة تناقضات بنية الخطـاب الاحتجاجـي. وخلال فـترة العام ونصـف العـام التي فصلت بـين انـدلاع الثورة ووصـول الإخوان إلى الحكـم، بدا وكأن هنـاك توترًا دائـمًا بـين المكونين؛ أحيانًـا تذهب دفة القيـادة للمكون الشـبابي، العاجز

عـن صياغة رؤية محـددة في صراعه مـع التيارات الأخرى، وعلى رأسـها التيار الإسـلامي، وأحيانًا أخرى تسـيطر على المشـهد الرموز السياسـية، ذات المواقـف الأيديولوجيـة شـبه المحسـومة، على الأقل في أمـور تتعلق بطبيعة نظام الحكم وعلمانية الدولة، مع اختلافات في الرؤى حول آليات التطبيق، بشكل ديمقراطي أم لا.

وصـول الإخـوان إلى الحكم[1]، بعـد انتخابات كان الأقـرب فيها إلى الفـوز مرشـحا الإسـلاميين والفلـول، كان بمثابـة هزيمة سياسـية ثقيلة لخطـاب الثـورة. في تلك اللحظـة الحرجة من الصراع، تـم تحميل المكون الشبابي المسؤولية كاملة عن وصول الإسلاميين إلى الحكم، والاحتمالات المرعبـة لأخونـة الدولـة المصريـة. وبالتـالي، تولى المكـون العلـماني تمثيل الخطـاب على نحو أكثر حسـمًا مـن ذي قبل. حاول هـذا المكون، الذي لا يقل عداؤه لنظام مبارك ورموزه عن عدائه للإسـلام السـياسي، التوصل إلى تفاهمـات مـع كلا الطرفـين. وللأسـباب التي تـم ذكرها آنفًـا، أغلق الإخوان، بتحالفهم مع التيارات الإسـلامية الأشد يمينية، كل إمكانيات التفاهم مع ممثلي مكون الثورة العلماني؛ ليضطر الأخيرون في لحظة هزيمة مثاليـة تجسـدت في تشـكيل «جبهة الإنقـاذ» إلى التحالف مـع رموز نظام مبارك، الذي تعرض خطابه لضربات قاصمة ولكنها لم تكن مميتة.

---

(1) كان الإخـوان، بالتأكيـد، طرفًـا رئيسـيًا من أطـراف الثورة عـلى مبارك، لكـن خطاب الثـورة الوليد، كان يتشـكل بفعـل الصراع الذي حـدث بعد التنحي بينـه وبين المجلس العسـكري، وهو صراع تجنبه الإسـلاميون، عـدا أبو اسـماعيل، وأحياناً وقفوا بجانـب الجيش فيه، ولذلك لم يكـن وصولهم للحكم بالنسبة لمؤيدي الخطاب الاحتجاجي الثوري، علامة انتصار للثورة على مبارك، بقدر ما هو هزيمة لهذا الخطاب الاحتجاجي.

بالتأكيد قد يبدو الجزم بتراجع خطاب الثورة وقت حكم الإخوان مربكًا قليلًا؛ فالفترة هذه شهدت صعود نجوم الثورة وحصولهم على شعبية وشهرة لم يحوزوها من قبل، لكن كانت نجومية هؤلاء مبنية على خطاب جديد ليس هو بالضبط خطاب الثورة، بل كان خطابًا وسطًا بين خطاب الثورة والدولة. فمثلًا الشهرة الكبيرة التي حازها باسم يوسف، وهو أحد التقاطعات الأساسية، تراجعت بسرعة بمجرد أن بدأ بعد وصول الجيش للحكم بانتقاد بعض تصرفات السيسي، وعادته الأطياف التي كانت تعاديه من البداية، والتي لم يكن تقاطعها معه معبرًا عن مساحات أصيلة، اكتسبها خطاب الثورة، بل مجرد مساحات تواطؤ انتهت بمجرد انتهاء غرض التواطؤ نفسه. وفي الحقيقة مثلت الجماهير الدولتية التي حازها نجوم خطاب الثورة، أحد أكبر مآزقهم بعد حكم الجيش مرة أخرى؛ إذ كانوا حريصين على إرضاء جماهير لم تكن معهم بشكل حقيقي، وكان ذلك الحرص أحد أسباب تعثر الثوريين العلمانيين في إنتاج خطاب غير متماهٍ مع خطاب الجيش الحاكم.

في خلفية كل ذلك، بقي خطاب الدولة/ الجيش، في وقت مرسي، الذي يكن عداءً لكل من خطابات الثورة والفلول وخطاب الإسلاميين السياسي بدرجات متفاوتة، ساكنًا بعد انخراطه طول فترة حكم المجلس العسكري في الصراع، وتلقيه ضربات سريعة غير حاسمة؛ نظرًا لأن ممثلي الخطابات الثلاثة لم يرغبوا لا من الناحية الأيديولوجية ولا من الناحية السياسية في فتح ملفات خلافاتهم الجذرية مع الجيش، لا سيما وأن الأخير لم يسعَ إلى المواجهة المفتوحة سوى في لحظات استثنائية.

كان خطـاب الدولـة/ الجيش قـد أنهك في صراعه مـع الثوريين وقت حكمـه، وتـم تقليـص قدرته على الهيمنة عبر حملات متعـددة تنتقد طريقة حكمـه وأخطـاءه، وتدعو إلى محاسـبته عـلى الانتهاكات التـي حدثت في عهـده، وكان صعبًـا عـلى الجيـش تخطي هـذه الضربـات بسـهولة، لولا الخطـوات التي قام بهـا محمد مرسي، حين عزل قائـدي الجيش، طنطاوي وعنـان، اللذيـن تلقيـا القـدر الأكـبر مـن الانتقـادات طوال فـترة حكم المجلس. إذن كانت القيادة الجديدة للجيش (السيسي) قادرة على التحرك والتحالـف مع خصومها السـابقين (الثوريين العلمانيين) بعد تخلصها ممن كانوا عنوانًا لهذه العداوة.

خـلال فترة حكم الإخـوان القصـيرة، لا يبدو أن المعضلة الأساسـية كانـت في مـا عُرف بالاسـتقطاب العلماني/ الإسـلامي. الأزمـة الحقيقية تمثلـت في أن الصراع كان يدور بين خطابـات تآكلت بالفعل هيمنتها على معظم قواعدها الشعبية. بالطبع، كان خطاب الإسلاميين السياسي بصفته في السـلطة وبسـبب خيارات ممثليه السياسية شديدة الرعونة، هو الطرف الأقـرب إلى فوهـة المدفع، ولكن هيمنة كل من خطـاب الثورة والخطاب الفلـولي كانـت في تآكل مسـتمر أيضًا، أي غـير قادرة على صياغة نفسـها بنفس نقائها الأول، وجدت نفسـها إذن مضطرة لإعادة صياغة نفسها في إطار جذب شرائح أوسع لتجنب الهزيمة أكثر من ذلك.

لا يعنـي ذلك نفي حالة الاسـتقطاب، ولكن في مجتمع حكمته أنظمة اسـتبدادية مـن جهة، و هيمن عليـه الخطاب الإسـلامي ثقافيًا لعقود من الزمـن حتى اسـتنفد معظم رأسـماله الرمزي من جهة أخـرى، يكون من

نافل القول أن يحدث الاستقطاب. ولكن تكمن المعضلة الأساسية هنا في دلالة الاستقطاب، وليس في حدوثه؛ فقد كان من المفترض أن تتزايد هيمنة خطاب الثورة، الذي لم يكن قد مضى على انتصاره عامان، بدلًا من أن تتراجع مع هيمنة خطابي الإسلاميين والفلول؛ والحديث هنا عن الهيمنة والقدرة على التجنيد واجتذاب شرائح جديدة قبل أن تكون لذلك انعكاسات عملية في صورة مكاسب سياسية مادية. فكما أسلفنا، فإن الإسلاميين كانوا يحققون أعظم مكاسبهم السياسية تاريخيًّا، في ذات اللحظة التي كانت تتآكل فيها هيمنتهم على الشارع بسرعة جنونية. ويبدو أن السبب الحقيقي وراء تراجع هيمنة خطاب الثورة، يرجع بالأساس إلى التناقض البنيوي الكامن في الخطاب منذ نشأته الاحتجاجية الأولى؛ فقد ترتب على ذلك أن تخلى الخطاب عن موقعه في الصراع، بعد أن حسم أحد مكونيه خياره بهدم المعبد.

ليس المقصود هنا هو التأكيد على أن المآلات التي وصل إليها خطاب الثورة كانت حتمية بسبب طبيعته البنيوية؛ لأن هناك إمكانات واسعة لمراوغة البنية والتواطؤ على أشياء بعينها لحرف مسار الأحداث. وقد حدثت أمثلة على ذلك منذ قيام الثورة وحتى اللحظة التي وصل فيها مرشحون محسوبون على الخطاب إلى مراحل متقدمة في الانتخابات الرئاسية، ولكن تظل الطبيعة البنيوية للخطاب لها قدرة على تفسير الخيارات التي اتخذتها الثورة بعد وصول الإخوان إلى الحكم؛ والتي لم تكن خاطئة بالضرورة في مجملها؛ فاللاعبون السياسيون كانوا متعددين، والمجتمع المدني في مصر رغم الحالة شبه الفوضوية واحتمالات القمع الدائمة كان ربما في أفضل حالاته.

يقودنـا ذلك إلى فكـرة أخرى ذاعت بعدما أبدى ممثلـو خطاب الثورة استعدادهم للتحالف مع الجيش، الممثل الأهم لخطاب الدولة المؤسساتي، حتـى قبـل 30 يونيـو، وهـي نظريـة جرامشي عـن الحالـة البونابرتية أو القيصريـة، والتي يعبر عنها قائلًا إنها «تعبير عن وضع التوازن المأسـاوي بـين القوتين المتصارعتين»[1]. ويتابع أنه «عندما تتصارع القوة التقدمية أ، والقوة الرجعية ب، قد تنتصر أ على ب أو تنتصر ب على أ. ولكن قد يحدث أيضًـا ألا تهزم إحداهما الأخرى وتدمرها تمامًـا، وعندئذ تتدخل القوة ج من الخارج». ويـرى جرامشي أن الحالـة القيصرية من الممكـن أن تكون تقدمية أو رجعية، إذ «تكون تقدمية عندما يسـاعد تدخلها القوة التقدمية على تحقيق النصر، رغم أنه يكون نصرًا تقلل منه القيود والحلول الوسط».

ولكـن إذا مـا نظرنا إلى طبيعة الصراع في مصر ومراحـل تحوله بعد الثورة وبعد وصول الإخوان إلى السـلطة، يمكننا القول إن الحالة القيصرية التي يصفهـا جرامشي لم تكـن تنطبق على ما حدث بشـكل دقيق؛ لأن الصراع منـذ نشـوبه لم يكن ثنائـي الأطراف، بمعنـى أن هناك طرفًـا علمانيًا وآخر إسـلاميًا، أو طرفًـا ثوريًا وآخر محافظًا؛ الصراع كان بالأسـاس يدور، كما أوضحنا سـابقًا، بين أربعة خطابات: خطاب الإسلاميين السياسي، نظام مبارك والشبكات الاقتصادية المرتبطة به، خطاب مؤسسات الدولة (على رأسها الجيش)، الثورة. وما حدث هو أن خطابات الثورة، في لحظة معينة خلال فترة حكم الإخوان، تخلت عن كامل موقعها في الصراع، على نحو أقرب إلى الفرانكنشتاينية منه إلى البونابرتية.

---

(1) أنطونيو جرامشي. كراسـات السجن (القسـم الثاني). ترجمة عادل غنيم. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994.

بتعبير أدق، لم تعد الثورة أصلًا طرفًا أساسيًّا في الصراع، حتى قبل أن يفقد خطابها جزءًا كبيرًا من هيمنته، بغلبة مكونها العلماني السياسي، وهو المكون الذي كان انتقاده المبدئي لحكم المجلس العسكري أنه تحالف مع الإخوان بدلًا عنهم وليس أي شيء آخر. وبالتالي، كان استدعاؤها للجيش أقرب إلى بعث الروح في فرانكنشتاين، المخلوق المعذب والمشوه، الذي يعلم خالقه أنه سيدمره تمامًا في لحظة ما، ولكنه بمأساوية أبطال الأساطير الإغريقية يتابع مساره القدري في خلق قاتله.

- 30 يونيو

تبدو 30 يونيو أكثر الأحداث مراوغة وتعقيدًا، اليوم الذي شهد واحدة من أكبر المظاهرات على الإطلاق في تاريخ البلد، فهي أكبر من مجرد مظاهرات ضخمة استغلها الجيش. هي موعد لانهيار عالم ومحاولات بداية آخر، وهي حدث مؤسس حتى بالمعنى الثوري، أي إنه تغير نفسية المشاركين فيها لصالح خطاب أكبر يخترقهم جميعًا، لكن دون أن تكون ثورة تمامًا؛ فالثورة تستدعي أن تكون ضد من يمتلك أدوات العنف: الدولة، وبالتعريف الكلاسيكي هذا للدولة، كانت أجهزة الدولة الأمنية والعسكرية في صف المظاهرات. الشرطة نظمت مظاهراتها الخاصة في اليوم ودخلت ميدان التحرير – موطن هزيمتها – لتطالب بإسقاط الإخوان، كما وقف الجيش بشكل تام مع المظاهرات حتى قبل أن تحدث. وكان الفهم العميق لمعنى أن تقف أدوات الدولة مع المظاهرات متغلغلًا في أوساط القطاعات الشعبية المعارضة للإخوان؛ فبدأت بالاحتفال في ميدان التحرير قبل ثلاثة أيام من موعد المظاهرات أصلًا.

ولم يكـن الأمـر بالتأكيد أن هنـاك ثورة لاسـتعادة الدولـة، فالدولة لم تذهـب إلى أحد، ظلت مؤسسـاتها متماسـكة وتابعة لجناحهـا المنتصر من البدايـة وحتى النهايـة، ولكن كانت خطاباتها منهزمـة أو ضعيفة الهيمنة. وما حدث في 30 يونيو أنها استعادت مرة أخـرى هيمنتها القديمة، التي تسـمح لهـا بتولي السـلطة مرة أخـرى بالأصالة عن خطاباتها نفسـها، أي دون حاجة لتحالفات مع أي أطراف إسـلامية أو علمانية، وهو أمر كانت تكتشـفه ببطء؛ لأنها (أي الدولة/ الجيش) لم تتفهم بالضبط دلالات 30 يونيو إلا بمرور الوقت مثل الآخرين.

كانـت الخطابات المنتشرة في المظاهرات هي تقاطعات خطابات الثورة والدولـة كـما أسـلفنا، مع أصـوات خافتة تحـاول خلق شـعارات ترفض الجيش والإخوان «يسـقط كل من خان، عسكر، فلول، إخوان»، ولكنها سـحقت هذه الأصوات في غمرة الصخـب الدولتي. كان خطاب الثورة في 30 يونيـو مهزومًا ومهيمنًا عليه من قبل خطـاب الدولة، ولذلك كان أنصار الدولة يتمكنون من إسـكات من يهتفون بسـقوط حكم العسـكر، الـذي كان على بعد خطوات مـن قيامته الكبرى، بينـما لم تتمكن الشرائح الثورية الصلبة من إسكات أي أحد ينادي: «انزل يا سيسي».

عكس يناير، لم تؤسـس 30 يونيو شيئًا جديدًا، أي إن إزاحة الإخوان لم تكـن مطلوبـة مثل إزاحة مبـارك، لغرض أكبر، بل كانـت هي الغرض نفسـه، كانت في صلبها دعـوة لإزاحة الإخوان من السـلطة، وأحيانًا من المجتمـع، دون أن تتضمـن أي أفكار تأسيسـية أخرى، مثـل توهم بعض العلمانيين أنها قد فتحت الباب على مصراعيه لنقد الخطاب الديني. لم تكن

كذلـك، وقـد دفعوا ثمـن أوهامهم تلـك، وهي لم تكـن أي شيء أكثر مما ادعته لنفسها: إزاحة الإخوان.

4.3 - انهيار عالم

من بين كل استخدامات «القديم ينهار، والجديد لم يولد بعد، وفي هذه الأثنـاء تكثر الوحـوش الضارية»، يبدو أن الفترة التـي أعقبت 30 يونيو 2013، كانت بمثابة إسقاط حرفي للمقولة على أرض الواقع.

الانهيـارات الحادثة بشـكل بنيـوي في المجتمع، لا يرافقهـا ظهور عالم جديـد بنفس السرعـة؛ المجتمع المدني الـذي عرفه الجميـع بصورتيه قبل أو بعد الثورة يتحلل بالكامل؛ الأفعال الهدامة تطغى على المشـهد بشـكل هسـتيري، حتى إن لم يرد الناس ذلك، تطغى على المشـهد لأنهم عاجزون عن تأسـيس أي آفـاق جديدة، بينما العـوالم القديمة لا تبـدي أي مقاومة حقيقية لتفادي سقوطها.

بالتحديد، لا يوجد يوم مناسـب لتلك المقولة أكثر من صباح 1 يوليو 2013.

اليـوم الـذي أتى بعد أضخم مظاهرات شـهدتها البلاد على الإطلاق، بمشـاركة الجميـع عدا الإخـوان وبعض الإسـلاميين؛ المظاهـرات التي، في الوقت نفسـه، تطالـب بالإطاحة بأول رئيس منتخـب أيضًا.. أطلقت الجمـوع المحتشـدة إعلانًا عن انتهـاء كل العوالم التي سـبقتها، لكن دون رسم أي خطوط للعالم الجديد الذي سيخلفها.

لم يسقط مرسي يوم 3 يوليو، سقط في صباح 1 يوليو، وسقط معه جميع معارضيه عدا الجيش؛ الجميع أصبح باهتًا فجأة وخارج بؤرة الحدث، كأن تدخلًا إلهيًا قد نزع أرواحهم فجأة، وترك أجسادهم تتحرك على الأرض. يمكن تبين ذلك ببساطة إذا قارنا حجم التحركات والإعلانات والبيانات والمؤتمرات ذات المعنى، قبل 30 يونيو، وبعدها بيوم واحد، أي قبل أي تدخل فعلي للجيش.

ويبدو أن أحد دلائل انهيار كل شيء، حتى قبل التدخل الفعلي للجيش، كان الخطاب الأخير لمحمد مرسي كرئيس، مساء 2 يوليو، حين أعلن عن مبادرة منخفضة السقف للغاية، قدمتها له بعض الأحزاب والحكومة وبموافقة الجيش، وأخذ يشرح بنودها، بندًا بندًا، قبل أن يعلن أخيرًا أن المبادرة لم تلق قبول الجميع، وأنه بعد فشل المبادرة لا يملك إلا أن يقول شيئًا واحدًا: الشرعية.

لم يكن هذا بالطبع خطاب رئيس يتمسك بشرعيته خشية السقوط؛ كان خطاب رئيس يعترف بسقوطه، ولا يملك أي سلطة بأي معنى؛ غير قادر على فرض أي شيء على المؤسسات التي يديرها، وغير قادر على التوصل - ولو بتقديم طرح بشكل منفرد - إلى صيغة تفاوضية مع المجموعات الأخرى؛ شخص معدوم السلطة تمامًا، ولكنه أيضًا أضعف من ممارسة أي عنف، ولو على نحو يائس بأمل أخير في تأسيس سلطة جديدة على عجل، أصبح خارج اللعبة تمامًا، عاجزًا عن طرح أي خيار بديل للخيار الذي بدا مستسلمًا له: تدخل الجيش.

ربما كان خطاب مرسي الأخير أحد أبرز الدلائل على انهيار العالم القديم الذي عرفه الجميع، بمن فيهم الإخوان؛ لأن التنظيم العجوز كان - بمعاييره الخاصة وخبراته السياسية القديمة - أمامه الكثير ليقدمه أو يقوم به. بالطبع، لا يمكن لأحد أن يزعم أن الأمر كان بالكامل في يد الإخوان، ولكنهم بلا شك كان يمكنهم إرباك المسار المأساوي، من خلال الإعلان عن مبادرات توافقية، كانوا في زمن آخر الأقدر من بين مختلف القوى والتنظيمات السياسية على تقديمها، كالاستفتاء الشعبي أو تغيير الحكومة أو الانتخابات المبكرة، ولكنهم بدوا، بدلًا من ذلك، مستسلمين تمامًا أمام المسار، في لحظة من الفقدان الكامل للوعي بالذات وتاريخها أولًا، وبالمحيط وقواه الأساسية ثانيًا. اللحظة التي صرخت فيها رموز الإخوان وقواعدها بأنهم لن يسمحوا بتكرار ما حدث في 54 و65 من ذبح بارد لهم، كانت ذات اللحظة التي يعلنون فيها أنهم، وعلى خلاف ما حدث في 54 و65، للمرة الأولى سيذبحون بدم بارد.

4.4 - فرانكنشتاين طليقًا: خطاب الجيش منتصرًا

هنا يبدو تدخل الجيش ليس فقط نتيجة لتصارع القطبين الرئيسين اللذين ظهرا بعد تنحي مبارك: الإسلاميين والعلمانيين؛ التصارع الذي كان منطقيًّا أن يفضي إلى صعود قوة ثالثة، من داخل الدولة بالضرورة، لتتولى هي زمام الأمور، بالطبع هذا جانب مهم من الأمر، لكن أيضًا كان الجيش هو الطرف الوحيد القادر على المهمة التي صاغتها القوى العلمانية والدولتية، أي طرد الإخوان من المجتمع المدني وفرض حالة الاستثناء عليهم.

كان تدخل الجيش بنفسه للحكم دون أي وسائط، وبعد انهيار المجتمع المدني، عودة لنمط شديد البدائية في الحكم، يحكم البلاد من

يحمل السلاح، ويمارس عنفًا على المجموعات الرافضة له دون أي سلطة عليها، ودون أي تعقيدات أخرى مرتبطة بالحضارة والتطور البشري وتعقد الاجتماع البشري وتشعب المهام وحيوية المجتمع، أي كل الأشياء المرتبطة بالمجتمع المدني، كل ذلك أصبح مهملًا جدًّا لصالح العنف كوسيلة لفرض الخضوع.

لم يحاول الجيش والشرطة في استخدامهم للعنف تحويله إلى سلطة، أي إلى إجبار المجموعات الرافضة على الخضوع لترتيبات سلطوية ما، اكتفوا فقط بممارسة العنف وكأن العنف سيتحول من تلقاء نفسه إلى سلطة، لكن ربما عجْز الجيش عن تحويل عنفه إلى سلطة، لم يكن خيارًا من حيث المبدأ، وإنما نتيجة لفشله فقط في ذلك.

من هذا المنظور، يمكن رؤية سماح الجيش بمشاركة البرادعي و«الجناح الديمقراطي في السلطة» في الحكومة والرئاسة، ليس فقط كمناورة سياسية ذكية من الجيش لتحييد بعض الخصوم إلى حين إخضاع خصوم آخرين، ثم العودة للقضاء على هؤلاء الذين أجل القضاء عليهم، ولكن أيضًا يمكن رؤية هذا السماح على أن «الجناح الديمقراطي» كانت مهمته - في نظر الجيش نفسه - هي تحويل هذا العنف إلى سلطة، أي إلى صياغة «معاهدة استسلام الإسلاميين»، تقي عند الحاجة لاستخدام العنف بشكل كامل فعلًا. ومع فشلهم في هذه المهمة، واستخدام الجيش للعنف الأقصى، مذبحة فض رابعة، لم يعد لوجودهم أي معنى.

من البداية كان وجود هؤلاء رهنًا برأسمالهم الرمزي في العالم القديم الذي أيدوا هدمه بحماسة، وانهار معه أي رأسمال رمزي متراكم لهم فيه، أو رهنًا بقدرتهم على تأسيس عالم جديد، لكنهم عجزوا عن ذلك؛ لأنهم

هـم أنفسـهم لم يمتلكـوا أي تصور للعالم أكثـر تعقيدًا مـن تصور الجيش نفسه: خلق السلطة بممارسة عنف أقصى، لكن الجيش كان له مبرر بنيوي لتفكيره بهذه الطريقة؛ لأن عالمه قائم على ذلك، ولأنه من سيقوم بممارسة العنـف بنفسـه، وبالتـالي مراكمة السـلطة لنفسـه، وكان مـن المفترض في تلـك اللحظـة أن يقوم رأس مـال هؤلاء على قدرتهم عـلى تحجيم العنف أصـلًا كممثلين لمجتمع مدني، قادر على التفـاوض بين الهيمنات المختلفة والوصول إلى حلول وسط، إلا أن رهانهم، هم أنفسهم، كان على العنف، وكان ذلك في جوهره بمثابة تنازل عن أي قيمة لهم في العالم الجديد.

4.5 - مرحلة الوحوش الضارية: الخطابات الصافية

كان الـصراع بـين الإخـوان والجيـش/ الدولـة صراعًـا بـين طرفـين لا يمتلـك أحدهمـا أي سـلطة عـلى الآخر. هـو صراع لا يمكـن خوضه سـوى بالعنـف؛ لأن حدًّا أدنى من سـلطة/ هيمنة الجيـش على الإخوان كان كفيلًا بإحداث انشـقاقات داخليـة، يخرج منها أحد أطراف الإخوان سريعًـا لمصالحة الجيش، ومنحه الشرعية، ليتحول أغلـب أفراد الإخوان مـن هـدف للتصفية والإفنـاء إلى مجرد هـدف للإخضاع، لكـن لم يمتلك الجيش السلطة التي تتيح له ذلك. وغني عن القول إن الإخوان لم يكونوا يمتلكون أي سلطة أو هيمنة قادرة على إخضاع الجيش لتفاوض ما، وإلا لما أزاحهم الأخير عن السـلطة من البداية ولمـا حدثت انتفاضة 30 يونيو بالشكل الذي خرجت به.

لم يكن الاحتكام إلى العنف الخالص، من الطرفين، يعني سوى انتصار الجيـش بالـضرورة؛ لأنه من جهة أقدر على ممارسـة العنـف الخالص، كما

أنــه أيضًا أكثــر قدرة على ممارســة الســلطة والهيمنة على بقيــة المجتمع من الإســلاميين. ولذلك، رغــم العناد الإخواني ورفضهــم لأي حلول، عدا تلك المســتحيلة التي طرحوهــا، كان الجيش يراكم في عملية عنفه ســلطة ما على الإخوان أنفســهم، يخلق خطوطًا حمراء متزايدة لحراكهم، خطوطًا كانــوا يحاولون التفلت منها، المرة تلو المرة، قبل أن يرضخوا لها أخيرًا، كما أثبــت أنه قادر على المــضي في العناد ومعركة عض الأصابــع حتى النهاية، بالشكل الذي أجبر أجنحة منهم، بعد ذلك، على تمني المصالحة.

لتخلصهم من أي أوهام حول هيمنتهم على الطرف الآخر، تجاوز الطرفان - الإخــوان والجيــش - في معركتهما أقصى حدود يمكنهــما تخطيها. من ناحية الجيــش، كونه الأقدر على ممارســة العنــف، فض اعتصاماتهم ثــم مظاهراتهم بأقصى أشكال العنف التي يمكنه ممارستها. وفي الحقيقة لم تكن الاعتصامات لتفــض من دونها؛ لاعتــزام الإخوان في المقابل الصمود حتــى النهاية. كما قام الجيش باعتقال قيادات الصفوف الأولى والثانية والثالثة والرابعة من الإخوان كافــة، بدعم وتواطؤ خطابي من العلمانيــين الثوريين، وهو الإجراء الذي كان يتم للمرة الأولى بهذا الحجم، وعلى حركة بهذا التغلغل داخل الطبقة الوسطى ومنافذها في المجتمع المدني، وهو الإجراء الذي كان يعني أن التحجيم ليكون فعالًا يجب أن يحجم الطبقة الوسطى ومنافذها ككل.

لكن مرحلة الوحوش الضارية لها دلائل حول تخطي الحدود المفترضة، فالدولــة قامت بتمويــل برامج إعلامية (الصندوق الأســود لعبد الرحيم علي)؛ لتسريب مكالمات شــخصية لنشــطاء وسياســيين مــن كل الأطياف لــضرب مصداقيتهــم، وفي المقابل تخطــى الإخوان الحــدود كذلك بإذاعة تسريبــات لوزيــر الدفاع وقتهــا، الرئيس بعدهــا، في مكالمــات ومحادثات

خاصة مع مستشاريه في وزارة الدفاع، وحاولوا بين الحين والآخر إنشاء لجان نوعية داخل تنظيمهم لممارسة درجة ما من العنف، أسموها السلمية المبدعة، تحت شعار «كل ما دون الرصاص سلمية»[1].

فيما يخص الخطابات في هذه المرحلة، يلاحظ أن تحلل المجتمع المدني في زحمة الصراع وتحلل أي روابط بينية بين القوى، جعل خطابات الطرفين الأساسيين أقرب للتعبير عن نفسها بحرية، الخطابات تصاغ بشكل يمثل ذوات منتجيها بشكل شبه كامل.

من جهة أنتج الإخوان خطابهم الأكثر ذاتية والأكثر انعزالًا: رابعة، الاعتصام الإسلامي بشكل كامل، الصلوات المتتالية، وقراءة القرآن، الأناشيد الإسلامية، والهتافات التي تدعو إلى ثورة إسلامية، المحجبات ذوات الحجاب الإخواني والمتنقبات، كان الاعتصام إخوانيًّا في أغلبه، بالشكل الذي نجح الإخوان في التماهي معه كما أسلفنا، وبالشكل الذي زاد عزلتهم التي لم تكن في حاجة لأي زيادة بالأساس، وبدا المطلب الأساسي للمعتصمين بعودة رئيس لم يكن يمتلك أي سلطة بالأساس عنادًا لكافة الجماهير التي شاركت في 30 يونيو. إذن وأدَ أي بذور تفاوض ممكنة، بل كان جزءًا أساسيًّا من خطاب رابعة الاستهانة بحجم الحشود المضادة، واعتبارهم مجرد عساكر أمن مركزي ومسيحيين تم حشدهم إما من الداخلية أو من الكنيسة، وهو ما كان بإمكانه إقناع بعض عناصرهم، لكنه كان يستعدي كل القطاعات الأخرى التي لم يقدم لها الإخوان، بعد أضخم مظاهرات في تاريخ مصر، سوى معاداتهم بشكل جذري.

(1) انظر مقطع الفيديو على الرابط أدناه https://www.youtube.com/watch?v=yfLUTPvOj_g

وبشكل عام لم يتمكن التنظيم من مضاعفة أعداد اعتصامه سوى بالمزيد من الشهداء. كانت الأعداد المتزايدة من الشهداء على يد الأمن والجيش هي الدافع الرئيسي لنزول شرائح كانت قد ابتعدت عن الإخوان، في الفترات التي تلت الثورة، للنزول إلى الاعتصام للمشاركة في حماية المعتصمين. ولعل الدليل الأبرز على ذلك أن المظاهرة الأكبر التي أنتجها حراك الإخوان، كانت مظاهرة يوم 16 أغسطس، بعد فض رابعة بيومين، والتي عرفت باسم أحداث جمعة رمسيس، وهي مظاهرات كانت من الضخامة بحيث كانت قادرة، لو كان الإخوان قادرين على تنظيمها في أي يوم قبل الفض، أن تربك الحدث تمامًا، لكنها لم تكن لتأتي بهذا الحجم إلا بعد المذبحة، وبعد المذبحة لم تكن أي أعداد ممكنة لتربك أي شيء.

في الجانب المضاد، كان خطاب الجيش في مرحلة صياغة نفسه في شكل منتصر، وهو شكل لم يكن قد جربه بعد، وكان تحالفه الشكلي مع بعض المكونات العلمانية عائقًا له في سبيل تطويره بشكل أكثر سرعة، ولعل الجيش نفسه لم يكن يتخيل أن الأيام القليلة من 30 يونيو إلى 3 يوليو، قد شهدت تحلل المجتمع المدني بشكل كامل، وأن خطاب الثورة العلماني قد ذاب بشكل شبه تام في خطاب الجيش؛ لأنه الأقدر على إنجاز المهمة (إنهاء المكون الإخواني في المجتمع المدني). وبدا الخطاب الدولتي المضاد للإخوان في فترة اعتصام رابعة قادرًا، من فرط هيمنته الخطابية، على إقناع الناس بما لا يمكن تصديقه، فأحد الركائز الأساسية التي استخدمها الجيش في خطابه ضد الاعتصام هي «جهاد النكاح»، وهو أن النساء في الاعتصام يمارسن الجنس مع الرجال في سبيل الله، وهي إشاعة تمكنت من اختراق شرائح علمانية وثورية، بشكل يوضح مدى انسحاق كل

الخطابات العلمانية الثورية بكل أشكالها ودرجاتها أمام خطاب الجيش، للدرجة التي أفقدتها قدرتها على التحليل العقلاني للأشياء.

كان الجيش يستوعب ببطء في الفترة التي تلت 30 يونيو انهيار المجتمع المدني، وأنه قد أصبح سيدًا على خصومه المفترضين (العلمانيين الثوريين)، بل بدت بعض قطاعات الثوريين السابقين متشككة في مدى انتماء الجيش نفسه لخطاب سقوط الإخوان، أي مدى أصالة رغبته في إزاحة الإخوان من المشهد، وهو ما ظهر في مزايدات هيسترية، تتساءل بتذاكي الأغبياء عن ما يمنع الجيش من فض اعتصامات الإخوان، وتروج لسيناريوهات وهمية عن مصالحات وشيكة بينهم، ستعيد الإخوان إلى قلب المجتمع مرة أخرى، وتدعو الجيش مرة تلو الأخرى إلى التدخل بالقوة لفض الاعتصامات، وتحميله مسؤولية ترك الاعتصامات مستمرة. وفي الحقيقة، يمكن عزو هذه المزايدات إلى إنكار مزدوج لدى تلك الشرائح العلمانية، فهي من جهة كانت وريثة خطابات ثورية، بنت صراعات عام 2011، ترى الإخوان متحالفين مع الجيش ضد الثورة، وتزايد على كليهما في ذلك. ومن جهة ثانية كانت بنَت خطاب الاستقطاب مع الإخوان والاستقواء بالجيش ضدهم، فولد تقاطع الخطابين (اللذين يشتركان في عداء الإخوان)، في خطاب تحريضي عنيف، يرى خطاب الجيش بجواره أكثر لينًا تجاه الإخوان. وساهمت تلك المزايدات العلمانية، في الدفع بالجيش إلى عنف ربما لم يكن يتصوره بتلك الدرجة في البداية؛ لتصوره أن تلك الخطابات نفسها ستزايد عليه لكن في اتجاه آخر، أي في اتجاه التصالح مع الإخوان والوصول إلى صيغة سياسية معهم.

4.6 - حالة الاستثناء: الإخوان كحيوات مهدرة

كانت المهمة التي فرضتها 30 يونيو هي إزاحة جماعة من السلطة، ثم تطورت لإزاحتهم من المجتمع المدني، أي فرض «حالة استثناء» عليهم، وهي حالة نجحت الدولة في فرضها قديمًا على «الجماعة الإسلامية» أثناء صراعهم المسلح، ونجحت الدولة في ذلك إلى الحد الذي كانت السجون فيه مليئة بعشرات الآلاف من مساجين الجماعة، دون أن يشكل ذلك أي توتر للمجتمع المدني الموجود، بما فيه حتى مكوناته الإسلامية مثل الإخوان، لكن المهمة التي نجحت في حالة الجماعة الإسلامية لم تكن بتلك السهولة مع الإخوان.

لم تكن جماعة الإخوان إسلامية صافية مثل الجماعة الإسلامية، بل كانت تقاطعات لخطابات محافظة وأخرى إسلامية تم تدجينها لتصلح لمزاج الطبقة الوسطى. وكانت الجماعة بتكوينها مخترِقة بشكل كامل لكل شرائح الطبقة الوسطى. إذن كان فرض حالة حصار مجتمعي عليها كطائفة بشكل كامل يعني أن يتم الإضرار بالطبقة الوسطى معها بالضرورة.

كما أن الجماعة الإسلامية لم تكن طرفًا أساسيًا في المجتمع المدني التي أخرجت منه، بل كانت بالأساس هجومًا عليه. وعلى العكس كان الإخوان طرفًا أصيلًا في المجتمع المدني الحديث، مع حضور قوي في النقابات المهنية والجامعات والإعلام والصحافة ومجالات الأعمال الحرة، وكانت محاولة استثنائهم تعني أن توضع كل هذه المكونات موضع العدو المحتمل خشية تسلل الإخوان منها إلى المجتمع المدني مرة أخرى.

إزاحـة الإخوان مـن المجتمع المـدني تطلبت أن يمـوت معها المجتمع المـدني القديـم، بتوازنات القـوى فيه، وأن تصعد قوى أخـرى جديدة أو تـزداد قوة أطراف قديمة. كما تطلب أن تتغـير مهام كل القوى، وأن تعيد تشـكيل نفسـها في إطار هذه المهمـة، فأصبح عاديًّا أن يهـدر قاض واحد حيـوات مئـات الناس في قضية ملفقـة دون أن يزاح مـن مكانه، أو يخرج وزيـر العـدل ليعلن أنه لن يسـتريح قبل أن يقتل عـشرة آلاف إخواني ثم يستمر في منصبه، وأن تمر الأحكام المغلظة في قضايا ملفقة دون أن يلتفت إليهـا أحد، ما دامت تقع على هؤلاء الذيـن أهدرت حيواتهم. مثلًا حكم على المستشـار الخضيري بالسجن بدعوى أنه شارك في تعذيب شخص ما في ثورة يناير نفسها ولم يغضب أحد، كما شكلت الدولة لجنة لحصر أموال الإخـوان، أي غلـق مجـالات أعمالهم الحـرة والتضييق المـادي على شريحة اجتماعية بأكملها، وكان معنى أن تشمل حالة الاستثناء تلك فصيلًا بتلك الضخامة، من الطبقة الوسطى، صلب المجتمع المدني، أن المجتمع سيتغير جذريًّـا، لتصبح آليات الاسـتثناء بـدلًا من أن تكون موجهـة للهوامش، الفقـراء أو المتطرفـين من أبناء الطبقات الشـعبية، أصبحـت موجهة الآن للطبقة الوسـطى نفسـها، وليس فقط كآليات اسـتثناء، بـل كآليات إدارة مسـتمرة، أي إن حالـة الاسـتثناء أصبحـت إحدى ميكانيزمـات الضبط داخل المجتمع بالفعل.

4.7 - سلطة الجيش على العلمانيين

عـلى عكـس علاقته مع الإخـوان، كان الجيش بالفعـل وبداية من 30 يونيو، يمتلك سـلطة على العلمانيين وخطاباتهم المختلفة. سـلطة وصلت

أعلى مراحلها في الأيام الأولى بعد 3 يوليو، أي سـلطة وهيمنة كاملة على تصوراتهم ورؤيتهم بالشكل الذي يعفيه من ممارسة أي عنف ضدهم، كما احتوائهم بالقدر الأدنى من التنازلات.

ويمكن معرفة درجة هشاشـة «الجناح الديمقراطي في السلطة» بالإحالة لقدرتـه عـلى خلق خطابه الخاص. ففـي الوقت الذي كان فيـه وزير الدفاع السـيسي يقوم بعدة خطابات، ويوضح رؤيته للموقف، ولماذا فعل ما فعل، ويطلـب مـن الناس تفويضـه، كان النائب المعين لرئيـس الجمهورية المعين، محمـد البرادعي، يتم الهجوم عليه من صحـف النظام دون قدرة على الدفاع عـن نفسـه، وكان مسـتمرًّا في دوره الشـكلي دون أن يعلـم أحد مـاذا يفعل الرجل بالضبط، وماذا يريد، وكيف يرى الأمور، وبدا الرجل غارقًا في برجه العاجي، في همومه الأمريكية عن أهمية تعديل الدستور، بينما الدبابات تحتل كل مداخل العاصمة وشـوارعها، والجماهير تملأ الشـوارع، بعضها يطالب بإعدام وزير الدفاع، والأكثرية تطالب وزير الدفاع بإعدام هذا البعض.

حاول الخطاب الثوري، الذي تمت دولنته، الغرق في إثبات انتصارات وهميـة، فمثـلًا حين تم تشـكيل الحكومة حدث احتفـاء عظيم بتسريبات لصور الوزيرات المحتملات، صور أظهرت أن بعضهن يلبسن جيبة فوق الركبـة - نعم كانت الانتصارات والنقاشـات بهذه الدرجة من الانفصام عـن أي علاقة جديـة بالواقع - وتم الاحتفاء بذلك كانتصار للحرية على «الظلاميـة»، التـي مثلتها لهم ملابـس المحجبات، ومثالهـا الأبرز ملابس زوجـة مـرسي نفسـه. ثم حـدث الاحتفاء نفسـه مـرة أخـرى بخطابات مصطفى حجازي ذي التواجد الشـكلي غير المفهوم في السـلطة، بل حتى

بخطابـات عـدلي منصور، الرئيس المعـين، الديكور، الـذي لم تكن له أي قيمة في الحدث بكامله.

جدير بالذكر أن هذه المراوغات الخطابية للقفز حول الحدث الحقيقي لها دلالة سـتتضح فيما بعد، فهي في التحليل الأخير محاولة من خطاب الثورة، ولو بشـكل خجول وغبي، لرسـم شـكل انتصارات ديمقراطية أو تحررية ما، تحفظ له حدًّا أدنى من الاتساق، يجعله مختلفًا قليلًا عن خطاب الجيش، الذي كان محتفيًا بوزير الدفاع، فقط ومباشرة وبدون أي رتوش أخرى.

لم يكـن للقـوى العلمانيـة الثوريـة أي احتـمال ممكـن لعـودة هيمنتهم الأيديولوجيـة مـرة أخـرى، بعد فقدانهـم لأي خطاب مضاد للسـلطتين المتصارعتين، وسـلموا إذن بشـكل كامل للجيش، وتم احتواء أغلبهم في هذا الخطاب الذي تبنوه بحماسـة تامة، عدا بضعة أفراد وحركات لا تؤثر في المشهد الكلي.

4.8 - تكون السلطة/ المجتمع المدني

بعد النجاح النسـبي للجيش والداخلية في تحجيم الحركة الاحتجاجية الإخوانيـة، التحجيـم الـذي ترافـق مـع كميـة مهولـة مـن الاعتقالات والاغتيالات والقتل في المظاهرات، وأيضًا بعد تحجيم الحركة الاحتجاجية العلمانيـة، التـي صحـت فجأة بعد شـهور مـن الخمود، ثم همـدت فجأة أخـرى بعد الضربات التـي تعرضت لها؛ بعد كل ذلك، بدأ يتكون شـبح مـا للسـلطة، بعدما كانت وحوشًـا ضاريـة تتجول في الشـوارع، ولم تعد تلك السـلطة تحتاج إلى حجم عنف مهول لفـض مظاهرة، بل تعتمد على اختـزان الناس لذاكـرة تعي أنها قادرة على المـضي في العنف حتى النهاية،

إذن بمجرد عدة قنابل غاز قليلة، يمكنها أن تفض أي مظاهرة، وهذا أحد مظاهر تحولها إلى السلطة.

حجم الضربات التي تلقاها الإخوان لم يكن كافيًا فقط لإزاحتهم من المجال العام وسحق حراكهم، بل أيضًا لوأد أي تفكير عند أي أحد للتجرؤ على اقتحام المجال العام، ولذلك حين بدأ يتغير المزاج العلماني ضد السلطة، لم تصاحبه ضربات شديدة العنف لهذا التيار، كانت تكفي ضربات محددة جدًّا لإخافة الجميع.

تكوُّن ذاكرة القوة صاحبه بدء خروج «المجتمع المدني» من مخبئه، بعدما كان منتفي الوجود في الوقت الذي كانت الوحوش الضارية تجوب الشوارع، وبعدما بدأت شرائح مختلفة تتمايز عن خطاب الجيش لصالح خطابات أخرى، إما تستند للثورة أو لخطاب إصلاحي دولتي. ورغم أن الخطابات في تمايزها كانت تمتلك قدرة نقدية حادة، وإمكانية هيمنة على شرائح واسعة من الكتل الشبابية، فإن ذاكرة القوة المتكونة تلك أقصت تلك الخطابات إلى الفضاءات الإلكترونية والإعلامية.

أصبح الجيش/ الدولة بعدما كانت في مرحلة الوحوش الضارية المنتج الأساسي للخطاب، يواجه مجموعة خطابات أخرى ذات حس نقدي أو تمايزي عن مواقفه، وهو ما استجاب له الجيش بممارسة سلطته، بتحجيم كل خطاب يحاول أن يتمايز عنه، وضربه سريعًا حتى لا يجد وقتًا كافيًا للانتشار. والمثال الأبرز في ذلك التحول هو باسم يوسف، الذي بدأ 30 يونيو مؤيدًا ومتماهيًا مع خطاب الدولة، ومتحمسًا لخطاب محاربة الإخوان، ثم بدأ يتمايز مع الوقت بتمايز المجموعات التي هو جزء منها،

وبتمايزه ذلك، كان صعبًا على الجيش، الذي يمتلك السلطة والقدرة على ممارسة العنف، التي لم يكن الإخوان يمتلكونها، أن يترك خطابات تنافس هيمنته؛ فأغلق البرنامج سريعًا.

بشكل عام كان خفوت الحراك الإخواني، مع ضربات الجيش للأجنحة النقدية في العلمانيين، مع أداء سيئ للجيش في الحكم، كان يخلق سلطة واضحة للجيش/ السيسي. ومع تكون السلطة، كان يتكون مجتمعها المدني، ومعهما بداية تصاعد خطابات نقدية في شكل إعادة إحياء خطاب الثورة لنفسه، لكن بشكل منكسر، ومشوش، ويعيد التعرف إلى ذاته مرة أخرى، لكن بنقص جوهري في القدرة على الافتراق الجذري عن خطاب الجيش/ الدولة، وهو ما يظهر في موقفه من الإخوان، الذين ظل ينظر إلى كونهم «حالة استثناء» كأحد محددات خطابه، وبالتالي كان يتحرك في إطار الخطاب الذي يحاول الافتراق عنه، وهي معضلة لم يكن هو الطرف الوحيد فيها. ففي ظل وجود الجماعة بنفس هيكلها وصراعاتها الداخلية وخطابها المتعالي والرافض للاعتراف بسقوطها الشعبي وبمحورية 30 يونيو كحدث، كان الافتراق عن خطاب الجيش تمامًا سيعني الوقوع في أسر خطاب إخواني منهزم ومنبوذ ويعادي أيضًا تلك الخطابات نفسها، كونها في رأيه أحد المشاركين الرئيسيين في إسقاطه.

لكن الخطاب الاحتجاجي العائد كان يعاني من تضارب ذاكرتين تاريخيتين: إحداهما ذاكرة خطاب الثورة، وهي ذاكرة لخطاب فتي ومنتصر، وبالتالي جذري وعنيف وساخر، ولد في عصر يختلف عن العصر الذي ينشأ فيه الخطاب الاحتجاجي الجديد. والذاكرة الثانية هي ذاكرة الاستقطاب

ضـد الإخوان وتقاطع خطابات الثـورة والدولة و30 يونيو، وبالتالي حد ما من تفهم المنطق الحاكم في حكم الجيش، وعدم القدرة بالتالي على تخيل عـالم مختلـف جذريًا عن العـالم الذي يعد به الجيش نفســه، بل تماهٍ في كثير من الأحيان على حالة الاسـتثناء المفروضة عـلى الإخوان، دون قدرة على وضعها موضع تساؤل.

في المقابـل، أربـك الابتعـاد السريـع للشرائـح الشـبابية والثورية عن خطاب الجيش/ الدولة لصالح خطاب الثورة مرة أخرى، الجيش نفســه، فتـم تدشـين خطـاب معادٍ ليـس فقط لخطـاب الثـورة، ولكـن للشرائح التـي يهيمن عليها الشـباب. وبـدأ الإعلاميون التابعـون لخطاب الجيش بالتحريض المباشر على الشرائح الجيلية الشبابية، الشرائح الشبابية كأجيال وليس المسيسين منها.

صحيـح، حـاول الجيش/ الدولـة الالتفاف على هزيمتـه الخطابية لدى الشرائح الشـبابية بعدة مناورات، مثل إنشاء حزب أمني (مستقبل وطن)، وتعيين أحد الشباب القريبين من الأجهزة الأمنية، والرئيس السابق لاتحاد طلاب مصر، رئيسًـا له، كما رافق الشـاب نفســه، محمد بـدران، الرئيس في افتتاحـه لقنـاة السـويس، وكانت هنـاك أيضًا محـاولات الرئيـس المتكررة للتصويـر مع الشـباب، واللقـاءات المتكـررة بينه وبين مجموعـات تختارها الأجهزة لمرافقته هنا أو هناك، إلا أن هذه المناورات، مثلها مثل أي مناورات خطابية، يمكنها أن تخدع أعداءها في لحظة تحالفها معهم، مثلما كان السيسي قـادرًا عـلى إقنـاع العلمانيـين به في وقـت ما، ولكـن بمجرد فـك التحالف والتصريح بالعداوة تصبح هذه المناورات المتذاكية عديمة الجدوى.

تمكن الجيش في النهاية من مراكمة سلطة على جميع الأطراف، ذاكرةٍ للقوة تمنع أي أحد من الاقتراب من تخطي الحدود التي يفرضها دون تفكير. وفي المقابل تكونت هيمنات خطابية معارضة على شرائح جيلية متسعة، لا يسع خطاب الجيش الهيمنة عليها، ولكن أيضًا، لا يسع الخطابات الاحتجاجية الهيمنة عليها هي الأخرى بشكل تام، أي احتواؤها في خطاب يعترف بحدود المجتمع المدني التي يرسمها الجيش، وبالتالي تصبح تلك الشرائح هي المكون المرتبك في المنظومة.

الوحوش الضارية تنفلت على الجميع

يبقى، أخيرًا، توضيح أن سلطة خطاب الدولة/ الجيش على الأطراف الأخرى هي من جهة نتيجة لهدفها الكبير بإزاحة الإخوان، الهدف الذي ما زال خطاب العلمانيين الاحتجاجيين يمتلك ذاكرة المطالبة به، وهي ذاكرة تتآكل كلما تشارك الجميع في التعرض للقمع نفسه. ومن جهة أخرى مرتبط بقدرتها على التفاوض مع القوى العلمانية على مساحات للحركة شبه آمنة لهذه الحركات، وهي قدرة تتناقص نتيجة لرغبة الأجهزة الأمنية في معاملة العلمانيين بنفس أسلوب تعاملهم مع الإخوان، أي فرض حالة استثناء عليهم أيضًا، أو بشكل أدق توسيع حالة الاستثناء المفروضة على الإخوان لتطال الجميع، أي تريد الدولة/ الجيش أن يحول المجتمع بكامله، وبكل تياراته، إلى تيارات مفروض عليها حظر الوجود في المجال العام، وهو ما يعني أن الوحوش الضارية التي تم إفلاتها على الإخوان، بدعم شعبي، على وشك أن تنفلت على الجميع.

خاتمة

في النهاية، لا يحرز أي تيار انتصاره في اللحظة الأكثر مناسبة لتتويج هذا الانتصار بمشاهد ملحمية، ولا تتزامن انتصاراته الخطابية والمجتمعية مع انتصاراته السياسية، وتكون المشاهد الكبرى أحيانًا إيذانًا بابتداء العصر الذهبي، وأحيانًا أخرى أغنيته الأخيرة.

كانت الدولة/ الجيش، بعد الثورة، تُقْدم على أكبر تنازلات تقدمها للتيار الإسلامي في تاريخها، في الوقت الذي كانت على بعد خطوة واحدة من سحقهم تمامًا بأقصى ما يمكنها من قوة، وكان العلمانيون الدولتيون يلطمون الخدود ويهيلون التراب على وجوههم ذعرًا من سيطرة الإسلاميين، في اللحظة التي كانوا يستعدون فيها للشماتة التامة في أعدائهم.

وكان العلمانيون الثوريون يحرزون أكبر اختراقاتهم المجتمعية، في الوقت الذي كانوا يروجون فيه لهزيمتهم الكاملة وسرقة الثورة على يد المجلس العسكري، بينما كانوا يحتفلون بصخب وهم يرون الإخوان يسقطون في الهاوية، دون أن يلاحظوا أنهم يسقطون معهم.

وبشكل عام، كانت المعضلة الأساسية التي أربكت الثورة أن تيارًا ضخمًا وقديمًا كالإخوان، كان جاهزًا لتصدر أي انتخابات بعدها، ولكنه كان في طور انهيار هيمنته، بحيث إن تلك الانتصارات لم تكن لتعني أي قدرة على السيطرة الفعلية، سواء على أجهزة الدولة أو على الحراك الثوري نفسه. كما أن تيارًا فتيًّا مثل الثوريين العلمانيين، كان في أقصى لحظات انتصاره الخطابي والمجتمعي، في الوقت الذي كان ما يزال فيه في طور النشوء، وبالتالي كان عاجزًا عن ترجمة تلك الهيمنة في شكل تنظيمات متماسكة قادرة على تحقيق انتصارات سياسية واضحة، وبدت الهيمنة الكاملة لخطاب الجيش/ الدولة بعد 30 يونيو عملاقًا لا يمكن النيل منه، إلا أنها سرعان ما تراجعت في المساحات التي لم تكن لها من البداية (الشباب، الطبقات الوسطى) مرة أخرى، ليجد خطاب الجيش/ الدولة نفسه مسيطرًا بشكل عنيف على كل شيء، لكنه غير قادر على إنجاز أي هيمنة أو سلطة على شرائح شبابية ومجتمعية شديدة الاتساع، ما يزال الخطاب العلماني الثوري قادرًا على فرض نفسه وقيمه عليها، لدرجة أنه قرر الاصطدام بشكل فعلي بشرائح جيلية كاملة دون أي خطة أخرى.

جدول زمني لأهم أحداث البحث

السنة	الشهر	اليوم	الحدث
2004	يوليو		نشأة حركة كفاية (لا للتوريث/ لا للتمديد)
2005	سبتمبر		أول انتخابات رئاسية متعددة، وفوز حسني مبارك المتوقع بفترة خامسة لحكمه
	نوفمبر- ديسمبر		انتخابات مجلس الشعب المصري، وفوز الحزب الوطني بالأغلبية المتوقعة، والإخوان بـ 88 مقعدًا
2006	أبريل		مظاهرات دعم حركة استقلال القضاء
2008	أبريل - مايو		إضراب عمال غزل المحلة، نشأة حركة 6 أبريل إضراب 5 مايو لمحاولة استكمال إضراب أبريل
2009	فبراير		انتخابات تجديد نصفي نادي القضاة، وهزيمة تيار الاستقلال بزعامة هشام جنينة، وفوز قائمة الزند
2010	فبراير مارس يونيو نوفمبر- ديسمبر		عودة البرادعي لمصر الجمعية للوطنية للتغيير وحملة توقيع بيان معاً سنغير مقتل الشاب خالد سعيد على يد الشرطة، نشأة صفحة «كلنا خالد سعيد» انتخابات مجلس شعب وتزويرها بالكامل، في ظل مقاطعة المعارضة ومشاركة الإخوان

السنة	الشهر	اليوم	الحدث
2011	يناير	1	تفجير كنيسة القديسين
		14	انتصار الثورة التونسية ورحيل بن علي
		25	بداية الثورة المصرية بمظاهرات 25 يناير
		28	جمعة الغضب، وانسحاب الداخلية، ونزول الجيش إلى الشوارع
	فبراير	2	موقعة الجمل واشتباكات بين أنصار مبارك والثوار، تنتهي باحتفاظ الثوار بميدان التحرير
		11	تنحي مبارك
	مارس	19	استفتاء على تعديلات دستور 71
	أبريل	1 و8	مظاهرات 1 و8 أبريل للمطالبة بمحاكمة مبارك
	يوليو	8	اعتصام للمطالبة بمحاكمة مبارك وتطهير المؤسسات
		29	جمعة الهوية والاستقرار، بدعوة من الإسلاميين، لرفض فكرة المبادئ فوق الدستورية
	أكتوبر	9	قيام الجيش بالفض الوحشي لاعتصام الأقباط أمام ماسبيرو (مذبحة ماسبيرو)
	نوفمبر	18	جمعة المطلب الواحد للمطالبة بتحديد موعد الانتخابات الرئاسية القادمة
		19	اشتباكات بين الداخلية ومتظاهرين بعد محاولة الداخلية فض اعتصام مصابي الثورة (أحداث محمد محمود)
		22	استقالة حكومة عصام شرف، وبيان للمجلس العسكري يحدد موعد الانتخابات الرئاسية يونيو 2012
		28	الجولة الأولى لانتخابات مجلس الشعب
	ديسمبر	7	حكومة كمال الجنزوري تتسلم مهامها

السنة	الشهر	اليوم	الحدث
		14	بداية الجولة الثانية لانتخابات مجلس الشعب
		16	الجيش يفض بالقوة اعتصام المتظاهرين أمام مجلس الوزراء (أحداث مجلس الوزراء)
2012	يناير	21	إعلان النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب، بغالبية إخوانية وسلفية
		23	أولى جلسات مجلس الشعب المنتخب
		25	مظاهرات الذكرى الأولى للثورة
		29/ 30	بداية المرحلة الأولى لانتخابات مجلس الشورى بإقبال ضعيف جداً 7 ٪
	فبراير	1	مقتل العشرات من مشجعي النادي الأهلي في مدينة بورسعيد بعد نهاية المباراة إثرَ الهجوم عليهم (مذبحة بورسعيد)
		2	اشتباكات في محيط وزارة الداخلية لاتهامها بالتواطؤ على حدوث المذبحة
		14/ 15	بداية المرحلة الثانية لانتخابات مجلس الشورى بإقبال ضعيف جداً
		25	إعلان النتائج النهائية لانتخابات الشورى باكتساح إخواني وسلفي شبه منفرد
	مارس	24	مجلسا الشعب والشورى يشكلان الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور (الأولى)
	أبريل	10	محكمة القضاء الإداري تحل الجمعية التأسيسية
		14	استبعاد خيرت الشاطر وحازم صلاح أبو إسماعيل وعمر سليمان من سباق الرئاسة

السنة	الشهر	اليوم	الحدث
	مايو	2	الجيش يفض اعتصام أنصار حازم صلاح في العباسية (أحداث العباسية)
		10	أول مناظرة بين مرشحين رئاسيين، عمرو موسى وعبدالمنعم أبو الفتوح
		23/ 24	الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة المصرية
		25	ظهور النتائج الأولية بتأهل محمد مرسي وأحمد شفيق للجولة الثانية
	يونيو	13	مجلسا الشعب والشورى يشكلان الجمعية التأسيسة لكتابة الدستور (الثانية)
		14	المحكمة الدستورية تحل مجلس الشعب المنتخب
		16- 17	الجولة الثانية لانتخابات الرئاسة بين محمد مرسي وأحمد شفيق، والمجلس العسكري يصدر «الإعلان الدستوري المكمل» الذي يحتفظ فيه بحق التشريع حتى انتخاب مجلس شعب جديد
		24	إعلان فوز مرسي بالرئاسة
		30	مرسي يتسلم مهامه كرئيس للجمهورية
	أغسطس	5	مقتل جنود مصريين في رفح
		12	إقالة وزير الدفاع طنطاوي وعنان رئيس الأركان، وتعيين عبدالفتاح السيسي وزيراً للدفاع وصدقي صبحي رئيساً للأركان
	أكتوبر	12	مظاهرات ضد مرسي تشتبك مع مظاهرات مؤيدة له بميدان التحرير (جمعة الحساب)

السنة	الشهر	اليوم	الحدث
	نوفمبر	19	اشتباكات في محيط وزارة الداخلية في الذكرى الأولى لأحداث محمد محمود
		22	محمد مرسي يصدر «الإعلان الدستوري المكمل» بتحصين قراراته الرئاسية من أي طعن، وتحصين مجلس الشورى واللجنة التأسيسية من الحل، وتغيير النائب العام
		29	اللجنة التأسيسية بعد اجتماع 19 ساعة تعلن الوصول للصيغة النهائية للدستور، لعرضه على الشعب للاستفتاء
	ديسمبر	1	مظاهرات داعمة لمحمد مرسي بجوار جامعة القاهرة (مليونية الشريعة والشرعية)، ومرسي يعلن الاستفتاء على الدستور 15 ديسمبر من نفس العام
		5	الإخوان يفضون اعتصام معارضين أمام القصر، واشتباكات عنيفة بين الطرفين، وسقوط قتلى وجرحى (أحداث الاتحادية)
		8	مرسي يتراجع عن الإعلان الدستوري المكمل، ويعدله بإعلان دستوري آخر متوافق عليه
		15	المرحلة الأولى من الاستفتاء على الدستور
		22	المرحلة الثانية من الاستفتاء على الدستور
		30	إعلان الدستور المستفتى عليه، دستوراً للجمهورية بعد الموافقة عليه بنسبة 64 ٪
2013	يناير	25	مظاهرات الذكرى الثالثة للثورة، واشتباكات بين المعارضين والمؤيدين حول مقار الإخوان
		26	المحكمة الجنائية تحيل أوراق 26 متهماً في «مذبحة بورسعيد» إلى المفتي، ومحاولة اقتحام أهالي المتهمين سجن بورسعيد وفضهم بالقوة وسقوط قتلى وجرحى (مذبحة بورسعيد الثانية)

السنة	الشهر	اليوم	الحدث
	مارس	22	اشتباكات بين مؤيدي الإخوان ومعارضيهم أمام مقر الإخوان بالمقطم (أحداث المقطم)
	أبريل	26	الإعلان عن حملة تمرد، ودعوتها للتظاهر في ذكرى تولي مرسي للسلطة، للمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة
	يونيو	16	مرسي يقوم بحركة محافظين تشمل تغيير 17 محافظًا
		21	مظاهرات مؤيدين لمرسي في ميدان رابعة العدوية (مليونية نعم للسلمية)
		23	السيسي يصدر بياناً يدعو فيه القوى السياسية للوصول لصيغة تفاهم في مدة أسبوع
		26	خطاب محمد مرسي دون إعلان أي تغييرات
		28	مظاهرات داعمة لمرسي في رابعة العدوية، والإخوان يقررون الاعتصام بالميدان(مليونية الشرعية خط أحمر)
		30	مظاهرات حاشدة في كل أنحاء مصر، بعضها يطالب بانتخابات رئاسية مبكرة، والبعض يطالب الجيش بالتدخل

السنة	الشهر	اليوم	الحدث
	يوليو	1	الجيش يمهل القوى السياسية 48 ساعة للوصول لتفاهم، وإلا سيعلن عن تشكيل خارطة طريق ويشرف على تنفيذها
		2	خطاب محمد مرسي، يعلن استعداده للتفاهم، وتغيير الحكومة
		3	السيسي يعلن عزل مرسي بحضور البرادعي والقيادات العسكرية وقيادات حركة تمرد وشيخ الأزهر وبابا الكنيسة وممثل حزب النور السلفي، وتعيين عدلي منصور، رئيس المحكمة الدستورية، رئيساً للبلاد، ووضع مرسي قيد الاحتجاز هو ومستشاروه، والإخوان يقررون استمرار الاعتصام
		5	اعتقال خيرت الشاطر وحازم صلاح أبو إسماعيل
		8	اشتباكات بين الجيش ومؤيدي مرسي بجوار منشأة الحرس الجمهوري وسقوط قتلى وجرحى (مذبحة الحرس الجمهوري)، واستقالة هشام قنديل احتجاجاً على مذبحة الحرس الجمهوري، وتكليف حازم الببلاوي بتشكيل حكومة جديدة
		16	حكومة الببلاوي تتسلم مهامها
		24	السيسي يدعو أنصاره للتجمهر يوم 26 يوليو لتفويضه في محاربة الإرهاب
		26	مظاهرات حاشدة استجابة لدعوة السيسي للتفويض
		27	اشتباكات عنيفة بين أنصار مرسي وبين الجيش والداخلية بجوار النصب التذكاري في مدينة نصر (مذبحة المنصة)

السنة	الشهر	اليوم	الحدث
	أغسطس	14	فض اعتصام أنصار محمد مرسي في ميداني النهضة ورابعة، وسقوط مئات القتلى والجرحى (مذبحة رابعة)، واستقالة نائب رئيس الجمهورية محمد البرادعي احتجاجاً، وفرض حظر التجوال في البلاد
		20	اعتقال محمد بديع المرشد العام للإخوان
	سبتمبر	1	تشكيل لجنة تعديل دستور 2012 (لجنة الخمسين)
	أكتوبر	6	أنصار السيسي يحتشدون في التحرير، ومظاهرات حاشدة للإخوان يفضها الجيش بالقوة (مذبحة 6 أكتوبر)
	نوفمبر	20	اشتباكات في محيط ميدان التحرير في ذكرى محمد محمود الثانية، وسقوط قتلى وجرحى (أحداث الذكرى الثانية لمحمد محمود)
		24	إعلان قانون التظاهر
		26	وقفة لرفض مواد المحاكمات العسكرية في الدستور الجديد، والأمن يفضها ويعتقل المشاركين (أحداث مجلس الشورى)
		27	مظاهرات لرفض اعتقال المشاركين بوقفة الشورى ولرفض قانون التظاهر
	ديسمبر	25	الحكومة تعلن الإخوان جماعة إرهابية
2014	يناير	14/ 15	الاستفتاء على دستور 2014، مع دعوات للمقاطعة من الإخوان والمعارضة، والموافقة على الدستور بنسبة 98٪
		25	مظاهرات الذكرى الثالثة للثورة، واشتباكات واسعة واعتقالات كثيفة وسقوط قتلى وجرحى من المتظاهرين
	فبراير	14	استقالة حكومة الببلاوي، وإبراهيم محلب يشكل الحكومة الجديدة

السنة	الشهر	اليوم	الحدث
	مارس	26	استقالة السيسي من منصبه كوزير للدفاع، وإعلانه الترشح للرئاسة
	مايو	25/ 26/ 27	الانتخابات الرئاسية بين السيسي وحمدين صباحي، يومي 25 و26 وتمديدها يوما آخر لضعف الإقبال، وفوز متوقع للسيسي
	يونيو	8	السيسي يحلف اليمين أمام المحكمة الدستورية كرئيس للجمهورية

زمن الوحوش الضارية

يسعى الكتاب إلى رسم الخطوط العامة لطبيعة الصراعات السياسية والاجتماعية التي شهدتها مصر، في الفترة ما بين مطلع الألفية الثالثة حتى الآن، من خلال تقديم صورة شاملة لمسارات خطابات القوى المختلفة، وعوامل صعودها وتراجعها، وكيف تقاطعت مع بعضها لحظيًا ثم انفصلت مرة أخرى، وأثر ذلك على الصراع السياسي، في محاولة لفهم طبيعة الظروف التي تمر بها مصر حاليًا وأسبابها المتنوعة؛ لفتح أفق لحل الأزمة التي تعيشها.

اعتمدنا في التحليل على عدد من النظريات التي حاولنا إيجاد رابط بينها؛ لتقديم صورة شبه شاملة عن الأحداث الكبرى التي حدثت في مصر خلال الفترة المذكورة، منها: نظريات المفكر الإيطالي أنطونيو جرامشي عن المجتمع المدني والهيمنة الأيديولوجية، ودراسات المفكرة الألمانية حنا أرندت عن علاقة العنف بالنظم الشمولية، جنبًا إلى جنب مع نظرية عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو عن رأس المال الرمزي للقوى الاجتماعية والسياسية.

محمد مصطفى عبد اللطيف

باحث بقسم الدراسات السياسية في جامعة اسطنبول التقنية في تركيا مهتم بالنظرية السياسية والشرق الأوسط وثورات الربيع العربي وتطوراتها. ولد في القاهرة عام 1988، وتخرج في كلية الصيدلة عام 2010.

بلال علاء

كاتب صحفي، يكتب في عدد من المواقع والصحف المصرية والعربية. تركز مقالاته على الشؤون المصرية، بما فيها ثورة يناير 2011 وآثارها على السياسة والمجتمع والشباب ومؤسسات الدولة. وهو مدون مصري، بدأ التدوين منذ 2006 منشغلاً بالكتابة في موضوعات الأدب والثقافة والسياسة. ولد في مدينة المنصورة عام 1989، وتخرج في كلية الهندسة عام 2011.



